جامعة مولود معمري

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

أزمة اللاجئين وتنقل الأفراد في الفضاء المتوسطي: دراسة حالة اللاجئين السوريين 2011-2017

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات متوسطية

إعداد الطالبتين:

سعدي حسينة

سعدون صافية

إشراف الدكتورة:

د. برد رتيبة

لجنة المناقشة:

أ. تيباني وهيبة .....رئيسا

د. برد رتيبة.....مشرفا ومقررا

أ. زردومي علاء الدين .....عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2016-2017

الحياة رواية جميلة فقط اقرأها حتى النهاية ولا تقف عند سطر حزين

كلمة شكر

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى أهله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

عملا بقول نبينا المصطفى "من لم يشكر الناس لم يشكر الله".

وبعد، نتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذة الفاضلة الدكتورة برد رتيبة على ما بذلته وقدمته لنا من توجيه وإرشاد وسعة صدر ومساعدتنا على تخطي جميع المصاعب والمعيقات من أجل إتمام هذا العمل.

ونشكر جزيل الشكر أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة ولما سيبدونه من ملاحظات وتوجيهات.

ونتقدم بالشكر إلى كل أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية الذين ساهموا في رفع راية العلم.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى عمال مختلف المكتبات التي كنا نرتادها على مساعداتهم القيمة، وإلى كل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أومن بعيد لإتمام هذه الدراسة و شكرا

* حسينة وصافية*

إهـــــداء:

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار... إلى من عمره أفنى، وبالدعاء أثنى... إلى من علمني العطاء دون انتظار، إلى من علمني كيف الصبر والنجاح يكون... إلى من أحمل اسم بكل افتخار ستبقى يا والدي كلمات نجوم أهتدي بها اليوم وإلى الأبد

إلى من بالدعاء تجود، وعلى العسر تذود... إلى من غمرتني بحبها وحنانها... وأنارت طريقي برضاها... متعني الله ببقائها ودوام صحتها... أمي الحبيبة.

وأهدي هذا العمل إلى أختي "مليكة" وكل أفراد عائلتها وأبنائها ليندة، سعيد، وردة

إلى أخي "محفوظ" وأختي "نبيلة"

إلى جدي والجدتين أطال الله في عمرهم، وإلى كل عائلة "سعدي"

إلى رموز الصداقة والمحبة"سعدية"، "رزيقة"، "نادية"، زينة"

إلى كل الأصدقاء والزملاء الطلبة في كلية الحقوق والعلوم السياسية

إلى زميلتي في إنجاز هذه المذكرة" صافية"

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل.

حسينة

إهـــــداء:

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الجوهرتين الغاليتين على قلبي أبي وأمي أطال الله في عمرهما وكما أهديه إلى أخواتي وإخوتي دون أن أنسى ابن أختي الصغير "أمين" وأبيه

كما أهديه إلى خطيبي وعائلته الكريمة

وإلى بنات عمي دون أن أنسى صديقاتي

وزميلتي في إنجاز المذكرة "حسينة"

وكل من ساعدنا من قريب أومن بعيد في إعداد هذا العمل

وشكرا

صافية

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: ماهية اللجوء

المبحث الأول: التمييز بين اللجوء والمفاهيم المشابهة

- **المطلب الأول:** تعريف حرية تنقل الأفراد
- **المطلب الثاني:** تعريف ظاهرة الهجرة
- **المطلب الثالث:** تعريف ظاهرة النزوح واللجوء

المبحث الثاني: أساسيات اللجوء

- **المطلب الأول:** أركان اللجوء وأنواعه
- **المطلب الثاني:** دوافع اللجوء
- **المطلب الثالث:** شروط وموانع اللجوء

الفصل الثاني: اللجوء في منطقة المتوسط بين الواقع القانوني والواقع السياسي

المبحث الأول: الواقع القانوني لظاهرة اللجوء

- **المطلب الأول:** الجهود الدولية لتنظيم حركة اللجوء
- **المطلب الثاني:** الجهود الإقليمية لتنظيم حركة اللجوء

المبحث الثاني: الواقع السياسي لظاهرة اللجوء

- **المطلب الأول:** واقع اللجوء في المنطقة العربية

- **المطلب الثاني:** بؤر وحالات اللجوء في المتوسط
- **المطلب الثالث:** السياسات الدولية المنتهجة إزاء ظاهرة اللجوء

الفصل الثالث: دراسة حالة اللاجئين السوريين

المبحث الأول: الوضع السياسي في سوريا بعد سنة 2011

- **المطلب الأول:** الوضع السياسي في سوريا وموقف بعض الدول الأوروبية من الأزمة
- **المطلب الثاني:** واقع اللاجئين السوريين في الدول المضيفة

المبحث الثاني: تقييم وضع وحالة اللاجئين السوريين في الدول المضيفة

- **المطلب الأول:** تداعيات اللاجئين السوريين في الدول المضيفة
- **المطلب الثاني:** تحديات وآثار اللاجئين السوريين
- **المطلب الثالث:** مشاكل وحلول للاجئين السوريين

الخاتمة

مقدمة

1-التعريف بالموضوع:

تعد قضايا اللجوء والنزوح من القضايا المعقدة التي تواجهها البشرية ولاسيما في ظل تبعات الاضطهاد والعنف الذي خلف تهجيرا قسريا في بقاع متعددة من العالم، حيث كانت الإنسانية هي الضحية الأولى في كل تهجير وبات انتهاك حقوق الإنسان بكل صورها القاسم المشترك لمنطلقات النزاعات التي تحدث، ومن العواقب الوخيمة لهذا الوضع حدوث تدفقات بشرية من بلد إلى بلد أو داخل نفس البلد وتعد هذه المعضلة أحد التحديات الكبرى التي يواجهها المجتمع الدولي.

كما يمكن ربط ظاهرة اللجوء بالنظام السياسي للدولة من جانب طالبي اللجوء ومانحيه، فسوء الأوضاع السياسية يؤدي إلى كبت الحريات ما يدفع مواطنيها إلى طلب اللجوء إلى البلد الذي يأويهم ويوفر لهم الملاذ الآمن والاستقرار.

إن حق اللجوء الذي تمنحه دولة ما لشخص من دولة أخرى، هو حق تحكمه قوانين وطنية واتفاقيات دولية وفقا لمبادئ وأحكام القانون الدولي ميثاق الأمم المتحدة فالأشخاص الذين يخشون الاضطهاد لأسباب عرقية أو دينية أو معتقدات سياسية أو اجتماعية يمكن لهم أن يطلبوا حق اللجوء بينما لا يجوز لشخص آخر المطالبة بحق اللجوء وهو لا يواجه مثل تلك المخاطر ولكن هناك مخاطر من نوع ثان تمنح أصحابها حق طلب اللجوء الإنساني، مثل الأوضاع المعيشية الصعبة نتيجة استفحال الأزمات الاقتصادية، وانعدام فرص العمل فيها.

إن مشكلة اللاجئين قضية ذات طبيعة إنسانية في المقام الأول، إلا أن جذورها سياسية واقتصادية في الأساس، فحماية اللاجئين وتوفير حياة كريمة لهم من خلال دعم الدول المستضيفة يجب أن يكون في حقيقة الأمر أولوية، أي أجندة إنسانية دولية ويجب تطوير رؤية إنسانية متكاملة في التعامل مع هذه المشكلة تعتمد على أسس من المبادئ

الراسخة لحقوق الإنسان أو للقانون الدولي الإنساني، وتعزز من فرص القضاء على أسباب اللجوء من أساسها.

شهد العالم بعد الحرب الباردة تغيرات جذرية في سياساته كما عرف العديد من التغيرات الكبرى التي ميزت الساحة الدولية، حيث أثرت التحولات الإقليمية والدولية بشكل عام على المنطقة العربية بالسلب على أنظمتها وخاصة منها دول الشرق الأوسط التي أثرت على القطاع الاجتماعي والسياسي الذي شهد تراجعا كبيرا لهذه المناطق مما أدى إلى زيادة نسب البطالة وانتشار الجريمة المنظمة وتفاقم الوضع الأمني الذي شهد تفجيرات واغتيالات ومواجهات مباشرة بالأسلحة، وهذا ما دفع بالعديد من سكان المنطقة إلى طلب اللجوء أملا في تحسين ظروف معيشتهم وسنركز في هذه الدراسة على حالة اللاجئين السوريين.

2-أهمية الموضوع:

تكتسي هذه الدراسة جانبين من الأهمية، يتعلق الأول بالجانب العلمي الذي يشمل المجال النظري للبحث أما الثاني فهو متعلق بالجانب العملي والذي يتمحور حول الحيز التطبيقي له.

الأهمية العلمية:

رغم كون قضية اللاجئين السوريين قضية جديدة تدخل إلى الساحة الدولية، إلا أنها في نفس الوقت تفرض نفسها كمشكلة ذات أهمية كبيرة تستدعي لأن يكون لها مجال كبير في البحث عن حلول لها بموجب كونها تمس دول عديدة، وهذا لن يتأتى إلا بالبحث عن أسبابها ونتائجها وأبعادها، بالإضافة إلى التمييز بين المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة.

الأهمية العملية:

وفي هذا الجانب العملي للدراسة سوف نتعرف على مفهوم وأساسيات ظاهرة اللجوء في الفضاء المتوسطي وآثارها وكذا سبل وآليات حلها ووقفها، ولكن وفي نفس الوقت فهو يشتمل جانب كبير من التركيز على ضرورة التعاون وتنسيق الجهود وتبادل الخبرات

للوصول إلى حل إيجابي للمشكلة، وبالتالي فإن الأهمية العملية لهذا البحث هي كونه ينصب على وقائع اجتماعية وأخرى قانونية تتحكم في الظاهرة يمكن من خلال استغلالها الحد على الأقل من وتيرة اللجوء.

3-مبررات اختيار الموضوع:

في هذا البحث سيتم التطرق إلى الدوافع أو الأسباب التي كانت وراء اختيار هذا الموضوع حيث يمكن إيجازها في مجموعة أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

المبررات الذاتية:

لقد تم اختيار هذا الموضوع أساسا نتيجة لميولات شخصية بالدرجة الأولى، حيث أن اختيار أي موضوع وفي أي مجال أو أي بحث علمي تدخل فيه العوامل الذاتية والتي تزيد تأثيراتها خاصة في الدراسات ذات الطابع الاجتماعي.

كما أن الدراسات الحاصلة أساسا في هذا الموضوع ليست متوفرة بشكل غزير على غرار دراسات أخرى خاصة وأن هذا الموضوع يكتسي أهمية بالغة.

المبررات الموضوعية:

يعتبر موضوع اللاجئين من بين المواضيع الخصبة التي لم تنل حضها من الدراسة والبحث إلا حديثا وبصفة سطحية، وهذا راجع إلى حداثته كظاهرة لم تدخل إلى الساحة الدولية إلا في الآونة الأخيرة والميزة هذه، أي كون الموضوع جديد، تعطيه الكثير من الأهمية والقيمة العلمية من حيث الإحاطة به بالبحث عن مفهوم الظاهرة أسبابها، نتائجها وكذا في الطرق الكفيلة لمعالجتها.

4- صعوبات الدراسة:

من المؤكد أن البحث في أي موضوع وفي أي مجال علمي يستدعي وجود صعوبات وعقبات، ومن الصعوبات التي واجهتنا في دراسة هذا الموضوع قلة المصادر والمراجع

الأكاديمية في دراسة اللاجئين نظرا للمستجدات وديمومة الأحداث في سوريا، بالإضافة إلى الصعوبة في ضبط الإحصائيات المتعلقة باللاجئين السوريين.

5-الدراسات السابقة:

تعرف الدراسات العلمية بصفة عامة والسياسية بصفة خاصة عدد هائل من الدراسات في شتى المواضيع، كذلك تنوع تناول هذه المواضيع من عدة زوايا لكل باحث منظوره الخاص حسب اتجاهه الفكري وكذلك طبيعة المواضيع التي تناولها، كل هذه العوامل أدت إلى إثراء الساحة السياسية بكم هائل فمن أولى واجبات الباحث أن يقدم على البحث في مواضيع جديدة لم يتم التطرق إليها من قبل قصد الوصول إلى أصالة البحث العلمي وفتح الباب أمام دراسات مستقبلية.

ومن بين الدراسات التي أتيح لنا الاطلاع عليها والعمل بها نجد دراسة للدكتور- **برهان أمر الله**- تحت عنوان :"**حق اللجوء السياسي-دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي**-" حيث تطرق المؤلف في القسم الأول من هذا الكتاب إلى الأصول التاريخية لحق الملجأ والعناصر الجوهرية المكونة له، أما في القسم الثاني فتطرق إلى الأحكام العامة لحق الملجأ في القانون الدولي المعاصر وإلى الجهود الدولية في مجال حماية اللاجئين.

ونجد دراسة للأستاذ "**صلاح الدين طلب فرج**" **تحت عنوان:** "**حقوق اللاجئين في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي**" حيث تطرق الأستاذ في دراسته هذه إلى موقف الشريعة الإسلامية والقانون الدولي من قضية اللاجئين وحقوقهم كما تناول مفهوم اللجوء في القرآن الكريم والسنة النبوية وتطرق إلى اللجوء في العصور القديمة، كما بين أسباب اللجوء في الشريعة والقانون.

كما نجد مذكرة تخرج للباحث "**عبد العزيز بن محمد عبد الله السعودي**" **تحت عنوان:** "**حقوق اللاجئين بين الشريعة والقانون**" وهي مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول

على درجة الماجستير في العدالة الجنائية وتطرق الباحث فيها إلى تبيان موقف الشريعة الإسلامية من اللجوء في ظل تزايد أعداد اللاجئين في أجزاء كثيرة من العالم وتزايد معاناتهم رغم اهتمام المجتمع الدولي بهذه المسألة.

والملاحظ في هذه الدراسات أنها ركزت على الجانب القانوني فقط وأهملت الجانب السياسي، لذا سنقوم في هذه الدراسة للتطرق إلى الجانب القانوني والسياسي معا ، بالإضافة إلى دراسة حالة اللاجئين السوريين في الدول المضيفة.

6- طرح الإشكالية:

عرفت سوريا أزمة في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيها وهذا ما انعكس سلبا على الوضع الداخلي السوري حيث خلف أزمة لجوء كبرى.

فكيف أثرت موجات اللاجئين السوريين على دول الجوار في منطقة المتوسط؟

ومن هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- فيم تكمن أساسيات اللجوء؟ وهل هناك فرق بين هذا المفهوم والمفاهيم المشابهة لها؟.
- هل ساهمت الأوضاع السياسية وكذا الحروب والنزاعات في وضع قوانين وقواعد خاصة باللجوء؟
- ما هي الإجراءات المتخذة من طرف الدول الأوروبية والعربية بشأن زيادة اللاجئين السوريين؟.
- هل دول الاتحاد الأوروبي قادرة على احتواء ومعالجة أزمة اللاجئين السوريين؟.
- ما هي أهم تحديات وتداعيات اللجوء السوري على دول الجوار؟

7- الفرضيات:

- كلما ارتفعت طلبات اللجوء كلما أدى ذلك إلى وضع شروط وموانع لهذه الظاهرة.

– كلما كثرت النزاعات والحروب وارتفعت نسبة اللاجئين كلما زاد اهتمام المجتمع الدولي بهذه الفئة.

– كلما زادت تدفقات اللاجئين السوريين إلى الدول المجاورة كلما زاد اتخاذ إجراءات صارمة من قبل الدول المستقبلة سواء الدول الأوروبية أو العربية.

8- حدود الدراسة:

المجال المكاني: المجال المكاني للدراسة يدور في منطقة حوض المتوسط، وسنقوم بدراسة حالة اللاجئين السوريين.

المجال الزماني: تمتد الفترة الزمنية للدراسة من عام 2011 حتى الزمن الحاضر حيث بدأت ما يسمى بثورات الربيع العربي والتي صاحبها تصاعد حدة أعمال العنف في الدول العربية وعدم الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي مما دفع المواطنين إلى ترك بلادهم رغبة في حياة أفضل، فزادت عملية توافد اللاجئين إلى الدول المتوسطية سواء دول الضفة الجنوبية أو الشمالية.

9- مناهج الدراسة:

لقد تم الاعتماد على عدة مناهج تحليلية في عرض هذه الدراسة وذلك سعيا لفهم ظاهرة اللجوء بكل أبعادها ووضعها في إطار مفهوم وواضح وكشف الغموض عنها. ومن بين المناهج المستخدمة نجد:

المنهج التاريخي كونه يستخدم للحصول على أنواع معينة من المعارف والمعلومات عن طريق الماضي بغرض دراسة وتحليل بعض المشاكل والقضايا الإنسانية والعمليات الاجتماعية الحاضرة.

إذ يعتبر المنهج التاريخي الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته من الأحداث والحقائق الماضية في فحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها وفي عرضها وترتيبها وتغيرها واستخلاص التعميمات والنتائج العامة منها والتي لا تقف فائدتها على فهم أحداث

الماضي فحسب بل تتعداه إلى المساعدة في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية في توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل.

المنهج الوصفي: يسعى للبحث فيما هو كائن في حياة الإنسان والمجتمع من ظواهر وقضايا وأحداث، إذ يعتبر كاستقصاء ينصب على ظاهرة من الظواهر كما هي قائمة في الواقع بقصد تشخيصها وكشف جوانبها تحديد العلاقات بين عناصرها.

منهج دراسة حالة: له أهمية بالغة إذ يساعد على استيعاب الموضوع بشكل واضح، كما يقوم بربط أحداث الماضي ويعتبرها عامل أساسي في حدوث الظاهرة في الزمن الحاضر وتوقعاتها المستقبلية، إذ يعرف منهج دراسة الحالة بأنه المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أم مؤسسة أم نظاما اجتماعيا أو مجتمعا عاما أو محليا، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لهذه الأخيرة.

فالغرض من استخدام هذه المناهج هو الوصول إلى تحليل أمثل لظاهرة اللجوء ودراستها من كل جوانبها.

10- أهداف الدراسة:

- بيان الإجراءات التي تتخذها الدول في مجال تعاملها مع موضوع حيوي وحساس مثل اللجوء على اعتبار أن ذلك يمثل جزء من التزامها تجاه المجتمع الدولي.

-دعم جهود العمل الدبلوماسي في مجال التعامل مع ظاهرة اللجوء والهجرة والنزوح مع وجود الرغبة الحقيقية في حل جميع المشاكل المتعلقة بها عن طريق الحوار من غير استخدام الأساليب القسرية مثل الإبعاد أو الطرد أو رفض الاستقبال، وعدم حرمان اللاجئين من أبسط الحقوق.

– الاهتمام بموضوع اللجوء بسبب الخاصية التي يتمتع بها كونه يعتبر أحد أهم حقوق الإنسان وله علاقة مباشرة وارتباط وثيق بحقوق وحريات أخرى وخاصة الحق في الحياة والعيش بأمان وسلام بعيدا عن الخوف والاضطهاد.

– الإحاطة بمشكلة اللجوء والتطرق إلى الأطر القانونية المنظمة له.

– إبراز أهم الآثار والتداعيات الأمنية والاقتصادية للاجئين السوريين في الدول المضيفة.

– توصيف مشكلة اللجوء باعتبارها إحدى النتائج المترتبة عن تطور الأزمة السورية.

11– تقسيم الدراسة:

تضمنت المقدمة شرحا عن أهمية اللجوء كونه يمثل أحد أهم حقوق الإنسان الرئيسية حيث أن ظاهرة اللجوء وقضية اللاجئين هي نتيجة متوقعة لإنكار وانتهاك حقوق الإنسان وحرياته الأخرى، فحق اللجوء لا يشبه حق التنقل أو الهجرة من حيث الدوافع والأسباب والغايات وسوف نقوم بالتعرف على بعض الأسس والمبادئ والقواعد التي طرحتها الشريعة الإسلامية والآليات التي عملت بها في موضوع اللجوء بالإضافة إلى فكرة عامة عن القانون الدولي للاجئين احتوت المقدمة أيضا على الأسئلة التي تكون بمجموعها مشكلة البحث، والفروض التي بنيت عليها الخطة، مع بيان المناهج العلمية المعتمدة.

قمنا بتقسيم الفصل الأول إلى مبحثين وكل مبحث يتكون من ثلاثة مطالب حيث تعرفنا في المبحث الأول على مفهوم كل من الهجرة والنزوح واللجوء، أما في المبحث الثاني فقمنا بالبحث عن أنواع اللجوء والأسباب الرئيسية الكامنة وراء هذه الظاهرة بالإضافة إلى شروط وموانع منحه.

أما الفصل الثاني عنوناه "اللجوء في منطقة المتوسط بين الواقع القانوني والواقع السياسي" فقد قمنا بتقسيمه إلى مبحثين حيث تطرقنا في المبحث الأول تحت عنوان "الواقع

القانوني لظاهرة اللجوء" إلى الجهود الدولية والإقليمية لتنظيم حركة اللجوء أما في المبحث الثاني "الواقع السياسي لظاهرة اللجوء" فتطرقنا فيه إلى واقع اللجوء في المنطقة العربية، وإلى أهم حالات وبؤر اللجوء في المتوسط، وكذا السياسات الدولية المنتهجة إزاء هذه الظاهرة.

أما في الفصل الثالث فقمنا بدراسة حالة اللاجئين السوريين، وقد قسمناه إلى مبحثين حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى الأوضاع السياسية في سوريا ومواقف بعض الدول الأوروبية من الأزمة السورية، بالإضافة إلى واقع تواجد اللاجئين السوريين في دول المضيفة، أما في المبحث الثاني فقمنا بتقييم حالة وضع اللاجئين السوريين في الدول المضيفة حيث قمنا بدراسة أهم تداعيات اللاجئين السوريين في هذه الدول وذلك على المستوى الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى أهم التحديات و الآثار التي خلفها اللجوء السوري، كما قمنا بالتطرق إلى أهم المشاكل التي يعاني منها اللاجئون السوريون، وفي الأخير قمنا بتقديم بعض الحلول لتحسين أوضاعه.

الفصل الأول

ماهية اللجوء

تمهيد:

يعد اللجوء والنزوح من بين الظواهر التي لازمت الإنسان عبر العصور في مختلف المجتمعات البشرية وهي من السلوكيات الإنسانية الطبيعية، وأسبابها متعددة منها ما يتعلق بالسياسة أو الاقتصاد أو الدين أو لأسباب أمنية تتعلق بتأجج الصراعات الطائفية أو انتشار التنظيمات الإرهابية، أو منها ما يتعلق بالهروب من ميادين الصراعات والحروب والويلات والنكبات والاضطهاد والظلم والتعسف.

يعيش عالمنا اليوم تحركات وتنقلات كبيرة للأشخاص نتيجة تفاقم الخوف والاضطهاد وكثرة الحروب وعمليات الإبادة مما أدى إلى لجوء أعداد هائلة من البشر رجال ونساء أطفال وشيوخ للبحث عن الأمان والسلام.

بالإضافة إلى ظاهرة النزوح حيث نجد أعداد هائلة من الأشخاص أجبروا على ترك منازلهم نتيجة تفادي أثار النزاع المسلح وحالات العنف المعمم وكذا انتهاكات حقوق الإنسان، أما ظاهرة الهجرة فيمكن ربطها أساسا بالأسباب الاقتصادية كالبحث عن العمل وتغيير الأوضاع إلى حالة أحسن.

وسيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين: حيث سنقوم في المبحث الأول بعرض المفاهيم المعلنة عنها أعلاه وسنحاول فك الالتباس والغموض الموجود بين مختلف هذه المفاهيم والتمييز بينها. أما في المبحث الثاني سنتطرق فيه إلى أساسيات اللجوء وذلك بالتعرف على أنواعه والدوافع المؤدية إليه وكذا شروط وموانع منحه.

المبحث الأول: التمييز بين اللجوء والمفاهيم المشابهة

المطلب الأول: تعريف حرية تنقل الأفراد

يقصد بحرية التنقل إمكانية تغيير الفرد لمكانه وفقا لمشيئته، والذهاب والمجيء داخل بلده حيث شاء والخروج منه والعودة إليه دون أن تحده عوائق وذلك لقضاء ما يحتاجه في حياته الخاصة والعامة، وقد أسماها بعض المعاصرين بحرية الحركة أو حرية الذهاب والإياب[1].

وقد كفلت الوثائق العالمية لكل فرد حرية التنقل داخل دولته وحق مغادرة إقليمها والعودة إليه، فجاء في المادة "14" من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

1- لكل فرد حق في حرية التنقل، وفي اختيار محل إقامته داخل حدود الدولة.

2- لكل فرد الحق في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده، وفي العودة إلى بلده[2].

أما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فكان أكثر تفصيلا في بيان حرية التنقل حيث أجاز وضع قيود لها تكون ضرورية لحماية النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق أو حقوق وحريات الآخرين المنصوص عليها في العهد، وترك لقانون كل دولة أمر تحديد هذه القيود، فقد جاء في المادة "12" منه:

1- لكل فرد يوجد على نحو قانوني داخل إقليم دولة ما حق حرية التنقل فيه، وحرية اختيار مكان إقامته.

2- لكل فرد حرية مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده[3].

---

[1]- هاني سليمان الطعيمات، ***حقوق الإنسان وحرياته الأساسية***، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2006)، ص. 148.

[2]-**الجمعية العامة**، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،10 ديسمبر 1948، المادة (14).

[3]- ***العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية***، المادة (12).

3- لا يجوز تقييد الحقوق المذكورة بأية قيود غير تلك التي ينص عليها القانون، وتكون ضرورية لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو حقوق الآخرين وحرياتهم.

4- لا يجوز حرمان أحد تعسفا من حق الدخول إلى بلده[1].

وبتفصيل يقرب منها جاء في المادة (14) من وثيقة منظمة المؤتمر الإسلامي لحقوق الإنسان، حيث نصت على أنه: "لكل إنسان حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل بلده أو خارجها مع مراعاة الضوابط المنظمة لذلك في كل بلد، وله إذا اضطهد حق اللجوء إلى بلد آخر، وعلى البلد الذي يلجا إليه أن يجيره حتى يبلغه مأمنه"[2].

المطلب الثاني: تعريف الهجرة.

الهجرة لغة اسم من هجر يهجر هجرا وهجرانا، قال ابن فارس: الهاء والجيم والراء أصلان يدل أحدهما على قطيعة وقطع، والآخر يدل على شد شيء وربطه. أما الأول الهجر ضد الوصل، وكذلك الهجران، وهاجر القوم من دار إلى دار وتركوا الأولى، وضبط ابن منظور أيضا بمعنى الخروج من أرض إلى أرض، وهجرة الشيء تعني تركه[3].

الهجرة إلى الشيء تعني الانتقال إليه عن غيره، والهجرة بالكسر تعني الخروج من أرض إلى أرض أخرى.

فالهجرة كلمة مشتقة من فعل هاجر، يهاجر الذي يعني ترك الشيء أو أعرض عنه، أما الهجرة فيقصد بها الخروج من أرض إلى أخرى. [4]

---

[1]- ***العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية***، المادة (12).

[2]- الطعيمات، ***مرجع سابق، ص.*** 149.

[3]-برهان الدين ابراهيم البقاعي، ***الإعلام بسن الهجرة إلى الشام***، (لبنان: دار ابن حزم، ط1، 1997)، ص. 9.

[4]-مايا خاطر، الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة وسبل مكافحتها، ***مجلة جامعة دمشق للعلوم الإسلامية والقانونية***، م.27، ع.3 (2011)، ص . 509.

أما الهجرة اصطلاحا فهي ظاهرة جغرافية تعبر عن ديناميكية سكانية، على شكل تنقل سكان من مكان إلى آخر وذلك بتغيير مكان الاستقرار الاعتيادي، وهي جزء من الحركة العامة للسكان[1].

الهجرة هي مغادرة شخص ما دولته إلى دولة أخرى، لغرض الإقامة والاستيطان في البلد الجديد (المقصود)، وتعني الهجرة في الغالب مغادرة الأسرة بأكملها.

وتختلف الهجرة عن السفر للعمل والعودة للوطن، وتعرف هذه الهجرة بالهجرة الخارجية وتشمل العوامل التي تؤدي إلى الهجرة عدة أسباب إنسانية واجتماعية واقتصادية وسياسية، وتشمل الاعتبارات السياسية عدة عوامل منها: الاضطهاد والإرهاب والتعسف بسبب العرق أو المذهب أو خلافات دينية وعنصرية أو ما شابه ذلك[2].

تعرف الهجرة في لسان العرب أن الهجرة ضد الوصل، والهجرة هي الخروج من أرض إلى أرض، وأصل المهاجرة عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن، إلا أن المعنى يتسع لأن تكون أرض المغادرة أو الوصل معنوية لا طبيعية. فيقال: "هجرت الشيء هجرا إذا تركته وأغفلته". ويقول عز من قائل: "ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغما كثيرة و سعة". **القران الكريم، سورة النساء، "الآية" (100.**

والهجرة هي مغادرة الشخص إقليم دولته أو الدولة المقيم فيها إلى إقليم دولة أخرى بنية الإقامة في هذه الدولة الأخيرة بصفة دائمة، ويعطي قاموس "ويستر الجديد" ثلاث معاني للفعل migrate وهي :

1-الانتقال بصفة دورية من إقليم إلى إقليم آخر.

2- ينتقل أو يحول To transfer. [3]

---

[1]-**المكان نفسه.**

[2]-وضاح زيتون، ***المعجم السياسي***، (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2006)، ص.342 .

[3]- طارق عبد الحميد الشهاوي، ***الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية***، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ط1، 2009)، ص. 15.

3-الانتقال من مكان إلى آخر وخاصة من دولة أو إقليم أو محل سكن أو مكان إقامة إلى مكان آخر بغرض الإقامة فيه. فبناء على هذه التعاريف يبدو أن كلمة هجرة تستعمل عادة للإشارة إلى جميع التحركات المكانية مع الافتراض الضمني بأنه سيترتب عليها تغير في الإقامة أو المسكن، ومن الواضح أن تعريفات القاموس والاستعمالات الجارية لها قد وضعت لتتلاءم مع مجتمع نمط الحياة فيه مستقر، ولا وجود فيه للحياة التجوالية وأن وجدت فهي محدودة جدا[1].

ومن المفاهيم الأخرى للهجرة فإنها تعني الانتقال من البلد الأم للاستقرار في بلد آخر ويمكن أن نقول أنها تلك الحركة السكانية التي يتم فيها انتقال الأفراد والجماعات من مواطنهم الأصلية إلى وطن جديد يختارونه نتيجة لعدة أسباب بما تسمح به ظروف الدولة المستقبلة وبما يخدم الأوضاع الاقتصادية لكل من الدول الطاردة والدول المستقبلة ومن خلال آليات تعاون فني وأمني وقضائي وتشريعي وفي إطار الاحترام الكامل لحقوق المهاجرين[2].

فالهجرة إذا في أبسط معانيها تعني حركة الانتقال فرديا كان أم جماعيا من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا كان أم اقتصاديا أم سياسيا.

وتعتبر الهجرة مفهوما لصيقا بحياة الإنسان منذ بروز الجماعات البشرية المنظمة ويشير قاموس المورد إلى أن معنى الهجرة يتراوح من النزوح إلى الارتحال من مكان إلى أخر، ويلاحظ في هذا السياق أن مفهوم الهجرة باللغة الانجليزية يعني ثلاث معاني[3].

الهجرة من منظور الدولة المستقبلة حيث يطلق على مفهوم الهجرة في هذه الحالة مصطلح التوطين، فالهجرة بالنسبة للدولة المستقبلة تختلف بطبيعة الحال من كونها شرعية

---

[1]- المرجع نفسه، ص. 16.

[2]- عادل أحمد سهاد، دور الأنظمة العربية في الهجرة الطوعية والقسرية للسكان، ***مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية***، م.1، ع.20، (السنة6)، ص.315.

[3]-هشام صاغور، ***السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط***، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2010) ص .87.

أو غير شرعية، مؤقتة أو دائمة، ذات أهداف اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، وبالتالي فإن الدول المستقبلة لا تهتم بالأسباب المؤدية إلى الهجرة بقدر ما تهتم بالأهداف من الهجرة والمهاجرين، أما الهجرة من منظور الدولة المرسلة أو المصدرة حيث يطلق على مفهوم الهجرة في هذه الحالة مصطلح الارتحال أو النزوح، ويشير هذا المصطلح عموما إلى الهجرة القسرية التي تحدث نتيجة كوارث طبيعية أو حروب وبالتالي تعتبر مرادفة أيضا لمفهوم اللاجئين.

أما الهجرة من منظور الدول الأخرى أو العالم ككل حيث يطلق عليها مصطلح الهجرة والذي يعني في هذه الحالة الهجرة الطوعية من مكان إلى آخر ومن بلد إلى آخر ويعتبر هذا المصطلح من أكثر المفاهيم استخداما في أدبيات اللغة الانجليزية.

وبشكل عام فإن الهجرة هي عبارة عن انتقال البشر من مكان إلى آخر سواء كان في شكل فردي أو جماعي لأسباب سياسية، اقتصادية، اجتماعية أو أمنية.

ويمكننا التفريق بين الهجرة الشرعية وغير الشرعية على أساس كون الأولى تنظمها قوانين وتحكمها تأشيرات دخول وبطاقات إقامة تمنحها السلطات المختصة بالهجرة والجوازات بينما الهجرة غير الشرعية تتم بشكل غير قانوني دون حصول المهاجرين على تأشيرات دخول أو بطاقات إقامة أو ما إلى ذلك[1].

المطلب الثالث: تعريف النزوح واللجوء.

أولا: تعريف النزوح.

يعرف النزوح بأنه حركة الفرد أو المجموعة من مكان إلى آخر داخل حدود الدولة، ويتم النزوح رغما عن إرادة النازح بسبب مؤثر خارجي مهدد للحياة كالمجاعة، الحرب،[2]

[1]- **المرجع نفسه**، ص ص .87-88.

[2]- مجهول، ***النزوح الداخلي في النزاعات المسلحة مواجهة التحديات***، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، (القاهرة: المركز الإقليمي للإعلام، ط1، 2010)، ص.6.

الجفاف والتصحر أو أي كوارث أخرى تدفع النازح إلى مغادرة موقعه والتوجه إلى موقع آخر طمعا في الخلاص من تلك الظروف.

وكذلك يعرف النازحون بأنهم الأشخاص أو مجموعات من الأشخاص الذين أجبروا على هجرة ديارهم أو أماكن إقامتهم المعتادة فجأة أو على غير انتظار بسبب صراع مسلح أو نزاع داخلي أو انتهاكات منتظمة لحقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو من صنع الإنسان وهم لم يعبروا حدود أية دولة معترف بها دوليا.

والنازح هو الشخص الذي أجبر أو أكره على الفرار وترك منزله ومكان إقامته المعتادة أو الأصلية أو اضطر إلى ذلك لتفادي آثار النزاع المسلح أو حالات العنف المعمم أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الكوارث الطبيعية أو التي هي من صنع الإنسان ولكنه لم يعبر حدا دوليا معترفا، أي الانتقال إلى مكان آخر داخل حدود دولته بحثا عن الأمن والسلامة وربما بسبب بعد الحدود أو بسبب ما يكتنف رحلة المغادرة من أخطار ناجمة عن النزاع العسكري أو الألغام أو إعاقة أو إغلاق السلطات المحلية طرق المغادرة أو غيرها من المعوقات[1].

النزوح هو ترك الشخص منطقته ليستقر في مكان آخر وهو ذات الهجرة ولكن منظور بلد المنشأ، وتسمى حركة الإنسان قبل إقامة الحدود السياسية أو داخل دولة واحدة "النزوح" وهناك العديد من الأسباب التي قد تؤدي إلى النزوح منها السياسية ومنها الاقتصادية، والنزوح هو ترك الشخص لمنطقته ويتوجه إلى منطقة أخرى ضمن البلد نفسه.

وتختلف أسباب النزوح من منطقة لأخرى إلا أن الدوافع متشابهة سواء أكان النزوح لمسافات طويلة أو قصيرة وسواء أكانوا مئات أو ملايين من النازحين وبذلك فالنزوح هو[2] هجرة قسرية وتكون لأسباب سياسية ودينية وعنصرية إلا أن الدافع الأساسي هو انخفاض

---

[1]- **المكان نفسه.**

[2]- أحمد عثمان محمد المبارك، ***حماية النازحين: إعادة توطينهم واندماجهم الإنساني***،ع.35، (2006)، ص . 31.

المستوى الاقتصادي أو الفقر المطلق فيتجه النازحون إلى المناطق التي تتوفر فيها فرص اقتصادية أفضل وتساعد على تحسين مستوى المعيشة كهدف أساسي.

وقد لا تكون عوامل الدفع وحدها كافية للنزوح فهناك عوامل جاذبة، وعوامل الدفع والجذب تعمل في آن واحد فيكون النزوح هو النتيجة[1].

ومن أهم عوامل الدفع نجد الكوارث الطبيعية والبشرية، الضغط السكاني الناتج عن معدلات النمو السكاني المرتفعة والتي لا يوازيها توفر فرص العمل مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة بين السكان مما يدفعهم إلى البحث عن مكان يحتاج لمهارات تتوفر لديهم.

أما عوامل الجذب فتتمثل في الحرية السياسية والدينية وقد يكون شكل الدولة وتنظيمها الداخلي وحجمها دافعا مؤثرا يجذب للنزوح (الهجرة القسرية) وكذلك التطور الاقتصادي للدولة وعلاقته بالفقر والمجاعات كلها عوامل جاذبة للهجرة، وكان لزيادة فرص العمل في المدن الكبرى دافعا آخر، فهي تزخر بالتطور الصناعي وتوسعه وما تطلبه من أيادي عاملة فترجع الأجور والدخول الاقتصادية في المدينة عنها في الريف.

ويمكن أن نسيق أسباب النزوح في:

1- أسباب طبيعية: وهي الجفاف والتصحر وفقدان الغطاء النباتي وبالتالي انعدام كل المظاهر البيئية التي تجعل الحياة ذات جاذبية عالية الأمر الذي يجبر السكان على الحركة وشد الرحال ابتغاء لظروف أفضل.

2- أسباب من صنع الإنسان: وهي الظروف التي يصنعها الإنسان بنفسه كالحرب الأهلية والقبلية والنهب المسلح والانفلات الأمني والاضطرابات الاقتصادية والسياسية والتي قد تجبر الإنسان على النزوح من مكان لآخر في نطاق ضيق داخل منظومته المحلية دون اختراق للحدود الدولية فيتحرك في مجموعات كبيرة أو صغيرة بحثا عن الأمن والاستقرار[2].

---

[1]- **المكان نفسه.**

[2]-محمد بدوي محمد حرم، عبد العظيم سليمان المهل، الآثار الاقتصادية للنزوح في السودان -دراسة حالة ولاية الخرطوم "1998-2007"، ***مجلة العلوم الاقتصادية***،ع.15 (فيفري 2014)، ص ص.37-38.

3- أسباب اقتصادية: إن تدني مستوى المعيشة في الريف يؤدي إلى النزوح إلى المدن رغم أن الريف يضم القطاع الزراعي الذي يمثل دعامة الاقتصاد، كما ساعدت الحروب على اتساع دائرة الفقر وتدهور الأوضاع المعيشية، فاضطر الأفراد إلى النزوح بحثا عن العمل وارتبط كل ذلك بالتنمية غير المتوازنة في الدولة، فكان النزوح إفراز طبيعي لكل هذه الأسباب.

ومشكلة النزوح ظاهرة معقدة الأسباب يصعب معرفة الأسباب والعوامل الحقيقية لها فلا يمكن أن نرجعها إلى عامل واحد[1].

ثانيا: تعريف اللجوء.

اللجوء لغة كلمة مشتقة من لجأ، يقال: لجأ إلى الشيء أو المكان، ويقال: لجأت إلى فلان: أي استندت إليه واعتضدت به ولجأت من فلان: إذا عدلت عنه إلى غيره، وكان اللجوء بهذا المعنى إشارة إلى الخروج والإنفراد، يقال: لجأت من القوم: أي انفرد عنهم وخرج عن زمرتهم إلى غيرهم فكأنه تحصن منهم، وألجأه إلى الشيء: أي اضطره إليه[2].

اللجوء من لجأ: لجأ إلى الشيء، والمكان يلجأ لجأ ولجوء و ملجأ، ولجئ لجأ والجأت أمري إلى الله، أي أسندت.

وفي حديث كعب "رضي الله عنه" من دخل في ديوان المسلمين ثم التجأ منهم فقد خرج من قبة الإسلام، يقال لجأت إلى فلان وعنه والتجأت وتلجأت إذا استندت إليه واعتضدت به أو عدلت عنه إلى غيره كأنه أشار إلى الخروج والانفراد عن المسلمين[3].

والملجأ وللجأ: المعقل جمعه إلجاء، ويقال ألجأت فلانا إلى الشيء الذي حظته في ملجأ ولجأ، والتجأت إليه التجاء.

---

[1]-***المرجع نفسه***، ص.38.

[2]-صلاح الدين طلب فرج "حقوق اللاجئين في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي" ***مجلة الجامعة الإسلامية***(سلسلة الدراسات الإسلامية)، م .17، ع .1، (يناير 2009)، ص. 162.

[3]-علي يوسف الشكري، التنظيم الدستوري لحق اللجوء السياسي، دراسة مقارنة في الدساتير العربية، جامعة الكوفة، ***مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية***، م.2، ع18،(2010)، ص.3.

والتلجئة أن يجعل ماله لبعض ورثته دون بعض كأنه يتصدق به وهو وارثه. قال ولا تلجئه إلا إلى وارث، ويقال: إليك لجأ يا فلان.

أما اللجوء اصطلاحا، فهو الاضطرار إلى هجرة الوطن إما اختيارا بسبب تغير نظام الحكم بفعل ثورة أو انقلاب، وإما اضطرارا هربا من الإرهاب أو الاضطهاد لأسباب سياسية أو دينية أو عقائدية أو عنصرية وذلك باختيار دولة أخرى للإقامة بصورة دائمة أو مؤقتة لحين زوال سبب اللجوء[1].

اللجوء في الإسلام:

لم يرد مصطلح لاجئ صراحة في القرآن الكريم ولكن يوجد ما يماثله كالمستجير والمستأمن والمهاجر وابن السبيل وسنتطرق إلى هذه الحالات في السطور الآتية:

الاستجارة: من استجار أي طلب الأمان، قال تعالى :"وإن أحد من المشركين استجارك فآجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لا يعلمون". **القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية "6.**

الجار والمجير: هو الذي يمنحك ويجيرك، يقال: استجاره من فلان أي آجاره منه، ويقال أيضا: أجاره الله من العذاب: أي أنقذه.

الهجرة: أصل الهجرة عند العرب هي خروج البدوي من باديته إلى المدن، أو هو الخروج من أرض إلى أرض أخرى، ففي بداية ظهور هذا الدين العظيم تعرض المسلمون الأوائل من الصحابة رضوان الله عليهم إلى العداوة والاضطهاد، الأمر الذي دعاهم إلى الهجرة إلى الحبشة كما هاجروا فيما بعد إلى المدينة المنورة. قال تعالى: "للفقراء المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون". **ا لقرآن الكريم، سورة البقرة، الآية"175".**

[1] – ***المكان نفسه .***

ابن السبيل: أي المسافر والذي انقطع به الطريق ويريد الرجوع إلى بلده ولا يجد ما يبتلع به فله من الصدقات نصيب، وعند جمهور الفقهاء: هو المسافر الذي يجاوز بلد إلى بلد آخر، ولكي لا يفهم أن ابن السبيل من هو في وطنه ومنزله، قال العلماء والمفسرون: إن ابن السبيل هو الغريب دون غيره، ويتشابه اللاجئ وابن السبيل في أنهما خارج بلدهما الأصلي وبحاجة إلى المساعدة[1].

التطور التاريخي لظاهرة اللجوء.

لم تكن مشكلة اللجوء في القرن الماضي بالحجم والتعقيد اللذين عرفتهما بعد ذلك فأعداد اللاجئين كانت تحصى بالمئات أو الآلاف، وانتقال اللجوء من دولة أو دول أخرى لم يكن يصطدم بعقبة اشتراط حمل وثيقة سفر وتأشيرة دخول، وشروط إقامة الأجانب لم تكن بالشدة التي اتصفت بها فيما بعد، وإسقاط جنسية الدولة كعقوبة توقعها هذه الأخيرة ضد خصومها السياسيين الموجودين في الخارج كانت نادرة الوقوع، وإلى جانب كل ما سبق فإن الظروف الجغرافية والسكانية لبعض الدول كانت تحذو بها إلى اجتذاب اللاجئين وتشجيعهم على الهجرة إليها حتى يسهموا بخبراتهم وعرقهم في تعميرها وصنع رخائها، ومن هنا فلم تكن المشاكل التي تواجه كلا من اللاجئين ودول الملجأ في تلك الفترة من النوع الذي لا يمكن التغلب عليه، إذ كان من السهل على اللاجئ التنقل بين الدول المختلفة والاستقرار في المكان الذي يختاره لبدء حياة جديدة أو حتى لمواصلة نشاطه السياسي.

منذ نهاية الحرب العالمية الأولى تغيرت تلك الأوضاع بصورة خطيرة، فاتخذت ظروف اللاجئين طابعا جديدا لم يكن مألوفا من قبل، بحيث أصبحت المشاكل التي[2] يواجهونها أشد خطورة وأكثر تعقيدا بالنسبة لأي وقت مضى، إذ قفزت أعدادهم إلى مئات

---

[1]–عبد العزيز بن محمد عبد الله السعودي، ***حقوق اللاجئين بين الشريعة والقانون***، رسالة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: كلية الدراسات العليا، تخصص السياسة الجنائية، 2008/2007)، ص.9.

[2]– برهان أمر الله، ***حق اللجوء السياسي: دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي***، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1983)، ص ص .168–169.

الآلاف التي تضم مختلف الاتجاهات السياسية والانتماءات الطبقية والمهنية، وقد خرج هؤلاء جميعا من بلادهم لأسباب لا تتعلق بارتكاب الجرائم السياسية بقدر ارتباطها بالاعتداء على حقوق الإنسان الأساسية خصوصا الاضطهاد السياسي أو الديني أو العنصري.

ثم أخذت مشكلة اللاجئين تتفاقم أكثر وأكثر نتيجة للظروف المختلفة التي عرفها هذا الجيل منذ الآونة التي سبقت قيام الحرب العالمية الثانية حتى اليوم، فالفظائع التي ارتكبها النظام النازي في أوروبا، وويلات الحرب العالمية الثانية وما أفضت إليه من آثار لا تحتاج إلى بيان، وانقسام العالم بعد ذلك إلى معسكرين خصيمين يدور بينهما صراع الإيديولوجيات والمصالح من ناحية الحرب الباردة والتنافس على السيطرة على باقي مناطق العالم والتدخل في شؤونه من ناحية أخرى، كذلك فقد تميزت هذه الفترة من عمر البشرية بنمو حركات التحرر وحروبها في البلاد المستعمرة وتزايد الحروب بين الدول حديثة الاستغلال قيام الأنظمة العنصرية في إسرائيل وجنوب إفريقيا، وانتشار الحروب الأهلية والانقلابات المسلحة خصوصا في دول العالم الثالث، وتكاثر عدد الحكومات الديكتاتورية فضلا عن الاعتداءات على حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في مناطق كثيرة من العالم، وكان من نتيجته في حالات كثيرة خروج اللاجئين –أو إخراجهم– من بلادهم الأصلية على هيئة نزوح جماعي مكثف للأفراد يتدفق– بصفة خاصة– إلى حدود الدول القريبة، ولكن ما جعل هذه الدول تتشدد في قبول اللاجئين هو الرغبة في المحافظة على مستوى المعيشة المرتفع لسكانها. ويكاد ألا تكون هناك دولة في العالم إلا وتقوم بأحد الدورين: إما المصدر للاجئين أو المستقبل لهم، بل أنه وفي حالات كثيرة تقوم بعض الدول بالدورين معا في آن واحد فيكون لها رعايا لاجئون في الخارج وفي نفس الوقت تقبل في إقليمها لاجئين من دولة أو دول أخرى كما هو الحال خصوصا في إفريقيا وأمريكا اللاتينية[1].

[1]– ***المرجع نفسه***، ص ص .169–171.

وقد أكدت التطورات التي عرفها القرن الحالي في مجال حقوق الإنسان وظاهرة التجاء الأفراد إلى الدول ذات الطابع الدولي لمشكلة اللاجئين ومن حيث السبب فإن المشكلة الأخيرة ترجع في الغالب إلى الاعتداء على حقوق الإنسان أو التهديد به والاعتداء الأجنبي أو التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية وهذه كلها من المسائل التي تهم المجتمع الدولي ومن جهة الآثار فلم تعد الآثار المترتبة على مشكلة اللاجئين مقصورة على الحياة الداخلية لدول الملجأ وعلاقاتها بدولة اللاجئين الأصلية فقط، بل أصبحت أيضا تمس مصالح المجتمع الدولي، ذلك أن ضرورة حصول اللاجئين على الملجأ مسألة لا تنفصل عن حماية حقوق الإنسان وضمان التمتع بها لجميع الأفراد دون تمييز من ناحية، كما أن مشكلة اللاجئين قد تؤدي في بعض الحالات إلى تهديد الأمن والسلم الدوليين، أما من ناحية النطاق الجغرافي لهذه المشكلة فقد عم واتسع لدرجة أصبحت غالبية الدول بين مصدرة للاجئين أو مستقبلة لهم[1].

الخلاصة إذن أن مشكلة اللاجئين إلى جانب كونها مشكلة داخلية تهم كل دولة على حدى، قد باتت منذ الحرب العالمية الأولى مشكلة دولية من حيث طبيعتها وآثارها ونطاقها وبالتالي تتطلب تعاون الدول من أجل مواجهتها على المستويين الداخلي والدولي معا.

[1]- **المكان نفسه.**

المبحث الثاني: أساسيات اللجوء

المطلب الأول: أركان اللجوء وأنواعه

أولا: أركان اللجوء

1-الملجأ: كلمة الملجأ من المصطلحات الغامضة، ففي العربية تأتي من لجأ أو التجاء، وتعني المكان الذي يلوذ إليه الشخص أو الذي يعتصم به سواء كان مكانا أو إنسانا، وفي الإنجليزية (Refugee) وتعني المكان الذي يبحث فيه الإنسان عن حمايته وأمنه. وفي الفرنسية (Asile) وتعني المكان المقدس الذي يأوي إليه الإنسان الهارب، والملجأ هو المعقل والملاذ، أو المكان الذي يحتمي به الخائف.

وقد تطور مفهوم الملجأ في القانون الدولي ولم يعد يقصد به المكان الذي يلتجئ أو يلوذ به اللاجئ، بل يقصد بالملجأ أيضا الحماية التي تمنحها الدولة لأحد الأجانب الذي جاء يطلبها في إقليم تلك الدولة أو في مكان آخر يتعلق ببعض أجهزتها الموجودة سواء في الداخل أو الخارج.

إن الملجأ الذي تمنحه دولة ما يعد ممارسة لسيادتها، وعلى الدول أن تحترم حق اللجوء الممنوح للأشخاص بما فيهم المكافحون ضد الاستعمار[1].

وبالنتيجة لما سبق فإن أي شخص يرى أن بقاءه في بلده يشكل مساس بأمنه فله حق طلب اللجوء، فإمكانية إيجاد ملجأ للأشخاص غير الآمنين حق مكرس بموجب المادة (14) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما أن حق اللجوء هو الحل الأخير للاجئين لضمان حقوقهم الأساسية وحرياتهم وأمنهم[2].

يقصد بالملجأ في اللغة أحد المعنيين: إما المكان الذي يحتمي به الخائف من خطر يهدده أو الحماية ذاتها التي يوفرها مكان معين للشخص الذي يعتصم به. أما في

---

[1]- علي حميد العبيدي، **مفهوم فكرة اللجوء في القانون الدولي وتطبيقاتها على اللجوء الإنساني**، ص 04.

[2]- بشير أحمد خلق سبهان، حق اللاجئ السياسي والعسكري في إطار المنظمات والمواثيق الدولية، ***مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسة***، م.5، ع.18، السنة5، ص . 15.

الاصطلاح فيقصد به الحماية القانونية ذات الطابع المؤقت التي تمنحها الدولة في مواجهة أعمال دولة أخرى لأحد الأجانب الذين تتوافر فيهم شروط خاصة والتي جاء يطلبها في إقليم تلك الدولة[1].

2-اللاجئ: هو شخص يطلب اللجوء هربا من الخطر، وفي العلاقات الدولية نجد التعريف القانوني أكثر حصرية، وكما جرى في مؤتمر 1951 المتعلق بأوضاع اللاجئين يعتبر اللاجئون أفراد في حالة خوف مبرر من الاضطهاد لأسباب عرقية، دينية، وطنية أو لانتمائهم إلى مجموعة اجتماعية أو سياسية، وقد أصبحوا نتيجة هذا الخوف خارج البلد الأم ولا يودون وضع أنفسهم في حماية ذلك البلد[2].

واللاجئ يعتبر من طوائف الأشخاص ذوي الوضع المهدد Vulnerable persons ومن المعلوم أن الفرد يكون لاجئا:

- إما على أساس فردي، وذلك بفراره وحيدا أو مع أسرته من البلد الذي يتعرض فيه للاضطهاد إلى بلد الملجأ.
- وإما كجزء من نزوح جماعي نتيجة لأحوال سياسية أو دينية أو عسكرية أو غيرها يكون فيها عرضة لخطر الاضطهاد[3].

وقد جاء في بنود اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين تعريف اللاجئ بأنه شخص "يوجد خارج بلد جنسيته بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر، أو الدين، أو القومية، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، أو إلى رأي سياسي، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أو لا يريد أن يستظل بحماية ذلك البلد".

---

[1]- جلال حزى، ***اتفاقات أو سلوك وأحكام القانون الدولي***، (الإسكندرية: منشأة المعارف، "د.س.ن")، ص. 341.

[2]- مارتن غريفيش وتيري أوكلاهن، ***المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية***، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص. 349.

[3]- أحمد أبو الوقا، ***اللجوء في الإسلام***، دراسة (القاهرة: كلية الحقوق، "د.س.ن")، ص ص.1-2.

ومما يؤخذ على هذا التعريف أنه قصر وصف اللاجئ على الأشخاص الذين يضطرون إلى مغادرة بلدهم الأصلي بسبب الخوف من الاضطهاد، أو تعرضهم بالفعل للاضطهاد بسبب الجنسية أو العرق، أو الدين، أو الآراء السياسية، ولم يتضمن الأشخاص الذين يفرون من أوطانهم بسبب الخوف على حياتهم نتيجة نشوب حرب أهلية مثلا، أو نتيجة عدوان خارجي، أو احتلال، أو سيطرة أجنبية. ولذلك وسعت اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لشؤون اللاجئين لعام1969 تعريف اللاجئ "ليشمل الأشخاص الذين يضطرون إلى مغادرة دولتهم الأصلية بسبب عدوان خارجي، أو احتلال أجنبي أو سيطرة أجنبية أو بسبب أحداث تثير الاضطراب بشكل خطير بالنظام العام في إقليم دولة الأصل كله أو في جزء منه".

ويرى بعض الباحثين ضرورة توافر بعض الشروط في الشخص حتى يمكن اعتباره لاجئا من وجهة نظر القانون الدولي وهي:

- أن يوجد الشخص خارج إقليم دولته الأصلية، أو خارج إقليم دولته المعتادة، إذا كان من الأشخاص عديمي الجنسية، وهو شرط النزوح.
- أن يكون الشخص غير قادر على التمتع بحماية دولته الأصلية، سواء لاستحالة ذلك بسبب حرب أهلية أو دولية، أو لرفض الدولة تقديم الحماية لهذا الشخص أو لأنه غير راغب في التمتع بهذه الحماية لخوفه من الاضطهاد أو تعرضه لمثل ذلك الاضطهاد.
- أن يكون الخوف من الاضطهاد قائما على أسباب معقولة تبرره.

يتعين ألا تقوم في مواجهة اللاجئ أحد الأسباب التي تدعو إلى إخراجه من عداد اللاجئين، وهي التي ذكرتها المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[1]، وصفتها بأنها أسباب خطيرة تدعو لاعتبار الشخص قد ارتكب جريمة غير سياسية خطيرة

[1]– وليد خالد الربيع، حق اللجوء السياسي في الفقه الإسلامي والقانون الدولي (دراسة مقارنة)، ***مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية***، جامعة الكويت، م.23، ع.27، 2008، ص ص.8–9.

خارج دولة الملجأ، وقبل قبوله فيها بوصفه لاجئا أو كان قد سبق إدانته بسبب أعمال منافية لأهداف الأمم المتحدة ومبادئها[1].

منظمة الوحدة الإفريقية ترى أن اللاجئ هو تعبير ينطبق على كل شخص أرغم على مغادرة موطنه الأصلي بحثا عن ملاذ في مكان آخر خارج وطنه المنشأ أو الأصل، نتيجة عدوان خارجي أو احتلال أجنبي، أو أحداث خطيرة تهدد السلامة العامة في جزء من وطنه أو كله.

أما الميثاق الأوروبي فيرى أن اللاجئين هم غير القادرين أو غير الراغبين ولأسباب عدة بالعودة إلى أوطانهم الأصلية.

هذه التعريفات المتعددة وغيرها لا تخرج عن جوهر مفهوم اللاجئ، حيث تلتقي على اعتباره كل إنسان اضطر لأسباب خارجة عن إرادته لمغادرة وطنه إلى مكان آخر، ولا يستطيع كما لا يرغب بالعودة إلى ذلك الوطن[2].

ثانيا: أنواع اللجوء

للجوء عدة أنواع ولكل نوع منها أسباب معينة، فنجد اللجوء الإقليمي الذي يقف وراءه البحث عن الأمن والأمان في بلد الملجأ بسبب الحروب أو الاضطرابات الداخلية، أما اللجوء الديبلوماسي فهو الذي تمنحه الدولة للأجانب واللجوء السياسي الذي يرتبط بالنظام السياسي للدولة، أما اللجوء الديني فتقف وراءه أسباب دينية أو مذهبية بسبب الاضطهاد الديني، كما سنتطرق في هذا المطلب إلى دراسة اللجوء البيئي والاقتصادي، ثم اللجوء السياسي.

1-اللجوء الإقليمي: هو اللجوء إلى إقليم دولة أخرى أو ما يتم في إقليم الدولة المانحة لحق اللجوء استنادا إلى السيادة والحرمة التي يتمتع بها إقليم أي دولة كونه من الأركان الأساسية لإقامة الدولة.

---

[1]- ***المكان نفسه.***

[2]- عبد الرحمن أبو عامر عدنان، ***الموقف الاسرائيلي من قضية اللاجئين: الرؤية التاريخية والسلوك السياسي***، تجمع العودة الفلسطيني، دمشق، ص.43.

وكان إعلان الأمم المتحدة بصدد الملجأ الإقليمي لعام 1976 قد تناول الكثير من المسائل المتعلقة بتنظيم هذا النوع من اللجوء وكذا اتفاقية كاراكاس بشان الملجأ الإقليمي لعام 1954 والإعلان الأوروبي الخاص باللجوء الإقليمي لعام1977.

ويحصل اللجوء الإقليمي عادة بفعل الحروب والتوترات الداخلية والعنف السياسي، ويعتبر اللاجئون ممن ينطبق عليهم وصف اللاجئين الإقليميين من أكثر أنواع اللاجئين في العالم، حيث شكلت أقاليم الكثير من الدول هدفا يقصده اللاجئ ومن هذه الدول الولايات المتحدة، كندا، استراليا، وقارة أوروبا.

وتعتبر أقاليم الدول التي تجاور الدول التي تشهد توترات داخلية من أكثر أقاليم الدول تأثرا بموجات اللاجئين، حيث شكلت تركيا ولبنان، الأردن والعراق، مكانا يلتجئ إليه الهاربون من الاقتتال الداخلي في سوريا عام 2011 [1].

2-اللجوء الديبلوماسي: إلى جانب اللجوء الإقليمي الذي تمنحه الدولة داخل إقليمها الملموس توجد صورة أخرى من اللجوء تمنحه الدولة في مكان يقع خارج نطاق اختصاصها الإقليمي ونعني بذلك اللجوء الذي تمنحه الدول داخل سفاراتها (وأحيانا قنصلياتها) وعلى ظهر سفنها البحرية وطائراتها العسكرية الموجودة في الخارج.

وهذا النوع من اللجوء يسمى باللجوء الدبلوماسي، كما يطلق عليه البعض الملجأ الداخلي أو اللجوء خارج الإقليم، أو اللجوء في امتداد الإقليم.

وقد نشأ اللجوء الديبلوماسي مع بدء العمل بنظام الديبلوماسية الدائمة في أوروبا في القرن الخامس عشر، أما قبل ذلك فقد كانت العلاقات الديبلوماسية تجري بين الدول عن[2] طريق البعثات المؤقتة أي تلك التي توفد للقيام بمهمة محددة وللمدة اللازمة فقط لإنجازها، وبالتالي لم تكن هناك حاجة لمنح السفراء امتيازات تزيد عن المقررة لحصانة أشخاصهم.

---

[1]- حريز محمود مظهر، ***القانون الدولي والقانون العراقي وعلاقتهما باللاجئين الذين يبحثون عن اللجوء إلى العراق***، أطروحة دكتوراه، (جامعة سانت كليمنتس، قسم القانون الدولي، 2013)، ص 100.

[2]- أمر الله، ***مرجع سابق***، ص ص .53-54.

وعندما أنشئت البعثات الديبلوماسية الدائمة أصبح للسفير دار محددة يقيم فيها بصفة دائمة في إقليم الدولة المعتمد لديها، الأمر الذي جعله أكثر عرضة لتأثير تلك الدولة وتدخلها في عمله، ومن ثم لم تعد الامتيازات المقررة لشخصه بكافية. وبررت الحاجة إلى الاعتراف له بعدد آخر من الامتيازات التي تضمن استقلاله في عمله وحريته في ممارسة عبادته الخاصة وهكذا تقرر للسفراء–إلى جانب حصانة أشخاصهم–حصانة منازلهم وعدم خضوعهم للقضاء المدني والجنائي والحق في ممارسة عباداتهم الخاصة.

ومنذ أصبح محظورا على السلطات المحلية دخول منازل السفراء إلا بموافقتهم، توجه طالبوا الملجأ صوب تلك المنازل حيث قام السفراء بمنحهم الملجأ فيها. وهكذا فقد نشأ الملجأ الدبلوماسي باعتباره أحد النتائج المترتبة على الحصانة المقررة لمنزل السفير[1].

3–اللجوء السياسي: ويرتبط الحديث عن هذا النوع من اللجوء ارتباطا لازما بالنظام السياسي للدولة من جانب طالبي اللجوء ومانحيه، ففي الدول ذات الأنظمة الشمولية حيث تكبت الحريات وتقيد وتغيب الحقوق السياسية فيها ويجرم الحديث بشأنها ويجري التمييز بين المواطنين فيها على أساس العنصر والقومية والانحدار الطبقي والاجتماعي، ترتفع وتيرة اللجوء السياسي فيها ويتجه مواطنوها إلى البلد الذي يأويهم وأسرهم ويوفر لهم الملاذ الآمن من البطش والاضطهاد.

وعادة ما تتجه أنظار طالبي اللجوء السياسي إلى الدول ذات الأنظمة الديمقراطية وذلك لاعتقادهم الجازم أن ديمقراطية النظام السياسي هي الضمانة الأساسية لهم الذي يقيهم شرور الاضطهاد وقضبان المعتقلات، حيث تتضاءل فيه احتمالات استخدامهم ورقة للمساومات السياسية وتحقيق المكاسب[2].

---

[1]– ***المرجع نفسه***، ص. 54.

[2]– العبيدي، مفهوم فكرة اللجوء في القانون الدولي وتطبيقاتها على اللجوء الإنساني، ***مرجع سابق*** ، ص. 6.

وقد أباحت القواعد القانونية الدولية حق اللجوء السياسي طبقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وعلى حكومات الدول الأجنبية أو ممثليتاها الديبلوماسية في الخارج توفير الحماية إلى الشخص الملاحق لأسباب سياسية، ويستثني من هذا الوضع المجرمون العاديون، وللجوء السياسي شروطه الواضحة التي يجب توفرها ومن بينها:

- الحصول على الضمانات الكافية لإخراجه من البلاد.
- لا يقبل اللاجئ إلا في حالة الضرورة القصوى، ومن خلال مدة كافية لتامين سلامته.
- يحظر على اللاجئ السياسي القيام بأي نشاط سياسي خلال فترة اللجوء.

وقد أضحت ظاهرة اللجوء السياسي من الظواهر الشائعة في الوقت الحاضر.

أما فيما يخص اللاجئ السياسي فنقصد به الشخص الذي يضطر إلى ترك وطنه نتيجة لتغير نظام الحكم أو اندلاع حرب أهلية أو اضطرابات داخلية أو هربا من الاضطهاد السياسي نتيجة لانتمائه إلى أحزاب تم حظرها أو بسبب فكر إيديولوجي مناهض للسلطة القائمة، ويلجأ إلى دولة أخرى للإقامة فيه كلاجئ سياسي حسب القوانين والأنظمة الوطنية والدولية ووفق قناعة الدولة التي تم اللجوء إليها، وقد يضطر المواطن أحيانا اللجوء إلى البعثات الديبلوماسية والمنظمات الدولية العاملة في بلاده خوفا من البطش به واعتقاله لأسباب سياسية، فيما إذا لم يكن هناك متسع من الوقت للهروب إلى خارج البلاد[1].

4-اللجوء أو الملجأ الديني: هو اللجوء إلى المعابد والكنائس والأديرة والأماكن المقدسة لغرض طلب الأمن والحماية والشفاعة والغفران.

وكان اللجوء الديني من الأنواع المهمة للجوء عند البابليين والفراعنة والإغريق والرومان، وكذلك في الديانات اليهودية والمسيحية والإسلامية وكان بيت الله الحرام من الأماكن الأكثر أمانا لمن يلتجئ إليه قبل وبعد الرسالة الإسلامية[2].

---

[1]- ناظم عبد الواحد الجاسور، ***موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية***، (بيروت: دار النهضة العربية، ط .1، 2008)، ص .272.

[2]- العبيدي، مفهوم فكرة اللجوء في القانون الدولي وتطبيقاتها على اللجوء الإنساني، ***مرجع سابق***، ص.7.

5- أما اللجوء البيئي: فإن المفهوم القانوني له يختلف عن المفهوم القانوني للجوء السياسي وغيره من أنواع اللجوء الذي ينصب عليه القانون الدولي، فاللاجئ البيئي هو الذي ينتقل مجبرا من مقر سكناه بفعل التغير المناخي أو التبدل البيئي أو التعديل الجيولوجي إلى مقر آخر للالتجاء فيه، وظهر مفهوم اللاجئ البيئي للمرة الأولى في 1975 ضمن تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، لكن قوانين اللجوء لا تمنح اللاجئ البيئي وضعا قانونيا، لعدم تشكيل اللاجئين البيئيين ظاهرة جديدة خصوصا وأن هذا النوع من اللجوء يحدث أحيانا داخل البلد ذاته[1].

6-اللجوء الاقتصادي: هو نوع من أنواع اللجوء إلى مناطق أو بلدان أخرى بقصد الحصول على لقمة العيش نتيجة الكوارث البيئية أو الطبيعية أو المجاعة التي تصيب بلدا ما، حيث يتصل اللجوء الاقتصادي اتصالا وثيقا باللجوء الغذائي.

7-اللجوء الإنساني: وهو اللجوء إلى دولة أخرى بسبب الحروب والنزاعات والتفرقة العنصرية باختلاف أنواعها وربما يكون مؤقتا ينتهي بانتهاء السبب الذي بدأ به أو يكون دائما، وقد اكتسب هذا النوع من اللجوء أهمية بالغة في العصر الحديث نظرا لما تشهده بعض مناطق العالم من حروب عرقية وعنصرية تدفع الأقلية المضطهدة إلى الهرب من أوطانها بحثا عن الأمان في أقرب دولة لا توجد فيها مثل هذه النزاعات[2].

إن حق اللجوء الذي تمنحه دولة ما لشخص من دولة أخرى مهما كانت تسميته هو حق مضمون ومكفول بموجب قواعد القانون الدولي العام والاتفاقات الدولية ولا يجوز التفريط به كغيره من الحقوق الأخرى التي كفلتها المواثيق الدولية[3].

---

[1]- ***المكان نفسه.***

[2]- علي حميد العبيدي، مفهوم اللجوء والهجرة في القانون الدولي وتطبيقاتها على هجرة العراقيين والسوريين، ***مجلة كلية المأمون الجامعة*** ،ع.27 ،2012، ص ص .207-208.

[3]- العبيدي، مفهوم فكرة اللجوء في القانون الدولي وتطبيقاتها على اللجوء الإنساني، ***مرجع سابق***، ص.11.

إن مشكلة اللاجئين قضية ذات طبيعة إنسانية في المقام الأول، إلا أن جذوره سياسية واقتصادية في الأساس، فحماية اللاجئين وتوفير حياة كريمة لهم من خلال دعم الدول المستضيفة يجب أن يكون في حقيقة الأمر أولوية، أي أجندة إنسانية دولية، ويجب تطوير رؤية إنسانية متكاملة في التعامل مع هذه المشكلة تستند على أسس من المبادئ الراسخة لحقوق الإنسان أو للقانون الدولي الإنساني وتعزز من فرص القضاء على أسباب اللجوء من أساسها[1].

المطلب الثاني: دوافع اللجوء

تعتبر الحروب والكوارث وعمليات الإبادة الجماعية والتأثرات الطائفية والفقر والمجاعة.... أسباب مباشرة في ازدياد عدد اللاجئين الباحثين عن ملاذ ومكان آمن من هذه المخاطر، وإن كانت مشكلة اللجوء ليست حديثة الولادة إلا أنها أصبحت كارثة دولية مما يوجب علينا إلقاء الضوء على المشكلة بيانا لدوافعها.

1-الدوافع السياسية: وتتركز أساسا في غياب الديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان وفي مقدمتها الحق في اتخاذ القرار والمشاركة في الحياة العامة، الحق في حرية التعبير وضعف المؤسسات، غياب سيادة القانون وتفشي النزاعات القبلية والعشائرية والحدودية وعدم الاستقرار السياسي، وكثرة الانقلابات العسكرية، بالإضافة إلى تفشي الفساد المالي والإداري[2].

إن الأنظمة السياسية المبنية على الانتماء العرقي في الدول الجنوبية (مالي، النيجر) نجم عنه صراعات سياسية أدت إلى معارضة مسلحة، كما أن انتقال الدول من أنظمة[3] ديكتاتورية إلى أنظمة شبه ديمقراطية خلفت نزاعات وحروب قبلية، بالإضافة إلى هذا هناك

---

[1]- **المكان نفسه.**

[2]- خديجة بتقة، ***السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014/2013)، ص.39.

[3]-الأخضر عمر الدهيمي، دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر، ***ندوة حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية***، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010/02/08، ص. 5.

أسباب أخرى ومنها انتشار الحروب بين الدول وانتشار النزاعات الدينية والقبلية والعرقية، بالإضافة إلى الانتشار الواسع للأسلحة الخفيفة، زيادة إلى غياب قوانين صارمة للحد منها.

كما أن انتشار الحروب والنزاعات المسلحة بين الدول هي من بين الأسباب والعوامل التي تؤدي بالبشرية عامة والفئات المستضعفة خاصة اللاجئين وعديمي الجنسية إلى تعرضهم لانتهاكات جسيمة ما يجعلهم يعانون الاضطهاد واللجوء[1].

تعاني أغلبية الدول العربية من حالة عدم الاستقرار السياسي وضعف المشاركة السياسية، شيوع ظاهرة الفساد وإهدار الموارد وتعدد الحروب الإقليمية، فعدم الاستقرار الناجم عن حالة الحروب الأهلية والدولية أو حركات الاضطهاد الممارسة ضد جماعات أو إفراد يعد أحد الأسباب الرئيسية لحركات الهجرة التي تجبر الأفراد على النزوح من مناطق غير آمنة إلى أخرى أكثر آمنا، وهو ما يطلق عليه اسم "الهجرة الاضطرارية أو اللجوء السياسي".

2- الدوافع الاقتصادية: ومن بينها نجد قلة فرص العمل وانتشار ظاهرة البطالة حيث تعتبر هذه الأخيرة إحدى أخطر المشكلات التي تدفع الشباب إلى الانتحار الجماعي في البحر المتوسط، بالإضافة إلى انخفاض الأجور ومستويات المعيشة وهي من انعكاسات ظاهرة البطالة التي تزيد في حدة الفقر.

التباين في المستوى الاقتصادي الذي هو نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية في دول جنوب المتوسط (أي عدم استقرار عوامل التنمية) التي لا تزال اقتصاديات الكثير منها تعتمد أساسا على الفلاحة والتعدين، وهما قطاعان لا يضمنان استقرار للتنمية، نظرا لارتباط الأول بالأمطار والثاني بأحوال السوق الدولية[2].

3-الدوافع الاجتماعية: وتتمثل في عدم توفر السلم الاجتماعي وهذا بفعل شيوع الظاهرة الطبقية على المستوى القبلي والطائفي أو الجزئي، أو تغليب الأغلبية على الأقلية أو

---

[1]- **المكان نفسه.**

[2]-فايزة ختو، ***البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الاورو مغاربية***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011/2010)، ص ص.79-84.

العكس، كما ترتبط الدوافع الاجتماعية بالدوافع الاقتصادية ارتباطا طرديا، فالبطالة وتدني مستويات المعيشة على الرغم من كونها عوامل اقتصادية إلا أنها ذات انعكاسات اجتماعية ونفسية وأمنية سلبية في المجتمع الذي تنشأ فيه[1].

إن المشكلات الاجتماعية هو التباين أو التناقض بين ما هو موجود في المجتمع وبين ما ترغب مجموعة من هذا المجتمع بصورة جدية أن يكون ويتأثر مدى هذا التناقض إما عن طريق رفع المستويات التي تكون لها فاعلية وعمومية في المجتمع، أو باستمرار انحطاط الظروف الاجتماعية التي تؤدي إلى زيادة حدة هذا التباين.

والفشل في حل المشكلات الاجتماعية المتمثلة في الفقر والمجاعة والبطالة والأمراض، وشعور الأفراد ووعيهم بحدة ووطأة هذه المشكلات، وأن حاجاتهم غير مشبعة وبالمقابل ما يرونه في الضفة الأخرى من اغراءات ورغبتهم في تحسين وضعيتهم المعيشية هو الذي يدفعهم إلى طلب اللجوء من الدول المستقبلة[2].

دوافع طلب اللجوء في الشريعة الإسلامية:

-الخروج من أرض البدعة، قال تعالى: "وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره ". **القرآن الكريم: سورة الأنعام، الآية "68"**.

فلا يحيل لأحد أن يقيم ببلد تقيم فيه البدع، ولم يقدر على تغييره.

-الخروج من دار الحرب إلى دار الإسلام وكان فرضا في أيام النبي(ص)، وهذه الهجرة باقية مفروضة إلى يوم القيامة.

- الخروج عن أرض غلب عليهما الحرام، فإن طلب الحلال فرض على كل مسلم[3].

---

[1]-شعبان حمدي، ***الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجة)*** ، (مصر: مركز الإعلام الأمني ،"د.س.ن")، ص .6.

[2]- فايزة بركان، ***آليات التصدي للهجرة غير الشرعية***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية،2012/2011)، ص ص.53-54.

[3]- دنيا علوان بدر محمد الدفاعي، حق طلب اللجوء وأحكامه في الأديان السماوية الثلاثة، ***مجلة الأستاذ***، م.1، ع.218 (2016)، ص.130.

-الفرار من الأذية في البدن، وذلك فضل من الله تعالى إذ رخص فيه، ومن قوله تعالى على لسان إبراهيم (عليه السلام): "إني مهاجر إلى ربي...". **القرآن الكريم: سورة العنكبوت، الآية "26".**

-خوف المرض في البلاد، والخروج منها إلى أرض النزهة، وقد أذن النبي (ص) للرعاء حيث استوحموا المدينة أن يتنزهوا إلى المسرح فيكونوا فيه حتى يصحوا.

- الفرار خوف الأذية في المال، فإن حرمة مال المسلم كحرمة دمه، والأهل مثله.

يمكننا القول أن الشريعة الإسلامية بلغت غاية السموعندما رفضت للمستأمن (اللاجئ) أن يعيش بكرامة تليق بإنسانيته، وهذه قمة المثالية التي تنشدها الإنسانية بجواز خروج الفرد المسلم اضطرارا من دولته إلى غيرها بحثا عما افتقده من ضروريات يستلزمها وجوده الإنساني سواء أكان فرض أو جائز[1].

دوافع اللجوء في القانون الدولي:

وردت في اتفاقية الأمم المتحدة بخصوص اللاجئين عام 1951 وبروتكول الأمم المتحدة بشان الملجأ الإقليمي عام 1967 الأسباب الداعية لقبول اللاجئ وهي على النحو الآتي:

الخوف: ويقصد به ما كان ناتجا عن التعرض للتعذيب والاضطهاد، وهو حالة نفسية تستدعي من اللاجئ الهروب إلى مكان يشعر فيه بالأمان.

الاضطهاد: وهو ما كان ناتجا عن التعرض والتهديد للحياة والحرية وانتهاك حقوق الإنسان التي نصت عليها الإعلانات والمواثيق الدولية.

التمييز: وهو يطلق على الاختلاف في المعاملة والحقوق والفرص مما يولد شعورا بعدم الأمان[2].

---

[1]- **المكان نفسه.**

[2]- صلاح الدين طلب فرج، ***مرجع سابق***، ص. 169.

العرق: ويطلق على الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة تشكل أقلية ضمن مجموعة من السكان.

الدين: وهو المعتقد الذي يعتنقه الإنسان، والحرية الدينية مكفولة وفق الإعلانات والوثائق الدولية.

الانتماء: ويكون الانتماء سبب من أسباب اللجوء، إذا انعدمت الثقة في ولاء تلك الفئة أو تلك للنظام السياسي الحاكم، مما يعرضها للملاحقة والاضطهاد.

الرأي السياسي: وهو ناتج عن اعتناق آراء سياسية مخالفة لما يعتقده النظام السياسي الحاكم مما يؤدي إلى الخوف من الاضطهاد، إلا أن ذلك الخوف لابد أن يكون له ما يبرره من انتهاكات فعلية كالسجن أو التضييق[1].

الجنسية: لا ينبغي فهمها بمعنى المواطنة فقط فهي تشير أيضا إلى الانتماء إلى فئة عرقية أو لغوية، فهي قد تتداخل أحيانا مع العرق، فقد يؤدي تعايش اثنين أو أكثر من الفئات داخل حدود إحدى الدول إلى نشوء حالات نزاع واضطهاد فكثير من الأقليات المنتمية إلى فئة معينة حدثت لهما بسبب الجنسية انتهاكات خطيرة في قارات مختلفة بسبب جنسيتهم[2].

المطلب الثالث: شروط و موانع اللجوء

أولا: شروط اللجوء

يستند مفهوم فكرة اللجوء في القانون الدولي إلى الشروط والعناصر المكونة له والتي تبرز لنا بشكل واضح من خلال تعريف اللجوء الوارد في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 و هذه الشروط هي:

-أن يكون هناك شخص يدعى باللاجئ وهو العنصر الأول من عناصر اللجوء الذي ينطبق عليه شروط اللجوء المذكورة في قوانين اللجوء.

---

[1]- ***المكان نفسه.***

[2]- عبد العزيز بن محمد عبد الله السعودي، ***مرجع سابق***، ص.37.

-أن يتوفر عنصر الحق في طلب اللجوء بمقتضى المواثيق الدولية الخاصة باللجوء.

-أن يتوفر عنصر الحماية القانونية للاجئ وفقا لقانون اللجوء، وتترتب أثارا تتعلق به حصرا.

-أن يمنح اللجوء من قبل شخص من أشخاص القانون الدولي وعادة تكون دولة لمواجهة تصرفات دولة أخرى تدفع الأشخاص لطلب اللجوء.

- أن يكون للجوء عنصر مكاني محدد بأنواع اللجوء المختلفة سواء كان لجوء سياسي إنساني، ديني أو إقليميأو غير ذلك، بقصد توفير الحماية لحقوق الإنسان للاجئ مع العرض أن أنواع اللجوء تختلف بعضها عن البعض الأخر تبعا للجوء ذاته و ليس للعنصر المكاني.

-أن يكون للاجئ حق العودة إلى موطنه الأصلي انطلاقا من مفهوم الحماية القانونية المؤقتة الممنوحة له.

- أن تتوفر للاجئ كل عناصر الحق المقررة له بموجب المواثيق الدولية[1].

-السماح للشخص الباحث عن الملجأ بالدخول إلى إقليم دولة الملجأ.

-الإقامة التي تعني أكثر من مجرد المأوى المؤقت.

- توفير درجة من الحماية الجادة من جانب سلطات الملجأ[2].

-قبول شخص ما فوق إقليم ما ويفترض ذلك أن هذا الشخص قد طلب اللجوء (في لغة القانون: الإيجاب) الذي يقابله موافقة من الدولة المعنية (القبول).

-السماح لذلك الشخص بالبقاء في ذلك الإقليم، ويرتب ذلك نتيجتين هامتين هما: من ناحية عدم طرد ذلك الشخص، ومن ناحية أخرى رفض تسليمه إلى دولة أو جهة أخرى تطالب بذلك إذا كان سينتج عن هذا التسليم تعرض الشخص المعني للاضطهاد[3].

---

[1]- العبيدي، مفهوم فكرة اللجوء في القانون الدولي وتطبيقاتها على اللجوء الإنساني، ***مرجع سابق***، ص ص.7-8.

[2]- جلال حزي، ***مرجع سابق***، ص، 345.

[3]-أحمد أبو الوفا، ***واقع اللجوء في العالم العربي***، (كلية الحقوق: جامعة القاهرة، "د.س.ن")، ص. 5.

-عدم معاقبة طالب اللجوء بسبب دخوله لإقليم تلك الدولة بطريقة عير شرعية، ويبرر ذلك فكرة "الاضطرار" التي تدفع اللاجئ إلى الفرار من دولته إلى الدولة الأخرى هروبا من الاضطهاد الذي قد يتعرض له[1].

ثانيا: موانع اللجوء

بالرغم من أن اتفاقية اللاجئين التي وقعت عليها أكثر من (130) دولة كفلت حق اللجوء لكل من يعاني من الاضطهاد السياسي أو الديني أو الإنساني في بلده، إلاأنها من جانب آخر أوردت مجموعة من الموانع التي إذا ما توافرت يجوز لدولة اللجوء أن لا تقوم بمنح هذا الحق.

فقد نصت الفقرة (واو) من المادة الأولى للاتفاقية على أنه لا تنطبق أحكام هذه الاتفاقية على أي شخص تتوافر أسباب جدية للاعتقاد بأنه:

ا- ارتكب جريمة ضد السلام أو جريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية، بالمعنى المستخدم لهذه الجرائم في الصكوك الدولية الموضوعة للنص على أحكامها بشأنها.

ب- ارتكب جريمة جسيمة غير سياسية خارج بلد اللجوء قبل قبوله في هذا البلد بصفة لاجئ.

ج- ارتكب أفعالا مضادة لأهداف الأمم المتحدة ومبادئها.

إضافةإلى موانع اللجوء الواردة في الاتفاقية الخاصة باللاجئين،فان بعض الدول تتخوف من إعطاء حق اللجوء لبعض الأشخاص متذرعة بذرائع يفرضها عليها واقعها الأمني أو السياسي أو الاقتصادي[2].

---

[1]- ***المكان نفسه.***

[2]- أحمد عبد الرزاق هضم، ***موانع اللجوء "دراسة في إطار القانون الدولي"***، (جامعة النهرين: كلية الحقوق "د.س.ن")، ص ص. 6- 16.

الموانع الأمنية: بدأت الدول بصورة عامة والغربية بصورة خاصة بمراجعة سياساتها الخاصة بمنح اللجوء للأجانب وبخاصة أولئك الذين ينتمون إلى أصول شرق أوسطية خشية من الإرهاب وذلك خاصة بعد الهجمات على الولايات المتحدة في 11 سبتمبر 2001.

فالإرهاب أصبح ظاهرة دولية تمس أمن المجتمع الدولي بأسره،كما أن الفعل الإرهابي الواحد قد يقوم أو يشترك في تنفيذه أشخاصا من جنسيات متعددة، حيث يستغل هؤلاء وجودهم في ذلك البلد بصفة لاجئين كي يقوموا بتنفيذ أعمال إرهابية، الأمر الذي دفع دول اللجوء إلى التشديد في إجراءات منح اللجوء والتدقيق في سجل كل لاجئ للتأكد من عدم ارتباطه بأية منظمة إرهابية.

كذلك قد تخشى بعض الدول على مجتمعاتها من الأفكار التي يحملها بعض اللاجئين التي قد تعتبرها خطرا عليها إذا ما تأثر المجتمع بها، كالتطرف الديني أو الأفكار التي من شانها تغيير عادات وتقاليد متجذرة في ذلك المجتمع.

الموانع السياسية: في معظم الأحيان يؤدي قبول اللاجئ في إقليم إحدى الدول إلى نوع من عدم الرضا من جانب دولته الأصل، ذلك لان لجوء شخص ما إلى إحدى الدول يفهم منه أن دولة الأصل تقوم بانتهاك حقوق مواطنيها الأمر الذي يسبب لها إحراجا مع الأسرة الدولية مما يدفعها إلى اعتبار قبول اللاجئ من قبل دولة الملج عملا غير وديا، وقد يؤدي إلى تدهور العلاقات السياسية بين الدولتين.

ولتجنب مثل هذه النتيجة فقد تتحرج الدول أو تعزف عن منح حق اللجوء حفاضا على صفو علاقاتها مع باقي الدول، بالرغم من أن منح اللجوء يعد من الأعمال الإنسانية التي حثت عليها الاتفاقيات والمواثيق الدولية.

الموانع الاقتصادية: تعتبر البطالة والجوع والفقر إضافة للاضطهاد والحروب من الأسباب التي تدفع الكثير من الأفراد إلى طلب اللجوء من دول أخرى تتمتع بالاستقرار الأمني[1]

[1] – ***المكان نفسه.***

والسياسي، فالكثير من سكان العالم يعيشون دون خط الفقر وهذا ما يدفعهم إلى طلب اللجوء أملا في الحصول على فرصة عمل تضمن لهم ولذويهم مستوى معيشي لائق. إلا أن بعض الدول تمتنع عن إعطاء اللجوء لمثل هؤلاء الأشخاص، خوفا من منافسة العمالة الأجنبية للعمالة الوطنية لان العمالة الأجنبية أرخص من الوطنية، وهذا ما يدفع أرباب العمل إلى استخدام الأولى دون الثانية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد ترى بعض الدول أن في قبول اللاجئين على أراضيها يشكل عبئا إضافيا على مواردها الاقتصادية، وبالأخص تلك الدول التي تقوم بتوفير السلع الاستهلاكية لموطنيها بأسعار مدعومة[1].

[1] – ***المكان نفسه.***

خلاصة الفصل الأول:

ما يمكن استنتاجه أن اللجوء كمفهوم أو مصطلح فهو متجذر ومتجدد عبر التاريخ ومنذ وجود الإنسان على مر العصور القديمة والعصور الوسطى إلى يومنا هذا فقد يضطر الإنسان إلى اللجوء إلى دولة أخرى وكذلك قد يضطر جزء من السكان إلى الهجرة الجماعية بسبب انتهاكات حقوق الإنسان أو النزاعات السياسية أو استخدام العنف إلى نطاق واسع...الخ، ولا شك أن من شان ذلك زيادة عدد اللاجئين والأشخاص النازحين والمهجرين داخليا.

قمنا في هذا الفصل بعرض أو وضع مفهوم لظاهرة اللجوء والمفاهيم المجاورة وحاولنا فك الالتباس والغموض الحاصل بين هذه المفاهيم والتمييز فيما بينها، فاللجوء هو ترك الشخص لبلده إلى بلد آخر خوفا على حياته أي هناك تهديد حتمي للشخص المغادر لبلده فيتم منحه صفة لاجئ ضمن قوانين متعارف عليها دوليا.

أما النازح فهو ترك الشخص لمنطقته ويتوجه إلى منطقة أخرى ضمن البلد نفسه نتيجة انتشار الحروب والكوارث الطبيعية، أما الهجرة فهي ترك الشخص لبلده بإرادته ويتوجه لبلد آخر بقصد الاستقرار فيه وتحسين ظروفه المعيشية ورفع المستوى الاقتصادي.

وإذا ما نظرنا إلى كافة أنواع اللجوء فإننا نجد أنها تصب في اتجاه واحد وهو الإنسانية، وبمعنى أدق أن كافة أنواع اللجوء تصب في اتجاه اللجوء الإنساني، ولكن صنف اللجوء إلى عدة أنواع حتى تتم معالجة كل لاجئ بما يناسبه ويناسب حالته وخير دليل على ذلك اللاجئ السياسي.

الفصل الثاني

اللجوء في منطقة المتوسط بين الواقع القانوني والواقع السياسي

المبحث الأول: الواقع القانوني لظاهرة اللجوء

أضحت اليوم مشكلة اللجوء واللاجئين من أبرز القضايا التي يعاني منها العالم إذ أصبحت هذه الظاهرة في الآونة الأخيرة في تفاقم مستمر وذلك نظرًا لما يعاني منه اللاجئين من الاضطهاد والصراع المسلح والعنف السياسي في أوطانهم وهذا ما أدى بالكثير من الأشخاص إلى التخلي عن ديارهم وأوطانهم والتماس الأمان في أماكن أخرى من أجل أن يستظل بحماية ذلك البلد هذا من جهة، ومن جهة أخرى سعت معظم الدول المستقبلة للاجئين إما على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي إلى تنظيم هذه الحركة المستمرة للاجئين وذلك بسن العديد من القوانين والمعاهدات لتوفير أهم حقوق هذه الفئة المضطهدة وفي هذا المبحث سنقوم بعرض أهم نقاط هذه الاتفاقيات الدولية وكذا أهم الجهود الدولية والاقليمية لتنظيم هذه الحركة الخاصة باللاجئين.

المطلب الأول: الجهود الدولية لتنظيم حركة اللجوء.

بعد أن خرج للوجود ميثاق الأمم المتحدة تضمن إشارات عديدة إلى موضوع حقوق الإنسان منها ما جاء بالدباجة «أن تؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية» أين تناول في الدورة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1946 موضوع اللاجئين ما جرى في الحرب العالمية الثانية وبتاريخ 1946/02/12 اتخذت الأمم المتحدة القرار المرقم لـ (A/45) والذي تناول موضوع اللجوء والجهود المبذولة لتنظيم هذه العملية في إطار دولي وأهم ما جاء في القرار هو الدعوة إلى «عدم إرغام اللاجئين بالعودة إلى أوطانهم إذ كانت لديهم أسباب وجيهة للبقاء في وطن الملجأ». وبعد أن تم تشكيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي كلف بمتابعة القضايا المتعلقة باللجوء وذلك من خلال تشكيل لجنة وبعد تشكيل هذه الأخيرة عقد اجتماع موسع لها انطلاقا من 1948/4/8 لغاية 1948/6/1، وأهم ما صدر عن هذا[1]

[1]- مظهر، ***مرجع سابق***، ص. 76-82.

الاجتماع إنشاء لجنة منظمة مفوضية نشرف على موضوع اللجوء وفي عام 1946، تم إنشاء منظمة دولية خاصة باللاجئين تعمل تحت مظلمة الأمم المتحدة أين وقعت هذه الأخيرة في خطا الحسابات الضيقة حين جعلت هذه المنظمة (منظمة الدولية الخاصة باللاجئين) هيئة مؤقتة أين قامت المنظمة الدولية الخاصة باللاجئين بإعداد مذكرة من خلال اللجنة موجة إلى الأمم المتحدة يطالبون فيها وجوب إدارة موضوع اللاجئين من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة وبعد صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي دعم حقوق اللاجئين وبعد المشاورات تم إنشاء مكتب مفوض سامي لإدارة شؤون اللاجئين وفي عام 1951 حصل تطور مهم في موضوع اللاجئين بإعلان الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين «وتناولت الإتفاقية مواضيع عامة منها الوضع القانوني للاجئين والأعمال التي يمكن أن يزاولها اللاجئون في بلد اللجوء وكذلك موضوع الرعاية وتنظيم وجود اللاجئين غير المشرعين وتعاون الدول من خلال تشريعاتها الوطنية مع الأمم المتحدة».

إن المتتبع للمواثيق الدولية المتعلقة باللجوء، خاصة اتفاقية 1951 رغم صفتها الدولية يجد بأنها اتفاقية خاصة بشعوب أوروبا الذين عانوا من ويلات الحرب العالمية الثانية، إذ أنّ تعريف اللاجئ الوارد في الاتفاقية غير عملي وغير واقعي، حيث ينص على تحديد زمن لتاريخ اللجوء مما يعني أن اللاجئ بعد (كانون الأول 1951) له وضعية خاصة لم تحدده الاتفاقية ولم تشمل على المهاجرين واللاجئين خاصة في دول العالم الثالث.

إن الأمم المتحدة شعرت بعجز هذه الاتفاقية عن تحقيق أهدافها بسبب التحديد الزمني، لهذا جاء البروتوكول الخاص باللاجئين عام 1967 ليصبح تعريف اللاجئ يشمل كل من تنطبق عليه الشروط الأخرى دون تحديد لفترة زمنية معينة. وبعد ذلك جاءت عدة مبادئ توجيهية كالخاصة بمنع التشريد الداخلي وذلك عام 1998، فقد جاء في المادة (15/ج) بالنسبة للمشردين «الحق في طلب اللجوء في بلد آخر» وكذلك الاتفاقية الخاصة[1]

[1]– ***المرجع نفسه***، ص. 82.

بحقوق الطفل لعام 1989 أين نصت المادة (22) على التدابير الملائمة للتكفل بالطفل الذي يسعى للحصول على مراكز اللجوء.

وجاء إعلان آخر يظم القضاء على العنف ضد المرأة عام 1994 وهذا الإعلان اعتبر أن النساء اللاجئات والمهاجرات هن من فئات شديدة الضعف في مواجهة العنف[1].

1-اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 وحماية اللاجئين:

في حالة نشوب نزاع مسلح يتمتع مواطنو أي بلد بعد فرارهم من العمليات العدائية واستقرارهم في بلد العدو بالحماية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، كذلك يمكن أن يكون اللاجئين في دول أخرى في وسط حرب أهلية في دولة اللجوء وهنا يتدخل القانون الدولي الإنساني بقواعده لتوفير الحماية لهؤلاء اللاجئين على أساس أنهم أجانب يقيمون في أراضي طرف النزاع وليس على أساس أنهم مواطنو الدولة المعادية، إذ عمل القانون الدولي الإنساني على توفير حماية تامة وسد بعض الذرائع التي يمكن أن تتحجج بها الدولة بصفتهم أعداء فالقانون الدولي الإنساني سد هذا الفراغ وطالب الدولة المضيفة معاملتهم على أساس أنهم أجانب فقط وهذا ما تناولته المواد 35 إلى غاية المادة 46 من الاتفاقية.

كما تطلب الاتفاقية في مادتها 44 من البلد المضيف معاملة اللاجئين معاملة تفضيلية وعدم معاملتهم كأجانب أعداء على أساس الجنسية لا غير حيث نصت على «لا تعامل الدولة الحاجزة اللاجئين الذين لا يتمتعون في الواقع بحماية آلية حكومته كأجانب أعداء لمجرد تبعيتهم القانونية لدولة معادية». كما تنص المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 على عدم قيام دولة الاحتلال بإخلاء كلي أو جزئي لمنطقة معينة وعدم تفريق العائلة الواحدة وهذا ما يضر اللاجئين[2].

---

[1]-***المكان نفسه.***

[2]-محمد بلمديوني، "وضع اللاجئين في القانون الدولي الإنساني"، ***مجلة جامعة حسبة بن بوعلي الشلف كلية الحقوق والعلوم السياسية***، ع.17، (2017)، ص . 164.

كما تنص المادة 74 من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 من الفقرة الثالثة "ب" من المادة 4 للبرتوكول الإضافي الثاني على ضرورة ضمان الدولة المتعاقدة عملية جمع شمل الأسر المشتتة.

كذلك تقتضي اتفاقية جنيف الرابعة بعدم جواز نقل أي شخص محمي في أي حال من الأحوال إلى بلد يخشى فيه الاضطهاد لأي سبب كان، كذلك يتمتع اللاجئون من بين مواطني أي دولة محايدة في حال إقامتهم في أراضي دولة محاربة بالحماية بموجب الاتفاقية الرابعة وذلك إذ لم تكن هناك علاقات دبلوماسية بين دولتهم والدولة المحاربة وعززت هذه الحماية المادة 73 من البروتوكول الإضافي للدول حتى وإن كانت العلاقات الدبلوماسية قائمة بين البلدين.

ولقد أضافت المادة 70 في فقرتها الثالثة من الاتفاقية الرابعة على عدم جواز القبض على رعايا دولة الاحتلال الذين لجأوا قبل بدئ النزاع ويمنع إبعادهم أو محاكمتهم إلاّ بسبب مخالفات اقترفوها بعد بدئ النزاع، أي في حالة احتلال أراضي دولة ما فإن اللاجئ الذي يقع تحت سلطة الدولة هو أحد مواطنيها يتمتع أيضا بحماية خاصة، إذ أن الاتفاقية تمنع دولة الاحتلال القبض على هذا اللاجئ بل تمنع محاكمته أو إدانته أو إبعاده عن الأراضي المحتلة.

وفي الأخير نشير إلى أن اللاجئين الفارين من نزاع مسلح للإقامة في أراضي دولة لا تشترك في نزاع دولي لا يتمتعون بالحماية بموجب القانون الدولي الإنساني.

2- اتفاقية جنيف للاجئين 1951:

غالبًا ما يفر اللاجئين من مناطق النزاع ويعبرون الحدود الدولية واستقرارهم في بلدان آمنة وبالتالي لا يتدخل القانون الدولي الإنساني لحمايتهم وإنما تعمل اتفاقية جنيف لعام 1951 على حمايتهم فتلزم الأطراف بتنفيذ أحكامها[1].

[1]-***المرجع نفسه***، ص ص. 165- 166.

وتقع على عاتق الحكومات المضيفة للاجئين بصفة أساسية مسؤولية حماية اللاجئين وتعتبر البلدان 140 الأطراف في اتفاقية 1951 أو البروتوكول ملزمة بتنفيذ أحكامها.

وتحتفظ المفوضية بدور رقابي مؤقت وتدخل حسب الاقتضاء بضمان منع اللاجئين الفعليين اللجوء كذلك تمتع الاتفاقية إرغام اللاجئين على العودة إلى بلدانهم الفارين منها خشية تعرض حياتهم فيها للخطر، وتلتمس الوكالة السبل من أجل مساعدة اللاجئين على بدء حياتهم مجددًا، أما من خلال الاندماج المحلي أو العودة الطوعية إلى أوطانهم كما نصت المادة 8 من النظام الأساسي للمفوضة العليا لشؤون اللاجئين على حلول مشكلة اللاجئين فحذرت إعادة اللاجئين قصرًا إلى ديارهم في حالة توفير اللاأمن هناك، كما طالبت الدول المضيفة للاجئين على اتخاذ إجراءات بعيدة عن التعقيد من أجل المساعدة على استقرار طالبي اللجوء، كما منحت اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لسنة 1951 ضمانات للاجئ وهي حقوق الإنسان المفصلة في أدوات قانونية دولية أخرى على رأسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، فلا يجب معاملتهم كأجانب غير شرعيين كما لهم الحق في التحرك بحرية في بلد اللجوء ولا يجب تقييدهم دون ضرورة.

وبالتالي يتمتع اللاجئون بحقوق حسب اتفاقية اللاجئين سنة 1951 والتي جاءت مكملة لنقص الواقع في اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين نلاحظ أن اتفاقية جنيف لسنة 1951 الخاصة بوضع اللاجئين كانت أشمل من اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949 في تفصيلها لحماية اللاجئين وتبين حقوقهم بصورة شاملة وخاصة فيما يتعلق بنصها عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية مثلا العمل والتعليم والصحة والمساعدة الاجتماعية وتقتضي المادة 35 من الاتفاقية بأن تتعاون الدول المتعاقدة على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ممارسة وظائفها وبصفة خاصة تسهيل مهمتها في الإشراف على تنفيذ أحكام الاتفاقية[1].

[1]-***المرجع نفسه***، ص. 166.

3- التكامل بين القانون الإنساني وقانون اللاجئين 1951 في حماية اللاجئين:

يلتقي القانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين بشكل طبيعي عندما يمسك باللاجئين في نزاع مسلح، ففي تلك الحالة يكون أولئك الأشخاص لاجئين وضحايا نزاع في نفس الوقت ومنطقيا ينبغي أن يكونوا تحت الحماية المزدوجة لقانون اللاجئين والقانون الإنساني اللذين ينبغي أن يطبقا في نفس الوقت، وبدلاً من التطبيق المتزامن للقانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين يمكن تطبيقها على التوالي مما يمثل نوعا من الاستمرارية فيما يخص الحماية وبعبارة أخرى قد يضطر أحد ضحايا نزاع مسلح إلى ترك بلده لأنه لا يجد الحماية الكافية من القانون الدولي الإنساني مثلا في كل النزاعات التي تنتهك فيها حقوق اللاجئين فيدفعهم إلى مغادرة بلدانهم متجهين نحو بلدان أخرى أكثر أمنًا وقد لا تكون هذه البلدان طرفًا في النزاع أي بلدان آمنة وبالتالي فالقانون الذي يوفر الحماية للاجئين في هذه البلدان التي لا تشهد نزاعات مسلحة هو القانون الدولي للاجئين وهذا ما يجعل القانونين يطبقا على التوالي.

فعند عدم توفر حماية اللاجئين في مناطق النزاع بموجب القانون الدولي الإنساني نظرًا للانتهاكات التي تطال قواعد القانون الإنساني، فيلجؤون إلى بلد ثالث أكثر أمنًا وغير طرف في النزاع وهذا ما يجعل القانون الدولي للاجئين يحميهم عن طريق المفوضية السامية للاجئين.

أثر القانون الدولي الإنساني على القانون الدولي للاجئين حيث استعار هذا الأخير بعض المفاهيم والمبادئ من القانون الدولي الإنساني ومن بينها ما نصت عليه اتفاقية اللاجئين من الصبغة المدنية لمخيمات اللجوء عملاً بمبدأ تحييد المدنيين عن النزاعات المسلحة المطبقة في القانون الدولي الإنساني وهو شرط أساسي محصول على الحماية التي توفرها اتفاقية اللاجئين لمخيمات اللجوء.

الوضع القانوني لظاهرة اللجوء من خلال اتفاقية 1951:

إن الأطراف السياسيين يضعون في اعتبارهم أن ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية العامة في 10 ديسمبر 1948 قد أكد مبدأ تمتع جميع البشر دون تميز بالحقوق والحريات الأساسية إذ يرون أن الأمم المتحدة قد برهنت في مناسبات عديدة منح فئة اللاجئين اهتمامًا كبيرًا إذ عملت جاهدة على أن تكفل لهم أوسع تمتع ممكن لمختلف الحقوق والحريات الأساسية ومن بين هذه الحقوق نجد الوضع القانوني التابع لحقوق اللاجئين والتي نصت عليها اتفاقية 1951.

في البداية نجد الأحوال الشخصية وهذه الأخيرة تضع مبدأين هما أن أحوال اللاجئ الشخصية تخضع لقانون بلد موطنه أو لقانون بلد إقامته إذ لم يكن له موطن، أما المبدأ الثاني يرى أن على الدول المتعاقدة أن تحترم حقوق اللاجئ المكتسبة والناجمة عن أحواله الشخصية لاسيما الحقوق المرتبطة بالزواج، كما أن اتفاقية 1951 تدعو إلى ضرورة ملكية الأموال المنقولة وغير المنقولة، إذ تمنح الدول المتعاقدة كل لاجئ أفضل معاملة ممكنة لا تكون في أي حال أدنى من التي تمنح للأجانب عامة وذلك فيما يتعلق باجتياز الأموال المنقولة وغير المنقولة وكذا الحقوق الأخرى المرتبطة بالإيجار وغيره من العقود المتصلة بملكية الأموال المنقولة وغير المنقولة كما أنّ هذه الاتفاقية دعمت الملكيات والحقوق الصناعية للاجئين وذلك في مجال حماية الملكية الصناعية كالاختراعات والتصاميم أو النماذج والعلامات المسجلة والأسماء التجارية وفي مجال حماية الحقوق ذلك في مجال الأعمال الأدبية والفنية والعلمية، إذ يمنح اللاجئ في إقليم أي من الدول المتعاقدة نفس[1] الحماية الممنوحة في ذلك الإقليم لمواطني بلد إقامته المعتاد، كما يمنح اللاجئين حق الانتماء للمجتمعات بصورة نظامية وذلك فيما يخص الجمعيات غير السياسية وغير المستهدفة للربح والنقابات المهنية إذ تمنح للاجئ معاملة مماثلة لمواطني ذلك البلد، كما

[1]– وائل أنوار بندق، ***الأقليات وحقوق الإنسان*** (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط .2 ، 2009)، ص ص. 234–235.

يمنح لكل لاجئ على أراضي جميع الدول المتعاقدة حق التقاضي الحرّ أمام المحاكم. كما أنّ اللاجئ يتمتع في محل إقامته المعتاد بنفس المعاملة التي يتمتع بها المواطن من جيش التقاضي أمام المحاكم بما في ذلك المساعدة القضائية والإعفاء من ضمان أداء المحكوم به[1].

المطلب الثاني: الجهود الإقليمية لتنظيم حركة اللجوء

بالإضافة إلى الجهود الدولية التي تم اتخاذها من خلال هيئة الأمم المتحدة تبنت منظومة حقوق الإنسان الإقليمية اتخاذ العديد من الإجراءات لغرض تنظيم عمليات اللجوء مثل القرار رقم (14) لعام 1967 حول منح حق الملجأ للأشخاص المعرضين لخطر الاضطهاد وهناك أيضا الاتفاق الذي تبناه الاتحاد الأوروبي عام 1980 حول المسؤولية على اللاجئين وكذا توصية الإتحاد الأوروبي 1981 حول تنسيق الإجراءات الخاصة بمنح حق اللجوء في دول الاتحاد الأوروبي ومعاهدة "دبلن" لعام 1990 حول المسؤولية عن حالات طلب اللجوء، وكما نجد الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لعام 1969 أين نصت المادة (8/7/22) فقرات تتعلق باللجوء وهي «لكل شخص الحق أن يطلب ويمنح ملجأ في قطر أجنبي وفقا لتشريعات الدولة والاتفاقيات الدولية».

وكما وضع إعلان قرطاج عام 1984 المعايير القانونية المتعلقة باللاجئين في أمريكا اللاتينية بعدما شهدته تلك القارة من تجاوزات قطيعة في مجال حقوق الإنسان وحريته.

أما الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام 1981، فقد جاء في المادة (3/12) من نصه «لكل شخص الحق عند اضطهاده في أن يسعى ويحصل على ملجأ في أية دولة أجنبية طبقا لقانون كل بلد وللاتفاقيات الدولية»[2].

كما تناولت موضوع اللجوء منظمة الوحدة الإفريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في إفريقيا لعام 1969 ومن الجهود الإفريقية نجد أيضا وثيقة "أديس

[1]- ***المرجع نفسه***، ص.235.

[2]- مظهر، ***مرجع سابق***، ص ص. 83-86.

أبابا" الخاصة باللجوء والنزوح القيسري للسكان الإفريقية بالتنسيق مع المفوضية العليا التابعة للأمم المتحدة والخاصة بالشؤون اللاجئين.

كما جاء في الوثيقة الخاصة بدول إفريقيا لعام 1990 والتي أوجبت في المادة (13) معاملة الأطفال اللاجئين معاملة خاصة من الذين لا يرافقهم أبائهم أو أوصياء عليهم. أما الميثاق العربي لحقوق الإنسان 2004 تناول موضوع اللجوء والذين ركز بالخصوص على اللجوء السياسي وذلك كما جاء في المادة (28) «لكل شخص الحق في طلب اللجوء السياسي إلى بلد آخر هربًا من الاضطهاد ولا ينتفع بهذا الحق من يجري تتبعه من أجل جريمة تهم الحق العام ولا يجوز تسليم اللاجئين السياسيين»[1].

كما نجد انضمام معظم الدول الإفريقية إلى ثلاث وثائق دولية رئيسية بشأن اللاجئين فقد انضمت 45 دولة إلى اتفاقية 1951 و46 دولة إلى بروتوكول 1967 و42 دولة إلى اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لسنة 1969، وهناك فقط 4 دول في إفريقيا لم تنظم بعد إلى واحدة على الأقل من هذه الوثائق وفي كافة أرجاء القارة تكون الدول كريمة اتجاه اللاجئين والكثير منها يطبق سياسات اللجوء بشكل متحرر ومع ذلك يقع نظام اللجوء ونظام حماية اللاجئين تحت ضغط هائل في إفريقيا وقد أثار العدد الكبير من اللاجئين الذين يطلبون اللجوء إلى الدول التي تعاني بالفعل من متاعب اجتماعية واقتصادية كبيرة مسألة القدرة الحقيقية للدول في التغلب على مشكلات اللاجئين وفي عدد من الدول لا يتم تدعيم المبادئ الأساسية لحماية اللاجئين حيث يتم اعتقال اللاجئين واحتجازهم دون تهمة وآخرون يعودون إلى الأماكن التي تتعرض فيها حياتهم للخطر وعلاوة عن ذلك يتم احتجاز آخرون في[2] معسكرات للاجئين، وفي أماكن بعيدة يصعب الوصول إليها حيث يتعرضون في بعض

---

[1]-***المكان نفسه.***

[2]- عقبة خضراوي، منير بسكري، ***الوثائق الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان وحقوق اللاجئين***، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط.1، 2014)، ص ص. 279- 280.

الأحيان إلى قطع الطريق والاغتصاب وأشكال الإجرام الأخرى والكثير منهم لا يكون قادرًا على التمتع بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والمدنية.

وهكذا جزئيا نتيجة مجموعة من القيود السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية حيث لا تستطيع الدول أن تلتزم بمسؤولياتها القانونية الدولية إلاّ تحت أكثر الظروف صعوبة وشديدة ولسوء الحظ فقد انخفض الدعم المالي للمجتمع الدولي لتخفيف العبء على الدول الإفريقية المضيفة بسبب الركود العالمي والعدد المتزايد للأشخاص الذين يصلبون اللجوء والمساعدة الإنسانية على مستوى العالم[1].

1- اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لعام 1969:

اعتمدها مجلس رؤساء الدول والحكومات في دورته العادية بأديس أبابا في 10 سبتمبر 1969 والتي دخلت حيز النفاذ في 20 جويلية 1984 وانظمت إلى هذه الاتفاقية 45 دولة حتى سبتمبر 2001.

أدت النزاعات التي صاحبت نهاية الحقبة الاستعمارية في إفريقيا إلى تعاقب تحركات واسعة النطاق للاجئين بحيث عجلت حالات نزوح السكان ليس فقط بصياغة وإقرار بروتوكول 1967 الخاص باللاجئين ولكن أيضا اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لعام 1969 المعروفة الآن بالاتحاد الإفريقي التي تنظم جوانب محددة من مشكلات اللاجئين في إفريقيا وتعتبر هذه الاتفاقية هي معاهدة اللاجئين الإقليمية الملزمة قانونيا لعلى الجزء الأكثر أهمية في الاتفاقية هو تعريفها للاجئ وهي تتبع التعريف الوارد في اتفاقية 1951م ولكنها تضيف عبارة تستند إلى قدر أكبر من الموضوعية وهي «أن لفظ (لاجئ) ينطبق كذلك على كل شخص يجد نفسه مضطر بسبب عدوان أو احتلال خارجي أو سيطرة أجنبية أو بسبب[2]

[1]- ***المرجع نفسه***، ص. 280.

[2]- حنان حاجي، ***حماية اللاجئين الدولية***، رسالة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير(جامعة باجي مختار عنابة: كلية الحقوق، فرع القانون الدولي الإنساني"د.س.ن")، د. ص.

أحداث تهدد بشكل خطير الأمن العام في جزء من البلد الأصل أو في أراضيه كلها والبلد الذي يحمل جنسّه».

يعني ذلك أن الأشخاص الذين يفرون من الاضطرابات المدنية والعنف واسع الانتشار والحرب يكون لهم الحق في طلب الحصول على وضع اللاجئ في الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بصرف النظر إذا كان لديهم خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد.

2- إعلان قرطاجة حول اللاجئين 1984:

الذي تمّ إقراره بعد أزمات اللاجئين التي صاحبت أمريكا اللاتينية الوسطى في الثمانينات والمرتبطة بالحروب الأهلية من جانب ممثلي حكومات وفقهاء مرموقين ومحامين من المنطقة في قرطاجنة بكولومبيا. كما هو الحال بالنسبة لاتفاقية الوحدة الإفريقية حول اللاجئين يتضمن الإعلان تعريف اللاجئ الواردة في اتفاقية 1951 ويتممه بتعريف أوسع ووضع أيضا توصيات لتوفير المعاملة الإنسانية والحلول الدائمة للاجئين ومع أنه ليس ملزمًا قانونيا للدول فإن معظم دول أمريكا اللاتينية تطبق هذا التعريف عمليا وقد أدخلته بعض الدول في تشريعاتها الوطنية وقد صادقت على هذه الإعلان منظمة الدول الأمريكية والجمعية العامة واللجنة التنفيذية للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

3- مبادئ بانكوك حول وضع ومعاملة اللاجئين 1966:

وضعت في 1966 وتم تحديثها في سنة 2001 وأقرتها عدد من الدول في آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا تكمن أهمية هذه المبادئ في كونها تعكس وجهة دول ليست طرفا في اتفاقية 1951 وبروتكول 1967 ومثلما فعلت اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية وإعلان قرطاجنة فقد اعتمدت في المبادئ تعريف واسعًا للاجئ بالمقارنة مع ما ورد في اتفاقية 1951.[1]

[1]- ***المكان نفسه.***

4- وثائق الاتحاد الأوروبي:

منذ منتصف الثمانينات سعت الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي إلى توفيق سياستها وممارستها حول اللجوء، ففي البداية أخذ التعاون شكل مبادرات سياسية غير ملزمة قانونيا غير أنه منذ سنة 1999م عملت حكومات الاتحاد الأوروبي على وضع نظام أوروبي مشترك للجوء يرتكز على التطبيق الكامل والشامل لاتفاقية 1951م.

وبحلول شهر ماي 2004 عندما انظمت 10 دول جديدة إلى الدول 15 الأخرى في الاتحاد الأوروبي تم التوصل إلى اتفاق حول العناوين الأساسية للنظام الأوروبي المشترك للجوء تضمن ذلك الاتفاق على مسائل مثل:

- الحماية المؤقتة.
- المعايير الدنيا لاستقبال طالبي اللجوء.
- نظام يحد الدولة العضو المبذولة عن نظر طلبات اللجوء (يكون هذا النظام وبالنسبة إلى هذه المسألة بديلا عن اتفاقية دبلت عام 1990م).
- نظام لمقارنة بصمات أصابع اللجوء (المعروف بأورودك المعمول به منذ جانفي 2003).
- إيعاز التأهيل الذي يحدد مفهوم اللجوء والحماية المتفرعة منه وبالتالي يحدد المعايير الدنيا لهؤلاء الذين تأهلوا لنيل الحماية الدولية.
- إيعاز الإجراءات التي تحدد المعايير الدنيا المشتركة لإجراءات تحديد وضع اللاجئ.

إنّ الموافقة على هذه البنود الأساسية والتي تؤسس الحد الأدنى من الإجراءات أرست علامة النهاية للمرحلة الأولى من تأسيس نظام أوروبي مشترك للجوء وستشمل المرحلة الثانية على ترجمة هذه المبادئ إلى تشريعات وطنية وتوفيق الممارسات بين الدول الأعضاء[1].

[1]- ***المكان نفسه.***

المبحث الثاني: الواقع السياسي لظاهرة اللجوء

المطلب الأول: اللجوء في المنطقة العربية

تزخم المنطقة العربية بحراك سكاني هائل يأتي على أشكال مختلفة للهجرة الداخلية منها والخارجية، ففي حين تعد البلدان العربية من البلدان المصدرة للكفاءات والخبرات والعمالة إلى مختلف دول العالم، أضحت خلال العقدين الماضيين من الدول المستقبلة كونها أكثر المناطق التي تشهد مهاجرين ولاجئين حول العالم وبالأخص دول مجلس التعاون الخليجي، كذلك بعض دول المشرق والمغرب العربي. تتميز المنطقة العربية بكون قضية اللاجئين فيها هي الأطول عهدا في العالم والتي استمرت بدءا بالتهجير العربي الفلسطيني من الأراضي المحتلة إلى تفاقم حالات اللجوء والنزوح في العراق ودارفور، ليبيا، سوريا، واليمن مؤخرا.

يقدر عدد اللاجئين في المنطقة العربية بحوالي نصف اللاجئين في العالم تبعا للأرقام التي سجلتها المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) والتي قدرت عددهم في البلدان العربية بنحو7,5 مليون من إجمالي عددهم في العالم البالغ 16 مليونا فقط خلال عام 2008. وتجدر الإشارة إلى أن عدد النازحين داخل بلدانهم يفوق عدد اللاجئين ويبلغ نحو 9,81 مليون مهجر غالبيتهم الكبرى موزعة في ست دول عربية هي: السودان، سوريا، الصومال، العراق، لبنان واليمن.

ومن المتوقع أن تزداد أعداد اللاجئين بشكل كبير نسبيا خلال السنوات القادمة وذلك تبعا للحروب والنزاعات المستمرة والدائرة في كثير من مناطق العالم بالإضافة إلى التطورات العالمية والإقليمية والتي أتت على شكل تحركات شعبية ومطالبات بالإصلاح وما ينتج عن ذلك من قمع واضطهاد واعتقال وتصفية لهؤلاء المطالبين، بالإضافة إلى موجات التغيرات[1]

[1]- ***جامعة الدول العربية، الاجتماع القطاعي العاشر بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية***، حماية السكان المتضررين من النزوح، (اللاجئين، النازحين، المهاجرين)، 2012، ص. 10.

وتداعياتها على العالم والإقليم العربي بشكل خاص من موجات التصحر والجفاف والفيضانات[1].

تعد قضية اللاجئين في المنطقة العربية هي الأطول عهدا في العالم والتي استمرت بدءا بالتهجير العربي الفلسطيني من الأراضي المحتلة إلى تفاقم حالات اللجوء والنزوح مؤخرا في أنحاء مختلفة من العالم العربي، حيث أدت الأحداث التي شهدتها بعض الدول العربية وخاصة في السنوات الأخيرة إلى وجود حركة من اللجوء والنزوح بصور مختلفة فردية وجماعية مما شكل مفصلا متجددا في المعاناة الإنسانية.

فالهجرة القسرية هي نمط منتشر من المنطقة العربية وإليها وعبرها، فكثيرا ما يحدث هذا النمط من الهجرة في موجات مفاجئة وواسعة قد تنتج حالات نزوح مؤقت أو مزمن للمواطنين داخل بلدانهم أو خارجها، كما أن النزوح الثانوي أو ما يعرف بالهجرة المتجددة هو أيضا ظاهرة شائعة في المنطقة.

وكثيرا ما لا تقتصر أثار الأزمات وموجات الهجرة القسرية على رعايا البلدان المتضررة، بل تطال المهاجرين الدوليين الذين يعيشون ويعملون في تلك البدان وقت نشوب النزاعات.

ومع تزايد أعداد اللاجئين في العالم وبصورة خاصة في العالم العربي والذي يعتبر المصدر وكذلك المستضيف الأول للمهجرين قسرا حيث تقع فيه ثلث النزاعات التي أسفرت عن النزوح واللجوء على مستوى العالم بسبب الكوارث الإنسانية والكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية بالإضافة إلى الحروب وغزو العراق والأعمال الإرهابية الطائفية والمذهبية واستمرار العنف في الصومال، بالإضافة إلى الأزمة السودانية، وتبعات الأحداث في كل من سوريا وليبيا واليمن، تبرز تحديات ما تفرضه هذه الأزمات المتعددة الجوانب والمجتمعة في[2]

---

[1] – ***المكان نفسه.***

[2] – ***تقرير الهجرة الدولية لعام 2015***: الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والمنظمة الدولية للهجرة، ص. 15.

أغلب الأحيان، وهو ما يحتم على المجتمع الدولي البحث عن حلول عملية لما أفرزته هذه الأزمات من لجوء ونزوح لأعداد كبيرة من سكان المنطقة.

وللجوء تداعيات كبيرة على مختلف مناحي الحياة في بلدان الجوار والدول المستقبلة والمضيفة للمهاجرين القسريين واللاجئين، فهناك أعباء سياسية لتبعاتها مع دول الأصل، وأخرى أمنية تتعلق بالأعداد الكبيرة التي تستقبلها هذه الدول ومسألة تنظيمها وإدارتها والتعامل معها، واقتصادية تعود لتأمين إغاثات غذائية وصحية وملاجئ آمنة وتعليم ومراكز خدمية لأسر وأطفال اللاجئين، وكذلك أعباء اجتماعية تفرضها حالة اللاجئين وكيفية اندماجهم وتعاطيهم مع ظروفهم الجديدة وسكان المناطق والبلدان المضيفة، هذه الجملة من الأعباء تفرض تعهدات كبيرة ومسؤوليات حماية قد تعجز بعض الدول عن تحملها.

كما أن للجوء والنزوح والتهجير القسري تداعيات كبيرة على الأسرة نفسها من تشريد واضطهاد وما يترتب عليه من آثار نفسية خاصة لدى فقدان الوالدين أو أحدهما أو التعرض للتعنيف أو الاعتقال أو الملاحقة في بعض الأحيان خلال رحلة اللجوء إلى بلد آخر أو حتى في حالات النزوح داخل البلد الواحد، وما يتبع ذلك من عدم الاستقرار أو الافتقار إلى الخصوصية في مخيمات اللاجئين، بالإضافة إلى الأعباء الأخرى المتمثلة في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسرة، وبالطبع فإن الأسرة تبقى في معاناة مستمرة مترقبة التوصل إلى حلول دائمة لمحنتهم حتى في حال منحها اللجوء المؤقت في بعض الدول المجاورة، فهي لا تزال غير قادرة على تسوية أوضاعها أو الاندماج المؤقت في حين أن خيار العودة الطوعية يبدو شبه مستحيل في حال استمرار موجات العنف، الحروب أو الكوارث الطبيعية. وغالبا ما تكون حقوقها في التنقل والعمل مقيدة ومحدودة للغاية، بينما تبدو الفرص التعليمية والترفيهية وحتى الخدمات الصحية غير موجودة وإن وجدت فهي ضعيفة[1].

[1] – ***المكان نفسه.***

وإن كانت جميع فئات المجتمع تتأثر سلبا بالحروب والنزاعات المسلحة والكوارث فإن للنساء والأطفال النصيب الأكبر من ذلك، حيث تعد شريحة النساء والأطفال الأكبر والأكثر ضعفا وهشاشة فوفقا للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين UNHCR تشكل النساء والفتيات حوالي 50 في المئة من أي مجموعة من اللاجئين أو النازحين، ويشكل الأطفال حوالي نصف الأشخاص النازحين قسرا في العالم.

ويعد تدهور الحالة الاقتصادية للاجئين أحد العوامل الأساسية التي تساهم في تفاقم معاناة اللاجئين بصورة عامة واللاجئات بصورة خاصة، مما يجعلهن عرضة للإتجار بهن أو الإجبار على توقيع عقود عمل تحرمهن من أبسط الحقوق الأساسية مثل الحق في حرية الحركة.

فاللاجئون في محاولتهم للبحث عن مكان آمن للعيش قد يضطرون للتعامل مع عصابات التهريب وقد يقعون في أيدي تجار البشر مثلهم مثل المهاجرين الراغبين في الهجرة بطرق غير شرعية مما يخلق ما يسمى ب"تدفقات الهجرة المختلطة"، وتشكل تحركات الأعداد المتزايدة من اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين من المنطقة العربية الذين يلجؤون إلى الرحلات البحرية الخطيرة في المتوسط معرضين حياتهم للخطر مصدر قلق متزايد وخصوصا بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي[1].

المطلب الثاني: حالات وبؤر اللجوء في المتوسط

للحروب آثار خطيرة ونتائج بالغة السوء حيث ينجم عنها خسائر بشرية هائلة علما أن هذه الخسائر لا تقتصر فقط على القتلى والجرحى والمعاقين وإنما تمتد أيضا لتشمل[2]

[1]– ***الأمانة العامة، القطاع الاجتماعي وإدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة***، الهجرة القسرية في المنطقة العربية: نظرة عامة حول الأزمة واستجابة الدول الأعضاء وجهود جامعة الدول العربية، جويلية 2016، ص. 04.

[2]– إبراهيم دراجي، ***مشكلة اللاجئين وسبل معالجتها***، ورقة مقدمة إلى الملتقى العلمي الذي تنظمه جامعة نايف للعلوم الأمنية: كلية العلوم الإستراتيجية بعنوان **اللاجئون في المنطقة العربية: قضاياهم وسبل معالجتها**، الرياض، 3–4 أكتوبر 2011، ص. 02.

اللاجئين والمشردين والمطرودين من ديارهم والمحرومين من حق العودة إلى وطنهم والذين يتحولون فجأة من مواطنين في بلادهم إلى لاجئين في أركان مختلفة من العالم.

ولهذا السبب تعد مشكلة اللاجئين من أكثر القضايا تعقيدا حيث أن هناك أكثر من 30مليون إنسان لاجئ في العالم يحتاجون إلى الرعاية والملاذ الآمن والاستقرار فضلا حاجتهم إلى الخدمات الإنسانية الأخرى[1].

وتنجم ظاهرة اللجوء بصفة أساسية بسبب ظاهرة الحروب والنزاعات الدولية أو الداخلية أو نتاج المفاعيل الاستعمارية الاستيطانية بداية باللاجئين الفلسطينيين بعد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام 1948، ثم تعاقبها موجات لجوء أخرى في المنطقة العربية كالعراق بعد الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق سنة2003، وفي سياقات مرحلة ما بعد الاستعمار(مثل اللاجئين الصحراويين والأكراد)، إضافة إلى أوضاع الصراع وما بعد الصراع مثل اللاجئين اللبنانيين واللاجئين الليبيين ثم السوريين.

إضافة إلى تجارب النزوح الداخلي شهدت المنطقة العربية أيضا عمليات متقاطعة لنزوح قسري وتوطين قسري لسكان رحل وبدو تشكل الحركة والترحال عنصرين محوريين في حياتهم ومعيشتهم[2].

إن أكثر من ثلثي اللاجئين في العالم عالقون في أوضاع لجوء مديدة وتختص المنطقة العربية بأهم حالات اللجوء فنجد فلسطينيون هجروا منذ أربعينيات القرن الماضي، وأكراد عن العراق وسوريا وتركيا وإيران، إضافة إلى الصحراويين الذي ذكرت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنهم يعيشون أحد أكثر أوضاع اللجوء طويل الأمد في العالم ويناظرون ثاني أقدم حالة لجوء لدى المنظمة[3].

---

[1]– ***المكان نفسه***.

[2]– هادي الشيب وسميرة ناصري، مسألة اللاجئين بين الحل القانوني والواقع السياسي: الفلسطينيون والسوريون نموذجا، ***مجلة العلوم السياسية والقانون***، ع.1، 2017، د.ص.

[3]– حنفي ساري، ***الهجرة القسرية في الوطني العربي: إشكالية قديمة جديدة***، (بيروت: الجامعة الأمريكية، "د.س.ن")، ص.77.

- اللاجئون الفلسطينيون:

تعد مسألة اللاجئين الفلسطينيين من المسائل التي لم تحل حتى وقتنا هذا، فقلما شهدت العلاقات الدولية وعالمنا الحديث أن تقوم أقلية غاشمة من المحاربين الغرباء بطرد أكثرية المواطنين من بلادهم وموطنهم الأصلي، فلقد أدت المجازر المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني إبان الاحتلال الإسرائيلي إلى تهجير نصف مجموع الشعب الفلسطيني مما أدى إلى تغير في الديمغرافيا للشعب الفلسطيني، وهكذا كلما اتسعت رقعة إسرائيل كلما هجرت أناس جدد من مناطقهم إلى القرى المجاورة ومن ثم إلى البلدان القريبة كالأردن، سوريا ولبنان، في حين لجأ البعض إلى دول أوروبا والدول الغربية[1].

ففي سنة 1948 تم الإعلان عن الاعتراف بالكيان الصهيوني في فلسطين حيث أقرت المنظمة الدولية قرار التقسيم 181 وبموجبه أصبح لليهود حق شرعي معترف به دوليا بإنشاء وطن قومي لليهود على جزء من فلسطين قدر في بداية الأمر بـ 54% من مساحة فلسطين لكنه لم يقف عند ذلك الحد بل تعداه إلى ما مساحته 76 % بعد حرب 1948 هذه الحرب التي حملت للفلسطينيين جرحا دائما في صدورهم حيث طردت القوات الإسرائيلية أهالي 531 مدينة وقرية من ديارهم، وخرج منها حوالي مليون لاجئ إلى أماكن اللجوء.

ويعاني اللاجئون الفلسطينيون في مخيمات الشتات ظروفا اجتماعية واقتصادية صعبة وقاسية، ويعيشون في مناطق ضيقة ومتلاصقة فيما يتلقون المساعدات الإنسانية من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) [2].

---

[1]- Sari Hanafi, « Forced Migration in the Middle East and North Algeria », in : Elena fiddian- Qasniyeh [et al], eds, the Oxford Handbook of refuge and forced migration studies (Oxford: Oxford university Press, 2014).

[2]- عدنان حسين عياش، اللاجئون الفلسطينيون والإدعاءات الصهيونية، ضدهم، ***مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية***، م.22، ع.1، شباط 2015، ص ص. 217- 221.

- اللاجئون العراقيون:

يعد العراق الثقب الأسود في المشرق العربي والشرق الأوسط، فموجة اللاجئين العراقيين بدأت في أعقاب الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003. فنجد أن أعداد كبيرة من العراقيين ينزحون أو يهجرون كل يوم سواء إلى مناطق أخرى داخل بلدهم، أو إلى دول أخرى بالمنطقة، والأسوأ من ذلك أن الذين يغادرون العراق هم من الشرائح القادرة على بناء البلد حيث تقول الإحصائيات بأن هذا النزيف البشري المستمر من العراق هربا من الموت هو من أصحاب الكفاءات العلمية والخبرات الفنية التي تشكل عماد المجتمع.

وتبدو تقديرات هؤلاء اللاجئين وتصورات حل مشكلتهم - أو بالأحرى أزمتهم- من المسائل غير المحددة، حيث هرب أكثر من مليوني عراقي من عمليات الخطف والتهجير والقتل التي هزت البلاد منذ الاجتياح الذي قادته الولايات المتحدة قبل سنوات، ومازال معظمهم يقيم في سورية والأردن والبلدان المجاورة[1].

- اللجوء والربيع العربي:

أدت الثورات الشعبية أو ما يسمى بالربيع العربي التي حدثت في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ 2011 إلى تحديات وتحولات كبرى ساهمت في خلق فوضى عارمة في المنطقة، ومن بين هذه التحديات نجد التدفقات المستمرة للنازحين واللاجئين التي أتت تداعياتها على المنطقة كلها والعالم بأسره.

ففي ليبيا خرج مئات الألاف من اللاجئين والنازحين جراء الصراعات التي اندلعت منذ بداية الثورة حيث تضاعفت وتيرة النزاعات المسلحة مع انتشار السلاح وانتشار الجماعات المتطرفة والارهابية وحسب تقرير أصدرته بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا[2]

---

[1]- ريم حجيرة، ***أزمة اللاجئين العراقيين في الدول المضيفة بين واقع مرير ومستقبل مجهول***، بحث مقدم لنيل درجة الدبلوم في الشؤون الدولية والدبلوماسية، (الأكاديمية السورية الدولية، 2010)، ص ص. 32- 33.

[2]- رابحة سيف علام، تقرير منظمة المرأة العربية حول ***وضع اللاجئات والنازحات في الدول العربية: المرأة في خضم الصراعات***، (منظمة المرأة العربية، ط1، 2016)، ص.12.

بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان صدر نهاية عام 2014 فإن القتال الذي تواصل بين الجماعات المسلحة في غرب ليبيا وشرقها وجنوبها قد أدى إلى مقتل مئات المدنيين ونزوح جماعي لآلاف آخرين.

فقد أدت الأزمة الانسانية في ليبيا خلال الفترة الماضية إلى تشريد العديد من الليبيين وهجرة الكثيرين منهم بالإضافة إلى مغادرة وترحيل العمالة المهاجرة العربية والإفريقية والشرق أسيوية من الأراضي الليبية فضلا عن المهاجرين الليبيين الذين غادروا البلاد خوفا من النزاعات المسلحة، ما أدى إلى أزمة لاجئين على الحدود الليبية خلفت تداعيات على مختلف أبعاد الهجرة الدولية، وأدت إلى تكدس مئات الآلاف من اللاجئين بما فيهم أطفال ونساء وشيوخ في مساحات محدودة وفي ظروف معيشية صعبة ومتردية في العديد من الأحيان، مما أدى إلى انتشار بعض الأمراض وسلوكيات العنف والاعتداءات وضغط شديد على موارد الغذاء، فقد تسبب الصراع المسلح في ليبيا إلى عدة موجات من النزوح الداخلي كما تسببت العمليات العسكرية بين القوات الموالية لمعمر القذافي والثوار إلى إخلاء بعض المدن والقرى تماما من السكان.

إضافة إلى الأزمة الليبية نجد الأزمة السورية حيث يشكل وضع اللاجئين السوريين إحدى أقصى الأزمات الإنسانية في عصرنا هذا، منذ اندلاع الحرب الأهلية سنة 2011 حتى 2015 تهجر أكثر من نصف سكان سوريا. وفي سنة 2016 صرح الأمين العام السابق للأمم المتحدة بان كي مون :"إننا نواجه أكبر أزمة لجوء ونزوح في وقتنا هذا، وفوق كل هذا فهي ليست أزمة أرقام فحسب وإنما أزمة تضامن". فلم يشهد العالم أزمة بحجم أزمة اللاجئين السوريين منذ الحرب العالمية الثانية التي لفظتها الحرب السورية فمن مجرد انتفاضة شعبية سلمية تحولت الأزمة السورية إلى صراع عنيف ومسلح، بل وإلى حرب[1]

[1] – ***المكان نفسه.***

حقيقية مفتوحة على مصراعيها وهي مستمرة إلى يومنا هذا منذ ست سنوات سببت في هروب المدنيين بين نازح داخل البلاد ولاجئ نحو دول الجوار وإلى أوروبا.

المطلب الثالث: السياسات الدولية المنتهجة إزاء ظاهرة اللجوء

شهدت أوروبا تباين في المواقف إزاء تلك الموجة الجديدة من القادمين، فقد شغلتها الخلافات القائمة بين الدول الأعضاء حول مسألتي استقبال اللاجئين وإغلاق الحدود. وبين عامي 2007 و2013 خصص الاتحاد الأوروبي قرابة ملياري يورو لتعزيز أمن حدوده الخارجية، وصرف مبالغ هائلة على مبادرات الهجرة مثل مراكز الاستقبال والاحتجاز في البلدان خارج الاتحاد الأوروبي كإجراء استباقي للتعامل مع حالات المهاجرين قبل توافدهم.

وتسعى الإستراتيجية الأوروبية لتحقيق هدفين رئيسيين هما: الحد من تدفق اللاجئين إلى القارة الأوروبية والتعامل الفعلي مع اللاجئين الذين يتمكنون من الوصول إلى الأراضي الأوروبية. وبناء على هذين العنصرين تتشكل الملامح العامة لتلك الإستراتيجية فيما يلي:

- توطين اللاجئين: يسعى الاتحاد الأوروبي للتوصل إلى اتفاق نهائي بين الدول الأعضاء لتوزيع اللاجئين للمشاركة في تحمل الأعباء، مع ملاحظة أن الأعداد التي يتم التخطيط لاستقبالها تزداد مع زيادة تدفق اللاجئين.
- تعزيز الاعتبارات الأمنية: خلال السنوات الماضية غلب على سياسات الهجرة الأوروبية الطابع الأمني، بمعنى التركيز على البعد الأمني في إدارة هذا الملف من خلال مجموعة من السياسات ركزت من خلالها الدول الأوروبية على التعاون مع دول جنوب المتوسط التي تعتبر مصدرا وممرا للمهاجرين لتشديد الرقابة على حدودها ومنع تدفق موجات الهجرة غير الشرعية إلى الاتحاد الأوروبي فضلا عن تعقب[1]

[1]– **هاني سليمان**، السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين: ثلاثية الأمن، الهوية والقيم الإنسانية، المركز العربي للبحوث والدراسات، تاريخ النشر :29/08/2016. على الموقع: www.acrseg.org/40345 تاريخ الاطلاع على الموقع: (03: 15 2017/03/28).

شبكات التهريب واستقبال المهاجرين الذين تتم إعادتهم مرة أخرى في مراكز الاحتجاز حيث يتعرضون لأنواع متعددة من التعذيب وإساءة المعاملة في ظروف غير إنسانية.

- التمييز بين اللاجئين السياسيين والمهاجرين الاقتصاديين: في خضم تطورات أزمة اللاجئين إلى أوروبا تحاول بعض القوى المناوئة للمهاجرين الادعاء بأن القادمين للقارة الأوروبية هم مهاجرون اقتصاديون وليسوا لاجئين سياسيين، بمعنى أنهم يبحثون عن حياة أفضل ولم يهربوا من مناطق الصراعات ومن بينهم اللاجئون السوريون، ولكن هذه الادعاءات وهمية فعلى سبيل المثال سوريا أصبحت ساحة للصراعات.
- إقامة مراكز الإيواء: في سبيل التخلص من أعباء استقبال اللاجئين دعا الاتحاد الأوروبي لإقامة مراكز إيواء ببعض الدول للبت في طلبات اللجوء التي يتقدم بها المهاجرون للتمييز بين اللاجئين السياسيين والمهاجرين الاقتصاديين، لمنح المجموعة الأولى الحق في الإقامة واللجوء إلى إحدى دول الاتحاد الأوروبي، في حين يتم حرمان المجموعة الثانية من الوصول إلى فرصة تحقيق "الحلم الأوروبي". ومن بين الدول التي تم اقتراح إقامة مراكز إيواء بها نجد اليونان وإيطاليا باعتبارها من المحطات الأولى للاجئين في طريقهم إلى أوروبا. ويعتمد الإتحاد في ذلك على تقديم مساعدات مالية لتحسين أحوال اللاجئين[1].

جاءت خطة الاتحاد الأوروبي في أوائل تشرين الأول 2015 وتضمنت أجندة للتعامل مع قضية اللاجئين حيث شملت حزمة من الخطوات والمشاريع منها: زيادة ميزانية المراقبة على الحدود وتقديم مساعدات فنية إضافية لدول الجهات الأمامية مثل إيطاليا، اليونان[2] ومالطا وتشكيل لجنة لاقتراح قائمة ب"الدول الآمنة" التي يجب إعادة اللاجئين إليها ومراجعة

[1] – ***المكان نفسه.***

[2] – سيف علام، ***مرجع سابق***، ص.21.

ما يعرف بنظام دبلن، الذي ينص على أن القادمين يجب أن يطلبوا اللجوء في أول دولة يدخلون إليها في الاتحاد الأوروبي ، والنظر في توزيع اللاجئين على دول الإتحاد.

واتفق الاتحاد الأوروبي مع تركيا على خطة عمل مشتركة تقتضي بتعبئة أموال اوروبية واستقبال لاجئين يتدفقون إلى تركيا في أوروبا مقابل فتح مراكز استقبال لطالبي اللجوء على الأراضي التركية بتمويل من الاتحاد الأوروبي، كما يطالبون بأن تسير مزيدا من الدوريات وعمليات الإغاثة في عرض البحر.

وفي الثامن من مارس 2015 حدد الأوروبيون أطر اتفاق كان ضمن بنوده تسجيل كل لاجئ وضع قدميه على الحدود اليونانية بعد 19 مارس من نفس السنة ضمن خطة إعادة اللاجئين إلى تركيا وفي محاولة لعجز طالبي اللجوء عن دفع مبالغ مالية لمهربي البشر والقيام بالرحلة المحفوفة بالخطر عبر البحر من المقرر أن تقوم سلطات الإتحاد الأوروبي بإعادة توطين لاجئ واحد سوري من تركيا مقابل كل مهاجر يتم إرجاعه من الجزر اليونانية.

وفي 24 سبتمبر 2016 جاءت قمة فيينا للاجئين لتفرض على الزعماء الأوروبيين أجندة عمل مغايرة مع تعديل في الأولويات حيث بدأ الاتحاد الأوروبي العمل على سياسات جديدة ومقاربة مختلفة لأزمة اللاجئين بعدما بينت الأحداث والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الثغرات في هذا الملف وما تبعها من تعنت في المواقف من جانب عدد من دول أوروبا الشرقية[1].

ومن أهم الأسباب التي تدفع اللاجئين إلى الشروع في رحلة محفوفة بالمخاطر إلى أوروبا فقدن الداعم الكافي الذي يقدمه المجتمع الدولي في مواقع التهجير وتوضح لنا ذلك أزمة اللاجئين السوريين فكلما طال أمد الوضع الذين يعيشون فيه قل الدعم المتاح لهم، ما

[1]– سيف علام، ***مرجع سابق***، ص.21.

يجعل الدول المضيفة واللاجئين وحيدين في مواجهة هذه الظروف، وتعتبر أزمة اللاجئين السوريين أكبر تحدي أمام الاتحاد الأوروبي.

في الخامس عشر من يوليو عام 2015 صرح السكرتير العام للأمم المتحدة "بان كي مون" بأن النزاعات المستمرة هي علامة مخزية ودليل واضح على فشل المجتمع الدولي في حل الأزمات الدولية حيث وضحت تقارير مجلس الأمن بأن الأطراف المتنازعة تجاهلت قوانين الأمم المتحدة والخاصة بمراعاة المدنيين وإبعادهم عن حلبة الصراع القائم بين الأطراف المتنازعة خاصة في سوريا.

تعتبر عملية تدفق اللاجئين على أوروبا أكبر حراك سكاني حدث منذ الحرب العالمية الثانية وهذا بدوره يصحبه تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة ، وتعرف ألمانيا بانتمائها للدول ذات الطبيعة الديموغرافية غير المتوازنة حيث ترتفع نسبة العجائز مقارنة بالشباب مما يؤثر بشكل كبير على العمليات الاقتصادية داخل البلاد ويزيد الضغوط والأعباء على الحكومة الألمانية لأن ما ستقوم بدفعه لكبار السن من معاشات وتعويضات وتأمينات صحية لن تسترده مرة أخرى نتيجة لوجود عجز في الأيدي العاملة حيث انخفاض معدلات الشباب وانخفاض معدلات المواليد الجدد ولذلك فعملية استقبال اللاجئين ستكون ذات عائد اقتصادي كبير على البلد الألماني، ولقد عبرت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل عن تفاؤلها بشأن استقبال وتدفق اللاجئين حيث أن النتائج المترتبة على ذلك ستكون إيجابية بشكل كبير[1].

[1]-***ياسمين أيمن محمد عبد الله،*** السياسة الألمانية تجاه قضية اللاجئين "دراسة حالة اللاجئين السوريين (2016/2011)، ، تاريخ النشر:(11/06/2016)،على الموقع: democraticade / ?= 33804 ،تاريخ الاطلاع على الموقع: (12:35 2017/04/19).

خلاصة الفصل الثاني:

لقد كانت المنطقة العربية مصدر للعديد من موجات اللجوء واللاجئين حيث أنها استقبلت أعداد كبيرة من اللاجئين على أراضيها منذ بداية القرن الماضي ولغاية الآن.

كما أن العالم العربي يتميز بمجموعة من الخصائص المسببة للجوء والتي تظهر من خلال ثلاث مسائل رئيسية: أولها التدفقات البشرية القسرية في العالم العربي من جراء الحروب وعلى رأسها الحرب الاسرائيلية الفلسطينية التي أفرزت أعداد هائلة من اللاجئين ومعاناة شديدة مازال اللاجئون الفلسطينيون على الأخص يتلمسون قسوة ومرارة تبعاتها حتى يومنا هذا. وثانيا المستندات القانونية لحماية اللاجئين والتي تميزت بالغياب وعدم وجود مدونة قانونية عربية معترف بها من قبل الدول العربية ومحدودية عدد الدول العربية المنظمة إلى الاتفاقيات الدولية كاتفاقية 1951 الخاصة باللاجئين وبروتكول 1967. وثالثا قلة أو عدم ملاءمة القوانين الوطنية والمعايير المعمول بها دوليا.

الفصل الثالث

دراسة حالة اللاجئين السوريين

تمهيد:

باعتبار الأزمة السورية من بين الأزمات الأكثر تعقيدا وذلك نظرا لما كان لها من مخلفات على المستوى السياسي والاجتماعي وانتهاكات لحقوق الإنسان وما أفرزته من نتائج على المستوى الديمغرافي، بحيث عرفت هذه المنطقة موجة من النزوح واللجوء الإنساني هربا من ويلات الحرب والنزاع لذا قمنا باتخاذ أزمة اللاجئين السوريين ووضعناها محل الدراسة لمعرفة معطيات اللاجئين السوريين في الدول المضيفة، وكذا معرفة المواقف المتخذة من طرف الدول إزاء هذه الأزمة، كما قمنا بوضع أزمة اللاجئين السوريين محل تقييم وذلك في الدول المضيفة من أجل معرفة تداعياتها في هذه الدول، كما قمنا بعرض تحديات وآثار اللاجئين السوريين، كما تطرقنا إلى أهم المشاكل التي بعاني منها اللاجئون والحلول المقترحة لهم.

المبحث الأول: الوضع السياسي في سوريا بعد سنة 2011

عرفت سوريا العديد من التحولات التي أثرت على البنى التحتية وذلك بسبب تفاقم الحروب والصراع فيها، كما أثرت على الجانب الديمغرافي للسكان حيث عرفت سوريا تدفق كبير للنازحين واللاجئين إلى الدول المضيفة سواء دول الجوار الإقليمي (الأردن، لبنان، تركيا، العراق ومصر) أو الدول الأوروبية، وهذا ما دفع بهذه الأخيرة إلى اتخاذ العديد من المواقف إزاء الأحداث الحاصلة في سوريا.

المطلب الأول: الوضع السياسي في سوريا وموقف بعض الدول الأوروبية من الأزمة

❖ الوضع السياسي في سوريا

شهدت سوريا منذ شهر مارس من عام 2011 اضطرابات أمنية أدت بشكل مباشر إلى خسائر في الأرواح وتهجير عدد كبير من السكان وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية وتدمير البنية التحتية الاجتماعية والإنتاجية الأساسية وخسائر كبيرة في وسائل كسب العيش ودمار في المنازل والممتلكات وتدهور في الوضع الأمني وسيادة القانون بحيث أصبح في نهاية 2013 ثلاثة من كل أربعة سوريين فقراء كذلك يعيش أكثر من نصف السكان 54,3 في المائة في فقر شديد عاجزين عن تأمين معظم المواد الغذائية وغير الغذائية الأساسية اللازمة لأسرهم. كما يعيش نحو 20 في المائة من السكان في فقر مدقع معظمهم في مناطق الصراع والمناطق المحاصرة، حيث يواجهون الجوع وسوء التغذية والمجاعة، كما تعاني من ارتفاع حاد في معدل البطالة الذي بلغ 54,3% من اليد العاملة أي ما يعادل 3,39 مليون شخص عاطل عن العمل حيث فقد 2,67 مليون منهم عمله خلال الأزمة.

في نهاية عام 2013 قدرت الخسائر الاقتصادية منذ بدء الأزمة بحوالي 143,8[1] مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010

[1]–برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجمهورية العربية السورية، سوريا: **استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأزمة في سوريا نحو استعادة سبل العيش والحفاظ عليها**، 2014، ص ص.4–5.

بالأسعار الثابتة واصل الدين العام بالارتفاع في النصف الثاني من عام 2013 ليبلغ 12,6% من الناتج المحلي الإجمالي.

تراجع مستوى التنمية البشرية لأكثر من أربعة عقود خلال الأزمة، حيث بلغ مؤشر التنمية البشرية 0.472 لتنتقل سورية من مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة إلى مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة وذلك يعود بشكل رئيسي لتدني أداء قطاع التعليم والصحة وتوليد الدخل.

وما نتج عن كل هذا اضطرار ما يقارب من نصف السكان 45% إلى ترك مكان إقامتهم المعتاد وكان حوالي ثلث السكان 5.99 مليون شخص قد نزحوا من منازلهم بزيادة قدرها 1.19 مليون نازح خلال النصف الثاني من عام 2013، كما غادر البلاد 1.54 مليون شخص كمهاجرين إضافة إلى 2.35 مليون شخص كلاجئين[1].

❖ **موقف بعض الدول الأوروبية من الأزمة السورية:**

1-الموقف الفرنسي اتجاه الأزمة في سوريا:

منذ بداية الأزمة السورية قامت فرنسا بمراقبة التحول السياسي وانتقاد النظام السوري والعمل على دعم المعارضة اقتصاديا ودبلوماسيا من خلال عقد مؤتمرات وتشجيع تشكيل المجلس الوطني والائتلاف الوطني كممثل للشعب السوري وهو ما أكده الرئيس الفرنسي فرانسوا هولند (François Hollande) في مؤتمر صحفي في باريس، فقد أعلن اعتراف فرنسا بالائتلاف الوطني السوري بصفته الممثل الشرعي الوحيد للشعب السوري والحكومة المستقلة لسوريا الديمقراطية التي تجعل وضع حدّ لنظام بشار الأسد أمرا ممكنا وقد أبدى[2] الاتحاد الأوروبي تأكيد تأييده للمعارضة من خلال تشكيله الائتلاف الوطني كممثل للسوريين وهذا ما وضحته مسئولة العلاقات الخارجية بالاتحاد الأوروبي كاترين اشتون(Catherine

---

[1]-**المكان نفسه**

[2]- سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، **الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية، 2011- 2013**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة الأزهر غزة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2015)، ص. 143.

Ashton) التي أشارت إلى أهمية سماع وجهة نظر المجلس الوطني السوري والاعتراف به كمحور شرعي، كما طالبت برفع الحظر عن الأسلحة وتزويد المعارضة السورية بها وفي ذلك أخذ "آلان جوبيه" (Alan Juppe) وزير الخارجية الفرنسية موقفًا مغايرا لموقف كاترين أشتون إذ يرى أن المحاولة الدبلوماسية قد فشلت، لذا يجب إيجاد حل مغاير للأزمة السورية وذلك من خلال مطالبة الاتحاد الأوروبي بإلغاء الحظر المفروض على إمدادات المعارضة السورية بالسلاح لأن ذلك يؤدي إلى كسر الجمود العسكري ويتيح إحداث التوازن بين المعارضة والنظام.

كما حاولت فرنسا إحداث تغيرات في سوريا على غرار ما تمكنت من فعله في الحالة الليبية لكنها فشلت بسبب هشاشة المعارضة السورية وإخفاقها في توحيد صفوفها.

2-الموقف الألماني اتجاه الأزمة السورية:

لقد اتسم الموقف الألماني اتجاه الأزمة السورية بالتحفظ بالرغم من امتثالها لقرارات الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة المؤيدة للمعارضة السورية في نظامها من أجل الحرية. ومعارضتها للفيتو الروسي- والصيني، لأنه يسهم في إضعاف دور الأمم المتحدة وعرقلة الجهود الدولية في اتخاذ موقف صارم موحد ومشترك في النظام السوري، وحول الاعتراف بالمعارضة فقد رأت ألمانيا أن تشكيل المجلس الوطني ثم الائتلاف السوري باعتباره الممثل الشرعي للسوريين إذا وضح وزير خارجية ألمانيا أن بلاده ترحب باتفاق الدوحة بين أطياف المعارضة السورية ورأى أن توحيد المعارضة في إطار تنظيمي واحد يساعد المجتمع الدولي على التعامل مع المعارضة بشكل إيجابي وربما يعجل برحيل بشار الأسد، كما أكد (مارك تونر) مساعد المتحدث باسم وزارة الخارجية «نعتقد أنه ممثل شعري انعكاسي للشعب[1] السوري، ونريد أيضا أن يبدي هذا الائتلاف المعارض قدرته على تمثيل السوريين داخل سوريا».

[1]-**المرجع نفسه**، ص.144.

وفيما يتعلق بإزالة السلاح الكيماوي فقد أكدت ألمانيا على دعم المساعي الدبلوماسية في حال الأزمة خاصة بعد أن أبدت سوريا استعدادها للكشف عن ترسانة الأسلحة الكيماوية ووضعها تحت المراقبة الدولية مما يحول دون توجيه ضربة عسكرية ضد النظام السوري كما أبدت ألمانيا استعدادها لتوظيف خبراتها وقدراتها لإزالة مخزون الأسلحة الكيماوية الموجود لدى النظام.

كما أن ألمانيا اتخذت موقفا مغايرً لفرنسا تجاه الأزمة، ففي حين ركزت فرنسا على تسليح المعارضة وتوجيه ضربة عسكرية لنظام السوري عملت ألمانيا على توجيه طاقاتها على الحل الدبلوماسي وركزت على المساعدات الإنسانية للاجئين بدلاً من المساعدات العسكرية.

3-الموقف البريطاني اتجاه الأزمة السورية:

لا يختلف موقف المملكة المتحدة عن موقف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي اتجاه الأزمة السورية والذي يتلخص في أنه يتعين على طرفي الصراع في وضع حدّ للعنف وتهيئة الأجواء للانتقال نحو الديمقراطية حتى يتمكن الشعب السوري من تحديد مصيره بحرية ومع ذلك لا تزال خيارات بريطانيا والمجتمع الدولي بسبب حق النقض الفيتو الروسي في مجلس الأمن إضافة إلى هذا إعلان الولايات المتحدة معاقبة نظام بشار الأسد في استخدام الأسلحة الكيماوية ضد المدنيين في مدن ريف دمشق فقد حاول رئيس الوزراء البريطاني الحصول على قرار من البرلمان البريطاني يؤيد توجيه ضربة محدودة لمعاقبة النظام على إثر استخدام السلاح الكيماوي وبسبب جرائمه ضد الإنسانية، لكن البرلمان البريطاني صوت لصالح عدم التدخل العسكري في سوريا نهاية أوت 2013 وقد شكل ذلك ضربة صادمة ومفاجئة للولايات المتحدة باعتبار بريطانيا الحليف الأكبر للولايات[1] المتحدة على المستوى المعنوي والدولي. إذ رأى وزير الدفاع البريطاني أن بريطانيا لن

[1]- **المرجع نفسه**، ص ص. 144-145.

تشارك في أي عمل عسكري ضد سوريا بعد أن خسرت الحكومة على نحو غير متوقع اقتراعًا مهما في البرلمان بشأن هذه المسألة وقد أسهم ذلك في خشيه بريطانيا من تداعيات موقفها الرافض للتدخل العسكري في سوريا على علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى أنه لا توجد فرص حقيقة لإرسال قوات بريطانيا للمشاركة ضد سوريا، كما أن بريطانيا قررت سحب قواتها من أفغانستان بحلول 2014 وعليه لا توجد أي رغبة لدى بريطانيا إرسال قواتها من جديد إلى أي منطقة، وفي المقابل تعهد وزير بريطانيا أن تقدم المملكة المتحدة الدعم القوي والمشاورة والتشجيع والصداقة للائتلاف الوطني المعارض في جميع هذه الجوانب وتعمل كجزء من المجتمع الدولي على بذل المزيد من الجهود للمساعدة في إنقاذ الأرواح والحدّ من المعاناة في سوريا[1].

المطلب الثاني: واقع اللاجئين السوريين في الدول المضيفة

أولا: معطيات اللاجئين السوريين في دول الضفة الجنوبية.

اللاجئون السوريون في العراق:

لا يوجد في العراق قانون للاجئين يمكن الاستفادة منه، كما لم يوقع العراق على اتفاقية 1951م الخاصة بوضع اللاجئين ولا يوجد به إجراءات للحصول على اللجوء. بلغ عدد اللاجئين السوريين حسب المفوضة العليا لشؤون اللاجئين 33704 لاجئ سوري في العراق وقدرت المفوضية وجود 28000 لاجئ سوري وصلوا إلى إقليم كردستان في العراق إضافة إلى 560 مواطن سوري في الأنبار وبغداد وقد شكل الشباب العازبين في بداية الأحداث الغالبية لكن مع زيادة العنف في سورية ظهرت نسب متزايدة من العائلات السورية التي لجأت إلى العراق[2].

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص ص. 145- 146.

[2]- ناصر الغزالي، **تقرير النازحون في سوريا واللاجئون في (لبنان، الأردن، تركيا، العراق ومصر)**، اللجنة العربية لحقوق الإنسان: مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، د. س. ن، ص ص.48-49.

منذ بداية قدوم اللاجئين السوريين إلى العراق تم تشكيل مجموعات عمل فرعية لتنسيق الجهود والاستجابة والمساعدة للاجئين السوريين وذلك عملا بما تم الاتفاق عليه في الاجتماع بين وكالات الأمم المتحدة مع الدوائر الرسمية ذات العلاقة والبعثات الدبلوماسية والمنظمات الغير الحكومية بتاريخ 13 مايو / أيار عام 2012 وتم على مهمة هذه المجموعات بما فيها تنسيق أعمال توزيع المساعدات الغذائية وقطاع التعليم والرعاية الصحية وتأمين مياه الشرب وتنظيم البنية التحتية للسكن من صرفي صحي ودورات المياه إضافة للمأوى والحماية والخدمات الاجتماعية، وتم الاتفاق أن تشرف على هذه المجموعات الوكالات الدولية التابعة للأمم المتحدة ذات العلاقة والمؤسسات والدوائر الرسمية المختصة وأيضا المنظمات الدولية غير الحكومية.

انتشر اللاجئون السوريون في كثير من مناطق كردستان العراق وأهمها أربيل ودهوك والسليمانية، كما التجأ البعض إلى الأنبار وبغداد كل هؤلاء اللاجئين من محافظتي دير الزور والحسكة السوريتين.

يشكل مخيم دوميز أكبر التجمعات للاجئين السوريين، إذ يقطن فيه أكثر من 15 ألف لاجئ سوري فروا بسبب العنف وتأثير الوضع الاقتصادي في سورية والمخيم بحاجة إلى تهيئة الأرض وتشيدها وبناء البنية التحتية من مرافق عامة وصرف صحي وحمامات وتوفير مياه الشرب والغذاء والرعاية الصحية.

المخيم عبارة عن منطقة شبه صحراوية قريبة لقرية دوميز وهو مسيج بأسلاك شائكة بداخله خيام، هذه الأخيرة عبارة ثلاثة إلى أربعة صفوف من البلوك العراقي المصمد وشارد ذو طبقتين مصمم لمواجهة تقلبات الطقس وهذه الخيام عبارة عن صفوف تفصلها شوارع ترابية بعرض 7أمتار تقريبا ويعتقدان أن قسما كبيرًا من الهاربين فروا إلى كردستان العراق[2]

المرجع نفسه، ص .49.

لأسباب اقتصادية نتيجة عن العنف والعنف المضاد فزيادة الأسعار بشكل جنوني أدى إلى تعطيل الحياة في محافظة الحسكة، كما يوجد في منطقة القائم المحاذية للحدود السورية من جهة دير الزور ثلاثة مخيمات يقطن بها 4284 سوري بينهم 2062 امرأة، كما تم إنشاء مخيم رابع في نفس المنطقة تحسبًا لأي زيادة للاجئين السوريين ويقدر عدد اللاجئين في منطقة القائم 7000 ألاف لاجئ.

قامت دائرة الهجرة والمهجرين بتأمين الوجبات الغذائية للاجئين في مخيم دوميز لكن بسبب نقص الموارد توقف هذا الدعم بعد ذلك قامت مجموعة العمل المكلفة بمتابعة العمل الإضافي لبعض الجمعيات الخيرية أهمها الرابطة الإسلامية الكردية وبعض الجمعيات والمنظمات الخيرية الأخرى. أما بالنسبة لمياه الشرب فتقوم بلدية قايدة في محافظة دهوك بتوفير مياه السرب لمخيم دوميز من خلال نقلها بصهاريج خاصة.

اللاجئون السوريون في مصر:

قامت الأنف السوريون هربًا من تهديدات القتل والتدمير التي شهدتها المدن من التعذيب والهجمات العسكرية بالاستقرار في ضواحي القاهرة والإسكندرية والمحافظات الأخرى ويقدر عدد اللاجئين السوريين أربعين ألفا دخلوا في غالبيتهم بصيغة رسمية عن طريق مطار القاهرة ويتواجد قسم لا يستهان به في الناشطين الشباب السوريين الذين يحملون الشهادات والقدرات العلمية المتميزة.

ترفض مصر وهي الدول الموقعة على اتفاقية جنيف لعام 1951 واتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لعام 1969، السماح للاجئين السوريين بالعمل بدون تصريح عمل، كما تحد من استفادتهم بالخدمات التي تقدمها الدولة، يعجز اللاجئون السوريون عن العمل بشكل شرعي ورغم أن القرارات الحكومية تمنع اللاجئون السوريون حتى إلحاق أطفالهم بمدارس الدولة يجد اللاجئون السوريون أنفسهم أمام مشاكل اقتصادية جمة في تسجيل أطفالهم في[1]

[1]- **المرجع نفسه.** ص ص 49 .50.

المدارس الخاصة رغم أن الحكومة المصرية سمحت للطلاب السوريون بالالتحاق بالجامعات المصرية إلا أنه مازال هناك بعض القيود التي تتعلق بالطلبة الذين كانوا في الجامعة ويريدون الاستمرار في نفس الكليات والسنة الدراسية.

يتجلى السكان المصريون على وجه العموم بالتسامح والتفاهم تجاه اللاجئون السوريون ويبدون تعاطفًا كبيرًا معهم وفي محنتهم، ويحاولون بشتى الوسائل تقديم ما يمكن تقديمه للاجئين السوريين إلا أن طرف الشعب المصري وواقعه الاقتصادي يقف عائقا في تقديم الدعم اللازم للاجئين بالرغم من أن الشريحة الكبرى من هؤلاء اللاجئين هم من المتعلمين وأصحاب الشهادات الجامعية لكن الإجراءات الخاصة باللاجئين السوريين في مصر تتصف بالتعقيد على مستوى العمل وتجديد الإقامة[1].

اللاجئون السوريون في لبنان:

يأوي هذا المخيم وهو إحدى المخيمات العشوائية في البقاع بلبنان حوالي 20 أسرة يقيم أفرادها في خيام من القماش المتهري تتهاوى بعضها أمام الرياح العاتية.

ولقد تمزقت الخيام وانهارت جراء الطقس العاصف وانهمك المتطوعون في محاولة تعزيز دعائم إحدى الخيام بينما تبعثرت مقتنيات الأسرة المقيمة فيها في جميع أنحاء المخيم ورسميًا يشار إلى المخيم على أنه من بين المستوطنات العشوائية، إذ لا يسمح لبنان بإقامة مخيمات للاجئين إليه عدا تلك المخصصة للفلسطينيين من عقود.

وقال اللاجئون السوريون المقيمون في هذا المخيم المنسي أنهم لم يحصلوا على المساعدات الإنسانية بشكل منظم باستثناء حصولهم على القسيمة الشهرية التي تزودهم بها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل شراء الطعام والوقود ولقد قال

[1]– **المرجع نفسه**. ص.50.

[1]– دهالا خير النساء، اللاجئون والأشخاص النازحون داخليا بين حقوق الإنسان والواقع، **مجلة موارد**، ع.21، شتاء 2014، ص. 50.

العديد منهم أن الكميات المتاح الحصول عليها من خلال القسيمة غير كافية وقالت إحدى الأسر أنها اضطرت إلى بيع تلك القسمة من أجل شراء المزيد من كميات الوقود توقفت مساعدات المفوضية السامية عن أربع أسر مقيمة في هذا المخيم جراء عدم توفر التمويل الكافي من الدول المازجة وهو ما أجبر المفوضية على الانتقال نحو برامج المساعدات الموجهة إلى فئات مستهدفة دون أخرى وعليه تظهر تلك الأسر الآن إلى الاعتماد على جهود المتطوعين من أفراد الجالية السورية والتبرعات التي يقدمها الأثرياء الذين يوفرون مساعدات مؤقتة.

أما النساء في المخيم فقد عبرت عن رغبتهن في الحصول على عمل وتأمين مصدر عيش لعائلاتهن كي يتسنى لأطفالهن الالتحاق بالمدارس بحيث سعت العائلات بما فيها النساء والرجال والأطفال بالبحث عن عمل، لكن ذلك مقابل الحصول على أجر متدني أي 15.000 ليرة لبنانية أي ما يعادل 10 دولارات أمريكية. إذ أن أرباب العمل يفضلون الائتمان بالنساء نظرًا لتقاضهن أجورًا أقل من الرجال.

ولقد ذكر العديد من الأشخاص أنهم يخشون مغادرة المخيم جراء ما يوجه إليهم من شتائم وإهانات وتهديدات لفظية من بعض سكان المجتمع المضيق.

أما أوضاع التعليم تتردى أوضاعه في المدارس المحلية وفي ضوء الشائعات التي تحدثت عن اختطاف الأطفال، إذ لا ترسل أي من العائلات أطفالها للالتحاق بالمدارس ووفق تقرير الأمم المتحدة ثمة 200.000 طفل لاجئ لم يلتحقوا بالمدارس في مختلف أنحاء لبنان.

وقال اللاجئون المقيمون في مخيم البقاع أنهم يشعرون أنهم معزولون ومنسيون ويستضيف لبنان أكبر عدد من اللاجئين الفارين من سوريا، حيث وصل عدد اللاجئين[1] المسجلين فيه إلى 850.000 لاجئ ولاجئة وقد يكون الرقم الفعلي أكبر من ذلك بكثير

[1]-**المرجع نفسه**، ص ص. 50-51.

خاصة أن تقديرات الحكومة تحدثت عن احتمال وجود أكثر من مليون سوري داخل لبنان هذا العام أي ما يعادل ربع سكان البلاد.

ومع استمرار النزاع في سوريا ومع توالي تدفق اللاجئين إلى لبنان طلبا للمأوى والأمن، فمن الضرورة أن يقدم المجتمع الدولي الدعم والمساعدة المالية سواء كان ذلك من خلال نداءات الأمم المتحدة لأغراض إنسانية خلال اتفاقية ثنائية مع لبنان وغيره من بلدان المنطقة التي تستضيف مجتمعه أكثر من 2.2 مليون لاجئ من سوريا وعلاوة على ذلك ينبغي تحمل مسؤولية مساعدة اللاجئين من سوريا بشكل متساوي على أن يرافق ذلك زيادة سريعة في عدد الحصص المختصة لإعادة توطين اللاجئين السوريين وقبلوهم على أسس إنسانية في دول أوروبا وغيرها من البلدان[1].

اللاجئون السوريون في الأردن:

الأردن من الدول التي كانت الميلاد الأول للعديد من اللاجئين السوريين فقد وصل 103488 ألف لاجئ مسجل لكنه يعتقدان أن هناك أعداد أضخم من هذا العدد في الأردن لم يتم إحصائها بعد حيث أعلنت الحكومة الأردنية أنا ما نسبته 65% من اللاجئين يعيشون في المناطق الحضرية الباقي في المعسكرات التي أعدتها الحكومة الأردنية كمخيم الزعتري ورغم الأعباء الاقتصادية والأمنية التي فرضها تدفق مئات الآلاف من اللاجئين السوريين إلى عدد من محافظات الأردن إلا أن تداعيات الأزمة لا تقتصر على الجوانب السلبية إذ أن قطاعات واسعة من الاقتصاد الوطني استفاد بشكل مباشر من تزايد الطلب على السلع والخدمات[2].

---

[1]– **المرجع نفسه**، ص.51 .

[2]– الشيب، ناصري، **مرجع سابق**، د. ص.

وستضيف الأردن ما يتجاوز المليون ونصف المليون سوري تم استيعاب أقل من نصفهم في عدد من مخيمات اللاجئين في محافظات الشمال على نفقة الأمم المتحدة والدول المانحة فيما يعس غالبيتهم بإمكاناتهم المالية الخاصة.

وكما أظهرت إحصاءات رسمية صادرة عن إدارة شؤون المخيمات التابعة لوزارة الداخلية أن عدد السوريين الموجودين في الأردن قبل الأزمة وبعدها يبلغ قرابة مليون و700 ألف شخص منهم 750 ألف سوري كانوا موجودين في المملكة قبل الأزمة وأشار إلى أن هذه الأعداد تشمل المسجلين في مخيمات الزعتري ومريجيب الفهود والرمثا ويوجد في الأردن ثلاث مراكز لتسجيل اللاجئين السوريين فقط وتشمل عمان وأربد والزعتري وهذه المراكز المعتمدة التي تقوم بالإشراف على منح بطاقة اللاجئ والتي تخوله الاستفادة من خدمات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وتتكفل بتقديم الحماية المدنية والحقوقية له في البلد الذي لجأ إليه.

اللاجئون السوريون في تركيا:

حسب تصري المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في تركيا قدرت الحكومة التركية إعداد اللاجئين هناك والذين يتلقون مساعدات من الحكومة التركية بـ 93.500 لاجئ إضافة إلى عدة الآلاف لا يعيشون ضمن المخيمات التي خصصت لهم، حيث قدرت بـ 13 مخيم وهي مخيم أوفة، مخيم كلس، مخيم عنتاب، مخيم قرمان، مرعش، مخيم الإصلاحية، مخيم بخشين، مخيم بيلاداغي، مخيم التنور، مخيم العثمانية، مخيم كوفتشي، مخيم أدي يمان.

هذه المعسكرات تختلف ومنتشرة في الجنوب التركي ونمط الاختلاف هنا في الطبيعة والجغرافية لكل منطقة متواجد فيها المعسكرات والرعاية الصحية والتعليمية بالإضافة إلى[1] نوعية اللاجئين كما يوجد 3 مخيمات جديدة في الحدود التركية السورية يمكن أن تعتبر

[1]– الشيب، ناصري، **مرجع سابق**، د. ص.

منطقة الحرم الحدودي بين تركيا وسوريا من الطرف الشمالي الغربي بالقرب من معبر باب الهوى وكل من قرية أطمة وقاح الحدوديتان.

فمخيم أطمة على سبيل المثال يسكنه حوالي 4 ألاف شخص يسكنون خيم عشوائية قام اللاجئون بجلبها معهم، ومن تبرعات السكان تتميز هذه الخيم بنقص كبير في التهيئة فأغلبها بدون تدفئة وأخرى على التراب ينام السكان، ومن حيث المستلزمات الغذائية فتقوم بعض المنظمات وبشكل أساسي منظمة الأيهاها التركية بتأمين مستلزمات اللاجئين وبعض المتبرعين لكنها بشكل بوم بيوم أي غير مستقرة[1].

ثانيا: معطيات اللاجئين السوريين في دول الضفة الشمالية.

تشير معطيات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن اللاجئين السوريين يشكلون أكثر من ثلث العدد الكلي من اللاجئين في العالم 34% وهذه النسبة تنم عن حجم الكارثة في سوريا وحجم معاناة الشعب السوري وقد استقبلت أوروبا منهم 897 ألفا حتى كانون الأول 2015. بعد أن ارتفع هذا العدد من 235 ألف حتى كانون الأول 2015 بعد أن ارتفع هذا العدد من 235 ألف في غضون عام واحد فقط ونصف هؤلاء من الأطفال ومعظمهم في فتنة عمرية تراوح بين 18 و34 سنة و13 في المائة من اللاجئين هم من حملة الشهادات الجامعية وبعضهم خرجوا من الثانوية.

وبحسب المفوضية استقبلت دول الاتحاد الأوروبي منذ اندلاع الحراك الشعبي حتى نهاية عام 2013 نحو 50 ألف لاجئ سوري ما لبث هذا العدد أن تضاعف في عام 2014 نتيجة لعوامل مختلفة. [2]

---

[1]– **المكان نفسه.**

[2]– عبد الله التركماني، واقع اللاجئين السوريين في أوروبا ومشكلاتهم، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، تاريخ النشر: 2016/11/08. على الموقع: **https://harmoon.org>archives** تاريخ الاطلاع على الموقع (18:22 09/16/ 2017).

تعتبر القارة الأوروبية أحد المقاصد صعبة المنال على اللاجئين السوريين فقد أعلنت مفوضة الأمم المتحدة للاجئين إن عدد من وصل إلى أوروبا خلال الفترة الممتدة بين أبريل 2011 أوت 2015 يبلغ 441.25 ألف وارتفع عدد للاجئين السوريين إلى أوروبا خلال عام واحد بين أوت 2014 وأوت 2015 بواقع 286.1 ألف بنسبة زيادة تصل إلى 184% ليصل عدد اللاجئين الإجمالي إلى 441.25 ألف مقابل 155.16 ألف لتقترب الزيادة من ضعف عدد اللاجئين بالقارة من بداية الأزمة وتشير دراسات أخرى ميدانية إلى تضاعف الأرقام أكثر من أربعة أضعاف من 220 وافد في 2014 إلى قرابة 900 ألف وافد خلال الأحد عشر شهرًا الأولى من 2015[1].

اللاجئون السوريون في ألمانيا:

إن البيانات الرسمية الألمانية تقرأن أعداد اللاجئين السوريين المسجلين في دوائرها ليس بالعدد الذي يروج له مشيرًا إلى أنّ مصادر إعلامية ألمانية بينت أن أعداد اللاجئين في ألمانيا باتت تتزايد كل ساعة تقريبا ما يجعل أمر وضع أرقام ثابتة أمر أقرب إلى المستحيل وتحدث التقرير عن دراسة حديثة أعدها المكتب الاتحادي الألماني للاجئين والهجرة أن عدد اللاجئين السوريين يشكلون بحسب الدراسة الشريحة الأكبر لإعداد طالبي اللجوء.

وطبقا لبيانات المكتب الاتحادي للنصف الأول من العام 2015 فإن السوريون شكلوا النسبة الأكبر من عدد طالب اللجوء في ألمانيا بنسبة 20.3% بمواقع حوالي 32 ألف لاجئ من أصل 160 ألفا من جميع الجنسيات، أما عدد اللاجئين الوافدين إلى ألمانيا عام[2] 2014 فإن السوريين شكلوا النسبة الأكبر من عدد طالبي اللجوء في ألمانيا 22.7%.

---

[1]- **المكان نفسه.**

[2]- اللاجئون السوريون في ألمانيا أزمة اللاجئين ألمانيا، في: **https :ll www-alsouria.net_*content** تاريخ الاطلاع :(2017/08/16 19:23).

وبالرجوع إلى الأرقام الصادرة عن المكتب الاتحادي، فإن عدد السوريين الذين قدموا طلب لجوء في ألمانيا في 2014 بلغ (39.332) شخصا من أصل حوالي 173 ألف لاجئ من كل الجنسيات، حيث شكل الذكور النسبة الكبرى وذلك بواقع 71% بواقع 27.913 فيما بلغ نسبة الإناث منهم 29% بواقع 11.419.

ووفقا للتحصيل العلمي ذكر المكتب الاتحادي أن 15% من مجموعة طالبي اللجوء السوريين لعام 2014 هم من الجامعيين، فيما بلغ نسبة الحاصلين على شهادة الثانوية 35% وبلغت نسبة من أنهى فترة التعليم الأساسي 24% ونسبة من لم يتلقى أي تعليم 11%.

وفيما يخص المناطق التي قدم منها اللاجئون السوريون في ألمانيا فهم ينقسمون إلى قسمين القسم الأول هم من آتوا عن طريق مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة والقسم الثاني هم الذين فروا بمفردهم إلى ألمانيا، فالمجموعة الأولى أتت عن طريق المفوضية قدموا من مناطق دمشق، داريا، المعظمية، الغوطة وحمص فيما قدمت المجموعة الثانية من حلب أو من شمال سورية ومن الحدود التركية. إذ تعمل الحكومة والمؤسسات والجمعيات الألمانية على مساعدة اللاجئين في التسجيل ودراسة اللغة وغيرها من الأمور الحياتية[1].

[1]- المكان نفسه.

المبحث الثاني: تقييم وضع وحالة اللاجئين السوريين في الدول المضيفة

لقد طرحت الحرب السورية عدة قضايا يتطلب الوقوف عندها، فهي أصبحت تمثل تهديدا حقيقيا وخاصة فيما يتعلق بمسألة اللاجئين السوريين التي لم تعد تهدد الأمن الداخلي لدولة ما فقط بل أصبحت تهدد أمن المنطقة والعالم كله.

المطلب الأول: التداعيات الأمنية والاقتصادية اللاجئين السوريين

أولا: التداعيات الأمنية

1-**على المستوى الداخلي:** سببت التدفقات الكبيرة للاجئين السوريين في استنفار أمني داخلي لدول العالم خاصة تلك الدول التي دقت أبوابها أمواج اللاجئين الفارين من جحيم الحرب والإرهاب الدائرين في سوريا، فبالنسبة للدول المجاورة لسوريا أدى الارتفاع المتزايد لتدفقات اللاجئين على حدود لبنان والأردن إلى نشر القوات العسكرية لمراقبة الحدود وحمايتها من أي اختراق للجماعات الإرهابية في أوساط اللاجئين كما لجأت الدول المجاورة إلى سياسة غلق الحدود لتفادي عدم السيطرة على تدفق اللاجئين. فالاستنفار الأمني الذي طبع الدول المستضيفة للاجئين السوريين له أسبابه، فسلسلة التفجيرات التي وقعت في الأردن في عام واحد مثل الهجمات الانتحارية التي وقعت في بلدة "القاع" اللبنانية الحدودية مع سوريا في 27جوان2016، وقلعة"الكرك"في18سبتمبر2016 هي الدليل أن حكومات هذه الدول أصبحت تخشى تسلل الجماعات المتطرفة الإرهابية عبر الحدود التي يسلكها اللاجئين السوريين[1].

[1]- فاطمة أودينة، ***أزمة اللاجئين السوريين: بين المأساة الإنسانية وفشل الحلول الدولية***، المؤتمر الدولي الثاني: اللاجئون في الشرق الأوسط، الأمن الإنساني: التزامات المجتمع الدولي ودور المجتمعات المضيفة، (مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية: جامعة اليرموك، ط .1، 2017)، ص ص. 115-116 .

أما في تركيا فقد أدى تزايد تدفق اللاجئين بالوزارة الخارجية التركية إلى إصدار تعليمات بتاريخ29 أوت2015 لتعزيز المراقبة الأمنية على الحدود لمنع اللاجئين الخروج من تركيا بدون موافقة المحافظات التركية التي سجلوا فيها.

أما دول الخليج فهي تمتنع عن استقبال اللاجئين بسبب خوفها من التبعات الأمنية ولديها مخاوف من انتقال عدم الاستقرار إليها فهي ترى أن استقبال اللاجئين يعني جلب "داعش"، فدول الخليج العربي لم توقع على اتفاقية جنيف1951 فهي لا تعترف باللاجئين.

2-على المستوى الإقليمي: إذا كانت التداعيات الأمنية لتدفقات اللاجئين السوريين لها تأثير مباشر على الدول المضيفة بحكم الجوار لسوريا، فإن تأثير هذه التداعيات على منطقة الشرق الأوسط هو تأثير غير مباشر، ففي العام السادس من الصراع مازال الوضع الإنساني في سوريا وفي الدول المضيفة يشكل تحديا كبيرا في نقص في الموارد وإرهاق البنية التحتية من مياه ورعاية صحية وتعليم.

وإذا كانت التداعيات الإنسانية لأزمة اللاجئين والنزوح الداخلي على طول الحدود لدول الجوار كارثية فإنها تحمل أيضا أبعاد إستراتيجية على مستوى الأمن الإقليمي، فإذا لم يتم تمويل الاحتياجات الإنسانية الأساسية للاجئين فإن هذا سيضعف قدرة الدولة المضيفة على تلبية الاحتياجات الضرورية لهؤلاء اللاجئين وبالتالي يصبحون عرضة للتجنيد والاستغلال من طرف التنظيمات الإرهابية المتطرفة مما يؤدي بدوره إلى عدم الاستقرار في المنطقة وهذا ما يضيف تهديدا جديدا للتهديدات التي تعاني منها منطقة الشرق الأوسط وما جاورها[1].

3-على المستوى الدولي: أما دول الاتحاد الأوروبي فقد قامت معظم دوله بغلق الحدود مثل الذي بني بين اليونان وتركيا لوقف تدفق اللاجئين، وبسبب اشتداد الحروب في

[1]- ***المرجع نفسه***، ص ص. 116 .

سوريا فقد أعلنت دول عديدة غلق حدودها، فالمجر قررت غلق حدودها مع صربيا وذلك عن طريق بناء جدار لاحتواء تدفق اللاجئين عبر طرق البلقان في جوان 2015.(هناك خمسة دول أعلنت في سبتمبر2015 الرجوع إلى تشديد الرقابة على الحدود وهي: النمسا، ألمانيا، سلوفاكيا، جمهورية التشيك، والمجر، وكانت فرنسا قد سبقتهم لذلك، وهكذا وضع "شنغن" في موضع الضعف.

إن التدفق غير المسبوق للاجئين السوريين إلى أوروبا خلق شعور بالخوف عند الأوروبيين من ارتفاع خطر الهجمات الإرهابية في بلدانهم فهم يخشون على أمنهم، وحسب التقرير العالمي لمنظمة حقوق الإنسانWord Report 2016 of HRWفإن سياسة الخوف هذه تمثل تهديدا لحقوق الإنسان وبسبب هذا الخوف من التهديد المحتمل الذي قد يشكله اللاجئين دفع بالحكومات الأوروبية إلى سياسة إخراج الأزمة خارج أوروبا وتوكيل دول أخرى محورية للقيام بالتكفل بالمهمة في مكانها[1].

ثانيا: التداعيات الاقتصادية: يؤدي اللجوء بشكل عام إلى العديد من المشاكل الاقتصادية في المجتمعات المضيفة، وهي مشكلة يعنى بدراستها المختصون في مواضيع اللجوء لما لها من أثر حيوي على اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

1-على المستوى الإقليمي: في التداعيات الاقتصادية لملف النازحين السوريين فإنه من المفيد التذكير ببعض ما ورد في ديباجة اتفاقية الأمم المتحدة 1951 وبروتوكول 1967 الخاصين بوضع اللاجئين، حيث تمت الإشارة بشكل واضح إلى أن "منح الحق في الملجأ[2] يلقي أعباء باهظة على عاتق بلدان معينة، وأن ذلك يجعل من غير الممكن دون تعاون

[1]- ***المرجع نفسه***، ص ص .116-117.

[2]- وليد صافي، تداعيات أزمة النازحين السوريين على البلدان المضيفة في ظل النظام العالمي الجديد وتداعيات الصراع العالمي على المنطقة، نشر على الموقع، **http//anbaaonline.com/ ?p=4526686**، تاريخ الاطلاع (12:12 2017/05/18).

دولي إيجاد حل مرضي لهذه المشكلة التي اعترفت الأمم المتحدة بأبعادها وطبيعتها الدولية"، ولكن وعلى الرغم من الدور الذي لعبته المفوضية العليا لشؤون اللاجئين فإن التعاون الدولي لم يكن على مستوى حجم وتداعيات اللاجئين السوريين، حيث تحملت دول الجوار وخاصة تركيا، العراق، الأردن ولبنان إجمالي هذه الأعباء علما أن التداعيات الاقتصادية تختلف من بلد إلى آخر نظرا لحجم الإمكانيات والالتزامات التي تترتب على الدولة المضيفة لاسيما إذا كانت تلك الدولة من بين الموقعين على الاتفاقية المذكورة أعلاه مثل تركيا[1].

لقد شهد الأردن منذ بدأ تدفق الأعداد الكبيرة من اللاجئين السوريين إلى أراضيه الكثير من التحولات الاقتصادية الخطيرة المتزامنة مع شح الموارد المالية وعدم إيفاء الدول المانحة بالتزاماتها نحو الأشقاء السوريين وترك الأردن بمفرده ليواجه قدره رغم النداءات المستمرة للوقوف إلى جانبه، فقد دفع الأردن ثمنا باهظا بسبب ما ترتب عليه من أعباء اقتصادية ناجمة عن الأعداد المتزايدة للاجئين السوريين[2].

إن تدفق اللاجئين السوريين يشكل عبئا كبيرا على المجتمعات الأردنية المضيفة والتي هي في الأصل مجتمعات فقيرة وتعاني من شح وقدم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، فتدفق اللاجئين استنزف الموارد المحلية المحدودة وشكل ضغطا هائلا على البنية التحتية والخدمات. فالأزمة السورية أضعفت من قدرة الحكومة وتجاوبها في تقديم الخدمات وتلبية[3] احتياجات وتطوير شعبها، فالمجتمعات المحلية باتت تشعر باستياء متنامي بالظلم وهذا

---

[1]- **المكان نفسه.**

[2]- الأمين أو هزيم، تأثير اللجوء السوري على الأردن، صحيفة الرأي، 2017/03/15، على الموقع:/.../**alrai.com/article/10381724** ، تاريخ الاطلاع على الموقع: (2017/08/17 18:18).

[3]-محمد علي سميران، مفلح علي سميران، ***اللجوء السوري وأثره على الأردن***، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي لكلية الشريعة وكلية القانون في جامعة آل البيت حول الإغاثة الإنسانية بين الإسلام والقانون الدولي: واقع وتطلعات)، 17-18 /2014/06 ص . 5.

الشعور بات يتزايد في بعض المناطق المتضررة ما قد يؤدي إلى حدوث آثار تنعكس سلبا على الأردن على المدى المتوسط والبعيد.

في عام 2015 أصدرت وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية تقريرا حمل هذا الاسم ضمت فيه تصورا لكيفية مواجهة التحديات التي فرضها اللجوء السوري على الوضع العام في الأردن، والمطالع للتقرير يجد أن للتحديات الاقتصادية النصيب الأوفر من التركيز الحكومي حيث أشارت خطة الصمود الوطني 2014-2016 إلى أن ازدياد أعداد اللاجئين أدى إلى أعباء اقتصادية على البلاد والتي لخصتها في النقاط التالية:[1]

-التضخم في أسعار الموارد الغذائية والوقود والإيجارات.

-انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تقدر ب2% وانخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر.

-زيادة في العجز التجاري والميزانية والدين العام وعدد الأشخاص تحت خط الفقر.

-إجهاد البنية التحتية للخدمات وخاصة المدارس والمستشفيات والصرف الصحي والمياه[2].

فهذه الأزمة لم تعد تقتصر على توفير الدعم المالي للدولة اللبنانية لتوزيعها أو لتغطية الحاجات برغم ضآلة هذا الدعم قياسا بحجم التداعيات والأزمة الإنسانية الهائلة، بل أصبحت تتعلق بالأمن الاقتصادي للمواطن الذي بدأ يشعر بضغط كبير لناحية المنافسة غير المنصفة التي تتعرض لها المؤسسات التجارية والعامل اللبناني على حد سواء في ظل

---

[1]- **المكان نفسه.**

[2]- طارق إسماعيل الشعراوي، الوضع العام للأردن في ظل أزمة اللجوء السوري، مركز برق للأبحاث والدراسات 2016، نشر على الموقع، **http://barq-rs.com/barq/1768-2/**، تاريخ الاطلاع على الموقع، (2017/03/23 11:23).

ركود يعيشه الاقتصاد منذ أعوام، إلى جانب التهديدات المتصلة بالنسيج الاجتماعي والاقتصادي للبنان[1].

2-على المستوى الدولي: لقد أثرت أزمة اللاجئين السوريين على اقتصاديات الدول الأوروبية وهذا ما يوضحه تعامل هذه الدول مع هذه الأزمة، فهناك دول تبدي تسامحا حيال استقبال أعداد إضافية من اللاجئين مثل ألمانيا في حين أن هناك دولا تظهر قلقا وهذا راجع إلى مستواها الاقتصادي، فهناك دول مثل ألمانيا والسويد ذات اقتصاد مزدهر ترحب باللاجئين وتستقبل أعداد كبيرة منهم، فالسويد مثلا قبلت سنة 2014 حوالي 30 ألف طلب لجوء ونفس الشيء بالنسبة لألمانيا حيث لا توجد مخاوف من المبالغ التي ستصرف على اللاجئين.

تعاني الدول الحدودية مثل اليونان، إيطاليا، إسبانيا و المجر من ضغوطات أكبر من الدول الأخرى حيث تصل إليها أعداد كبيرة من اللاجئين، وإن كان أغلبهم لا يودون البقاء بل يعتبرون هذه الدول كمحطة للتنقل داخل أوروبا بسبب الامتياز الذي تمنحه لهم اتفاقية شنغن[2]، إلا أن هذه الدول تواجه ضغطا كبيرا على حدودها، فبعضها مثل إيطاليا أصبح[3] ملزما بتبني عمليات إنقاذ مكلفة على سواحلها وأخرى وجدت نفسها مضطرة لبناء معسكرات أماكن احتجاز ومخيمات لإيواء هؤلاء اللاجئين ريثما يغادرون إلى وجهتهم التي يريدون

---

[1]– ابو فاعور، التداعيات الاقتصادية لتدفق اللاجئين السوريين في لبنان، النزوح أكبر تحد للدولة منذ اندلاع الأزمة، 13 أيار 2014، جريدة النهار، نشر على الموقع.**Annahar.com/.../132865https://newpaper** .، تاريخ الاطلاع على الموقع: (2017/06/06 16.26).

[2]– ***اتفاقية شنغن*** هي معاهدة وقعتها خمس دول أوروبية هي: ألمانيا، فرنسا، هولندا، بلجيكا ولكسمبورغ سنة1985، وانضمت إليها لاحقا دول أوروبية أخرى، وهي تسمح بتنقل حر عبر حدود الدول الموقعة عليها لحاملي تأشيرة أي منها.

[3]–فاطمة الزهراء بوكرش، ***الموقف الأوروبي من الحراك الثوري العربي وأثره على السياسة الأمنية الأوروبية (إشكالية الهجرة نموذجا)*** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر(جامعة الجلفة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015 /2016)، ص. 155 .

الوصول إليها خصوصا أن هذه الدول تعاني من ضائقات مالية واقتصاديات متعثرة، لهذا السبب نجد أنها تفرض الكثير من القيود لدخول اللاجئين والمهاجرين إليها.

تحولت مشكلة اللاجئين إلى أوروبا من أزمة إنسانية إلى أزمة اقتصادية تهدد بتفكك الاتحاد الأوروبي، حيث دفعت قضية اللاجئين ببريطانيا إلى زيادة رغبتها في الانسحاب من الاتحاد وقد أوضح آخر استطلاع للرأي في 2015 أن أغلبية البريطانيين(51%) ولأول مرة يفضلون الخروج من الاتحاد الأوروبي وهذا راجع إلى مجموعة من الأسباب كان أهمها مشكلة اللاجئين التي تواجه المجتمع البريطاني، فبريطانيا ترى أن قوانين الاتحاد الأوروبي هي السبب في تدفق المهاجرين إليها حيث أن هذا الأخير هو الذي أثر على مستوى المعيشة والنسيج الاجتماعي وهم يشكلون عبئا ماديا على الخدمات العامة كالتعليم والصحة لتبلغ قيمة(3.67) مليار جنيه إسترليني سنويا، وقد طالبت بريطانيا بوضع آلية للتحكم في حركة المهاجرين الوافدين إليها في بلدان أوروبا إلا أن مطالبها لم تنفذ[1].

المطلب الثاني: تحديات وآثار اللاجئين السوريين

أولا: تحديات اللجوء السوري

يثير اللاجئون السوريون تحديات في دول الجوار وهذا ما يمثل خطرا يهدد الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي لهذه الدول، ويمكن إجمال أهم هذه التحديات فيما يلي:

1-تحديات أمنية: تعتبر المسائل الأمنية من أكثر الانعكاسات المتوقعة عند استضافة جالية كبيرة من غير السكان الأصليين وتخلق تعقيدات أمنية كبيرة للأجهزة الأمنية، فعلى الجانب[2] اللبناني أدت حركة اللاجئين السوريين على الحدود بين البلدين إلى تزايد استهداف الجيش

[1]- ***المكان نفسه.***

[2]- محمود بيومي، اللاجئون السوريون في دول الجوار: أزمة إنسانية وتداعيات إقليمية، ***مجلة ملف الأهرام الاستراتيجي***، ع.221، السنة(19)، ماي 2013، ص .59 .

السوري للقرى اللبنانية الحدودية في إطار ملاحقاته لعناصر الجيش السوري الحر والمعارضة، كما أن تدفق اللاجئين السوريين حمل معه خطر تدفق الأفكار الجهادية المتزايدة الانتشار في سوريا وتجنيد مزيد من اللبنانيين للقتال في سوريا[1].

وعلى الجانب الأردني فقد فرضت حركات اللجوء والنزوح أعباء متزايدة على الأرض والإنسان ومما لا شك فيه أن الأردن كدولة مضيفة لا يقوى بمفرده على تحمل مثل هذه التبعات الجسام الأمر الذي يتطلب تضافر كل الجهود ليتمكن الأردن من الاضطلاع بمسؤولياته تجاه اللاجئين وخصوصا ما يتعلق بالنواحي الأمنية حيث أن أكثر ما يجابه الوضع الأمني هو التخوف من وجود خلايا نائمة بين السوريين الموجودين في المملكة يمكن أن يستغلها أحد طرفي الصراع في سوريا لزعزعة الأمن والاستقرار بالإضافة إلى دخول أفراد أو جماعات متطرفة أو إرهابية إلى الأراضي الأردنية، بالإضافة إلى قضايا تهريب الأشخاص والاتجار بالبشر والتحديات في مجال تهريب الأسلحة والمتفجرات وتهريب المخدرات عبر الحدود واستغلال الوضع الأمني لتهريب الآثار والبضائع[2].

أما على الجانب العراقي فقد تزامن تدفق اللاجئين على العراق مع وجود حركة عكسية لمسلحي القاعدة للقتال داخل سوريا بجانب وجود عمليات واسعة لتهريب السلاح إلى سوريا. أما على الجانب السوري فأدى تدفق اللاجئين إلى دول الجوار بصورة مستمرة إلى انفلات الحدود السورية وتزايد هذا الانفلات مع انكفاء الجيش السوري وتراجعه وأصبحت الحدود السورية مجالا مخترقا ومعبرا للسلاح والمقاتلين فرادى وجماعات[3].

---

[1]- **المكان نفسه .**

[2]-محمود الحمود وضاح، ***أوضاع اللاجئين في المملكة الأردنية الهاشمية***، ورقة مقدمة من مديرية شؤون اللاجئين السوريين إلى الملتقى العلمي الذي تنظمه جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الإستراتيجية بعنوان اللجوء وأبعاده الأمنية والسياسية والاجتماعية ، من1 – 3 سبتمبر 2015، ص ص . 28-29.

[3]- بيومي، ***المرجع نفسه***، ص ص. 59-60.

وأما على الجانب التركي فقد تزايدت المخاوف من اندساس عناصر حزب العمال الكردستاني بين اللاجئين والقيام بعليات ضد القوات التركية خصوصا بعد تزايد عملياتهم في مناطق الحدود.

2-تحديات سياسية: أدى تدفق اللاجئين إلى تصاعد حدة المشاكل السياسية الموجودة أصلا في بلدان الجوار فوصول اللاجئين إلى مناطق الحدود أدى إلى غضب بين العلويين الأتراك سكان محافظة هاتاي[1] (لواء الإسكندرون)، وقد أدى هذا إلى توتر العلاقة بينهم وبين حكومة أردوغان[2]، التي يرونها منحازة ضد"بشار الأسد" ومنحازة "للسنة" في سوريا. لهذا حرصت الحكومة التركية على إقامة مخيمات اللاجئين بعيدا عن التجمعات السكنية وفي مناطق الحدود لمنع الاحتكاك قدر الإمكان وجعلهم قريبين من الحدود السورية من أجل منع بقائهم بشكل دائم في تركيا. وعلى صعيد آخر جاءت الدعوة التركية المتكررة لإقامة منطقة عازلة في شمال سوريا من أجل إتاحة فرصة العودة للاجئين إلا أنها لم تلق استجابة دولية، ومع تزايد أعداد اللاجئين سعت تركيا إلى تخفيف تدفق اللاجئين إليها من خلال تشجيع إنشاء مخيم "أطمة" داخل الأراضي السورية.

أما لبنان فقد تفاقمت الأزمة السياسية فيه إذ أدى اغتيال العميد "وسام الحسن" وتوقيف الوزير السابق "ميشيل سماحة" إلى أزمة سياسية حادة أظهرت الاستقطاب الشديد في البلاد، فرغم سياسة "النأي بالنفس" التي اتبعتها حكومة رئيس الوزراء "نجيب ميقاتي" إلا أن تزايد تدفق اللاجئين صاحبه تناقض في المواقف الداخلية فبينما دعا وزير الطاقة "جبران باسيل" إلى ترحيل اللاجئين إلى سوريا أو إلى بلدان أخرى نتيجة عدم قدرة لبنان على تحمل أعبائهم ماليا.

---

[1]-***محافظة هاتاي*** هي إحدى محافظات تركيا، عاصمتها مدينة أنطاكية وتبلغ مساحتها 5,678 كم^2 وتقع في جنوب تركيا.

[2]-***رجب طيب أردوغان*** هو رئيس تركيا الثاني عشر والحالي منذ 28 أوت 2014 .

أما العراق فقد أدى رفض حكومة المالكي قبول اللاجئين السوريين إلى أزمة مع إقليم كردستان العراق الذي استقبل اللاجئين السوريين خصوصا الأكراد منهم، وهو ما دفع الحكومة المركزية إلى تحريك قواتها إلى مناطق التماس مع الإقليم، كما أن قرار الحكومة برفض استقبال اللاجئين قد تغير تحت ضغط العشائر السنية المقيمة على الحدود مع سوريا خصوصا أن معظم اللاجئين السوريين لديهم امتدادات عشائرية وعائلية مع نظرائهم العراقيين[1].

ثانيا: آثار اللجوء

إن للجوء آثارا متعددة ومتباينة في بعض الأحيان سواء على البلد مصدر اللجوء أو البلد مستقبل اللجوء أو على اللاجئين أنفسهم وحتما على مستوى الإقليم أو العالم أجمع، وأن مشكلة اللاجئين تفرض أعباء على القدرات التنموية في البلد مستقبل الهجرة والبنى التحتية فيه.

1-آثار اللجوء على البلد مصدر الهجرة: ومن بين هذه الآثار:

-أن الهجرات القسرية تؤدي إلى اختلال توزيع السكان في البلد مصدر الهجرة حيث يلجا الأفراد من الأماكن الخطرة التي تشهد حروبا ونزاعات إلى أماكن أكثر أمنا، كما قد تؤدي الهجرات القسرية نتيجة الاضطهاد والابتعاد إلى إشاعة نوع من الاستقرار، حيث عادة ما[2] يحاول البلدان أن يتخلص البلد من الأفراد غير المرغوب فيهم في المجتمع بسبب مناوئتهم للنظام السائد فيه.

---

[1]-بيومي، ***المكان نفسه***.

[2]-ربحي العطيوي، آثار اللجوء **http //rebhilawyer.ahla montada.com/t 3-topic**.تاريخ الاطلاع على الموقع (2017/03/11 15:13).

– ينخفض عادة السكان في البلد مصدر الهجرة ولا يبقى في العادة في المناطق المصدرة للجوء إلا الأطفال القصر والنساء والشيوخ، مما يفرض على هذه المناطق أعباء متزايدة ويسبب ارتفاع نفقات المعيشة بسبب هجرة الأفراد المنتجين ويعمل كذلك على زيادة أعباء الإعالة.

2– آثار اللجوء على البلد مستقبل الهجرة: ومن بينها نجد:

– استغلال اللاجئين وتوظيفهم في وظائف صعبة وغير مرغوب فيها من قبل السكان الأصليين وبأجور رخيصة ومتدنية.

–يزيد اللجوء من أعباء الحكومات المضيفة للاجئين الذين يحتاجون إلى خدمات إضافية صحية وتعليمية واجتماعية وغيرها.

– قد يجلب بعض اللاجئين معهم الأوبئة أو الأمراض إلى الدولة المستقبلة وكذلك الأخلاق غير الحسنة التي قد تنشر الرذيلة والمشاكل الاجتماعية الأخرى.

– يكون اللاجئون عادة أحياء فقيرة مزدحمة في البلد المضيف لهم وهي أحياء قد لا تتوفر فيها الظروف الصحية المناسبة للسكن.

– قد يسبب اللاجئون عادة تهديدا إيديولوجيا أو عرقيا أو عقائديا للبلد المضيف وخاصة إذا كانت أصولهم من نفس أصول بعض سكان المكان الذي لجئوا إليه، وقد يفرض اللاجئون أعباء جديدة كعبء تجنيسهم.

3– آثار اللجوء على الأفراد:عادة ما يشعر اللاجئ وهو بعيد عن وطنه بالغربة وبالوحدة وبعدم القدرة على الاندماج في المجتمع المضيف أو ممارسة الحياة الطبيعية فيه[1].

[1]– ***المكان نفسه.***

إن انعكاسات اللجوء والتوترات المصاحبة لها من غموض المستقبل والأزمات الحياتية من حيث المسكن (داخل المخيمات وخارجها)، وصعوبة تأمين العمل وكيفية تعليم الأطفال وعدم توافر مدارس أو قلتها قد صبغ الجو العائلي للأسرة اللاجئة بحالة من التوتر الدائم. فالتغيرات في الأوضاع التي تنجم عن الحرب تصاحبها كثير من النتائج غير الإيجابية المتمثلة في تفكك الأسر والتوتر والجهد الجسماني والنفسي وحب النفس لتأمين كسب العيش. كما أنه بشكل أو بآخر تنعكس هذه الآثار على الأطفال الذين وجدوا أنفسهم فجأة مضطرين إلى الانتقال من بلد إلى آخر بحثا عن الأمان[1].

تؤدي ظاهرة اللاجئين والنازحين من الناحية السياسية إلى العديد من النتائج والآثار سواء بالنسبة لدولة المنشأ أو بالنسبة لدولة الملجأ، حيث ينظر إلى اللاجئين باعتبارهم خطر مهدد للاستقرار الاجتماعي والسياسي لدول الملجأ، كما أن الترحيل القسري للسكان غالبا ما يؤدي إلى انعكاسات جسيمة عل حياة السكان بحيث يصبحون لاجئين بعيدا عن ديارهم وفي مناطق قد لا تصلح لهم لتكوين حياة جديدة، بالإضافة إلى فقدانهم ممتلكاتهم غير القابلة للنقل وحتى الكثير من الممتلكات المنقولة.

كما يؤدي النزوح عادة إلى تعريض النازحين لعدد من المخاطر، فنظرا إلى اضطرارهم إلى مغادرة ديارهم وأحيانا أراضيهم غالبا ما يجد هؤلاء أنفسهم محرومين من مصادر رزقهم، وبالتالي قد يكون مصيرهم الإقامة في مناطق معزولة أو غير آمنة، أما[2] النازحون الذين اضطروا إلى الفرار من دون أوراق ثبوتية مثل شهادات الميلاد أو بطاقات الهوية فقد يعجزون عن الوصول إلى الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والرعاية الطبية أو التنقل بحرية داخل البلاد.

---

[1]– أطفال سوريا بين مطرقة القتل وسندان اللجوء، **الآثار النفسية المترتبة على النزوح و اللجوء**، 2014، ص. 22.

[2]– وريدة جندلي، "دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في حماية المدنيين الأفارقة: الترحيل القسري أثناء النزاعات المسلحة"، ***مجلة البحوث والدراسات الإنسانية***، ع.10 (2015)، ص ص. 124-125.

المطلب الثالث: المشاكل التي يعاني منها اللاجئون السوريون والحلول المقدمة لهم

أولا: المشاكل التي يعاني منها اللاجئون السوريون

لعل من أبرز المشاكل التي يعيشها اللاجئون ما يتعلق بالجانب الاقتصادي فدائما ما تعبر التقارير الخاصة بهم عن حياة الجوع والتشرد والموارد النادرة، فالدول المضيفة في معظم الأحيان تكون من الدول ذات الاقتصاد الضعيف والذي بالكاد يتحمل شعوبها ولا طاقة لديها لتحمل أعداد كبيرة من دول أخرى ولفترات طويلة.

تعد مشكلة الإقامة والسكن من أهم المشكلات القانونية التي يتعرض لها اللاجئ السوري فبدون تصريح الإقامة يصبح وضع اللاجئ غير قانوني وهذا ما يعرضه للمداهمة الأمنية والاعتقال، وبعض الدول المضيفة كانت متساهلة في البداية في منح الإقامة ولكن ومع تزايد الأعداد غيرت سياستها للسيطرة على وتيرة تزايد اللاجئين على أرضها، وإلى جانب هذه المشكلة هناك مشكلة فقدان الأوراق الثبوتية فخلال عملية هروب اللاجئ من وطنه الأصلي قد لا يتمكن من حمل جميع الأوراق الرسمية الخاصة به مما يسبب مشاكل عديدة منها عدم تسجيل الزوجات والمواليد الجدد.

بالإضافة إلى مشكلة الغذاء حيث يعتبر الحصول على المساعدات الغذائية تحديا حقيقيا للاجئين وخاصة في الدول العربية ففي بداية الصراع الروسي وتدفق اللاجئين إلى دول الجوار كانت المساعدات الدولية في أوجها وبالتالي حصل اللاجئون على مساعدات غذائية بشكل منتظم، ولكن ومع طول أمد الأزمة وتناقص المساعدات بدأت الأسر اللاجئة تعاني من عدم كفاية الغذاء وتم حرمان الكثير منها من المساعدات الغذائية[1].

[1]–أحمد محمد على المسلماني، ***سياسات الدول تجاه ظاهرة لجوء الإفريقيين: دراسة حالتي كينيا وإسرائيل*** (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ط .1، 2016)، ص .60.

أما مشكلة الصحة فتتخذ لدى اللاجئين صورتين متداخلتين: أحدهما هي تردي الوضع الصحي بحكم ظروف السكن غير الملائم فضلا عن آثار مرحلة الخروج التي شابتها صعاب شتى تعرض فيها اللاجئون لإصابات وصدمات نفسية حادة، وثانيهما هي مشكلة نقص الخدمات الصحية. فاللاجئون السوريون يعاني كثيرا من مضاعفات صحية ناجمة[1] عن الصدمات والتجارب المؤلمة التي مروا بها أثناء تواجدهم في سورية وفرارهم منها، وتتفاقم تلك المشاكل الصحية بفعل المضاعفات المرتبطة بالصعوبة الشديدة للأوضاع التي يضطر معظم اللاجئين على العيش في ظلها، فإمكانية النفاذ إلى خدمات الرعاية الصحية محدودة جدا بالنسبة للاجئين السوريين جراء ارتفاع التكاليف وغير ذلك من العوامل[2].

كما يعاني اللاجئون السوريون من المعاملة القاسية في بعض الدول المستقبلة حيث تتضمن التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة، والاعتقال في ظروف غير إنسانية والترحيل الإجباري بما في ذلك إلى سوريا[3].

بالإضافة إلى مشكلة تشتت الأسرة أي فصل أفراد الأسرة عن بعضهم حيث يقوم بعض المهربين بفصل الأطفال عن آبائهم أثناء عملية لجوئهم، فقد سجلت المنظمات الحقوقية التي تعنى بشؤون اللاجئين وخاصة إيطاليا عددا كبيرا من الحالات التي بقي فيها أحد أفراد العائلة دون أن يعرف شيئا عن ذويه أو أطفاله.

ومن بين أكبر المشاكل التي تواجه اللاجئين السوريين وخاصة عند فئة الأطفال نجد مشكلة التعليم وعدم التكيف في المدارس وتعرض الطلاب للعديد من المضايقات التي أثرت

---

[1]–سيف علام، ***المرجع نفسه***، ص ص. 25 –33.

[2]–***منظمة العفو الدولية***، مدفوعون إلى الحافة: اللاجئون السوريون يواجهون قيودا متزايدة في لبنان (مطبوعات منظمة العفو الدولية، ط.1 ، 2015)، ص. 25.

[3]–***اللجنة السورية لحقوق الإنسان***، رحلة اللجوء السوري: انتهاكات في الوطن ومعاناة في المغترب، نوفمبر 2014، ص. 13.

على نفسيتهم وأدت إما للتسرب من المدارس أو عدم الالتحاق بها[1]. تشكل النسب المنخفضة لوصول اللاجئين السوريين إلى التعليم أزمة، ففيما يعتمد كل من لبنان وتركيا والأردن سياسات تسمح للاجئين السوريين بالوصول إلى التعليم العام فإن نسبة التسجيل منخفضة ونسبة الارتياد الفعلي للمدارس غير محددة وما يزال الكثير من الأطفال خارج المدارس ولعدة سنوات نظرا إلى انقطاع التعليم في سوريا وإلى انعدام الوصول الثابت إلى التعليم في البلدان المستضيفة. إن النقص في التعليم يهدد بخلق جيل من الأطفال السوريين المحرومين من المهارات الحياتية والمهنية التي يحتاجونها في المستقبل[2].

بالإضافة إلى ظروف المخيم السيئة التي لا يوجد فيها سوى المخيمات المتلاصقة بعضها ببعض الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حالات العنف والاضطرابات النفسية والشعور بالضيق والإحباط.

لقد ألحقت الحرب السورية الضرر بحياة الملايين من اللاجئين السوريين وبمصالحهم حيث استنزفت عملية اللجوء مقدراتهم ومدخراتهم وأفقدتهم فرص تحسين أوضاعهم الاقتصادية وخاصة فيما يتعلق بالجانب التعليمي (أي بتعليم أبنائهم). فدول اللجوء الرئيسية (ما عدا تركيا) تعاني مشكلات اقتصادية واجتماعية وتنتشر فيها البطالة وغلاء المعيشة. وقد جاء خفض الأمم المتحدة مساعداتها ولاسيما فيما يتعلق بمجال الصحة والتعليم ليضاعف من معاناتهم ويعرضهم للعوز الشديد ويهدد مستقبل أبنائهم.

ثانيا: الحلول المقدمة لمشكلة اللجوء السوري

---

[1]–ربى نجيح عادل أبو طربوش، ***الآثار الاجتماعية والنفسية للأزمة السورية على الأطفال السوريين اللاجئين فيالأردن***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (الجامعة الأردنية: كلية الدراسات العليا، 2014)، ص.149.

[2]– شيلي كالبرتسون، لؤي كونستانت، ***تعليم أطفال اللاجئين السوريين إدارة الأزمة في تركيا ولبنان والأردن*** (كاليفورنيا: مكتبة الكونغرس، 2015)، ص. 13.

تعتبر العودة الطوعية أكثر الحلول المفضلة دوما بالنسبة لمعظم اللاجئين، غير أنه بسبب وجود تهديد مستمر من التعرض للاضطهاد لا يستطيع بعض المدنيين العودة إلى وطنهم ولا يستطيعون العيش بصفة دائمة في بلد اللجوء، وفي هذه الحالة قد تكون إعادة التوطين في بلد ثالث هي الخيار العملي الأمثل[1].

السماح لجميع الفارين من النزاع في سوريا بدخولهم إلى الدول الأخرى واستثنائهم من شرط استصدار تأشيرة قبل الدخول أو شروط الإقامة، والحرص على عدم إعادة الفارين من سوريا إليها قسرا بأي شكل من الأشكال بما في ذلك الترحيل أو الصد عند الحدود وذلك عملا بمبدأ عدم الرد المعتمد في القانون الدولي.

ضمان إمكانية تسجيل جميع المواليد الجدد عملا بأحكام اتفاقية حقوق الطفل.

زيادة المساعدات المالية من أجل دعم الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات.

العمل بمبدأ تقاسم الأعباء والمسؤوليات المكفول في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين وزيادة عدد فرص إعادة التوطين والقبول لاعتبارات الإنسانية المخصصة للاجئين السوريين[2].

تسهيل لم شمل الأسرة للاجئين السوريين من خلال اعتماد معايير مرنة تأخذ بعين الاعتبار طبيعة العائلات المختلفة وحاجاتها[3].

إبقاء الحدود مفتوحة أمام جميع الأشخاص الهاربين من النزاع في سوريا دون تمييز.

---

[1]–***جندلي***، مرجع سابق، 133.

[2]–**منظمة العفو الدولية**، مرجع سابق، ص ص ،29 ،30.

[3]–Lucas Oesch, la crise syrienne : déplacement et protection, revue **MIGRATIONS FORCEES** ,numéro,47, septembre2014 , p.48.

تعزيز القدرة على البحث والإنقاذ في البحر المتوسط لتحديد القوارب التي تواجه المشاكل ومساعدة أولئك الذين هم بحاجة إلى المساعدة.

ضمان معاملة الأشخاص الذين تتم مساعدتهم بما يحفظ كرامتهم واحترام حقوقهم الأساسية.

ضمان وضع حد لعمليات الإعادة غير القانونية التي تحرم اللاجئين والمهاجرين حقوقهم وخاصة غلى الحدود اليونانية والتركية.

مساعدة المزيد من اللاجئين مثلما تفعل ألمانيا التي فتحت أبوابها للاجئين، وقالت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أن جميع طالبي اللجوء موضع ترحيب للبقاء في ألمانيا ولهذا فمنذ اندلاع الحرب الأهلية السورية وعدد طلبات اللجوء ترتفع من عام إلى آخر[1].

يجب عدم النظر إلى موجات الهجرة على أنها ظاهرة تؤثر بشكل سلبي فقط على الدول التي ظهرت بها بل يجب النظر إلى الجوانب الإيجابية أيضا التي أضافها السوريون في البلاد التي نزحوا إليها، حيث أن العلاقة الجديدة التي ستقام بين دول الجوار في حالة تحقيق الانسجام والتوافق بين الشعبين ستساهم في خلق حالة من التعاون السياسي والاقتصادي بين كلا الطرفين على المدى البعيد والتي ستساهم بدورها في تقوية العلاقات الاجتماعية بينهم، هذا بالإضافة إلى الجوانب الايجابية التي أحدثها السوريين على اقتصاد البلدان التي نزحوا إليها مثل قيام رجال الأعمال بنقل استثماراتهم إلى البلاد التي نزحوا إليها[2].

---

[1]– أوتيون أورخان، "وضع اللاجئين السوريين في*دول الجوار: الوقائع–النتائج–المقترحات"*، في:
https://www.alsouria.net/.../ (04/08/2017 11:48).

[2]–حكيم غريب، نبيل دريس، ترقية واقع اللاجئين السوريين في الجزائر من أجل مقاربة إنسانية، المؤتمر الدولي الثاني: اللاجئون في منطقة الشرق الأوسط، الأمن الإنساني: التزامات المجتمع الدولي ودور المجتمعات المضيفة، (مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية: جامعة اليرموك، ط.1 ،2017)، ص. 86.

خاتمة الفصل

في خاتمة فصلنا هذا وبعد استعراض أهم النقاط المشار إليها في المقدمة استنتجنا أن اللاجئين السوريين تزايدت تدفقاتهم إلى الدول المضيفة العربية والأوروبية وذلك نظرا لما كانت تعانيه تلك الفئة من اضطهاد في أوطانهم وانتهاكات في حقوقهم.

كما استنتجنا أن وراء تدفق اللاجئين السوريين تداعيات أمنية واقتصادية دون أن ننسى المشاكل التي يتعرض لها اللاجئين أثناء رحلتهم ومختلف الممارسات والمشاكل التي يتعرضون لها، وقمنا باقتراح بعض الحلول التي قد تكون في خدمة مصالح اللاجئين وحمايتهم وضمان مد يد العون لهذه الفئة.

إن أي حل لمشكلة اللاجئين السوريين يبدأ من كلمة مفتاحية وأساسية وهي وقف الحرب في سوريا والوصول إلى حل سياسي يضمن عودة الاستقرار ما يجعل السوريين أكثر ثقة بغدهم ومستقبلهم.

الخاتمة

تناول هذا البحث واحدة من أهم مشاكل العصر والتي أصبحت ظاهرة ترمي بظلالها على جمع الدول والأمم والشعوب والمنظمات الدولية والإقليمية، إذ أن ظاهرة اللجوء ظاهرة صاحبت البشرية منذ وجودها على الأرض واكتسبت اهتماما كبيرًا مع زيادة الانتهاكات الخاصة بحقوق الإنسان، وكذا الانتشار الواسع للحروب والنزاعات.

ففي البداية قمنا بعرض أو وضع مفهوم لظاهرة اللجوء والمفاهيم المجاورة، إذ حاولنا فك الغموض وإزالة الشك الحاصل بين مختلف المفاهيم المتقاربة بين اللجوء والمفاهيم الأخرى والتمييز بينها، إذ استنتجنا الفوارق الموجودة بين اللجوء والنزوح والهجرة، كما تطرقنا إلى أساسيات اللجوء بمختلف أنواعها انطلاقا من الأنواع والدوافع والأركان وصولاً إلى الشروط وموانع اللجوء.

كما لا يخفى علينا أن لظاهرة اللجوء وراءها ضوابط قانونية وأخرى سياسية إذ تمس هذه الظاهرة الواقع القانوني والذي يتمحور حول الجهود الدولية لتنظيم حركة اللجوء وهنا تناولنا أهم المنظمات الدولية الفاعلية والمساهمة في تنظيم هذه الحركة بحيث نجد في المقام الأول اتفاقية جنيف الرابعة الصادرة عام 1949 والخاصة حماية اللاجئين في حالة نشوب نزاع مسلح، وفي نفس السياق نجد أهم اتفاقية وهي اتفاقية جنيف للاجئين عام 1951 وهذه الأخيرة اعترفت بها معظم دول العالم نظرًا لما جاءت به من مواد تخدم مصالح اللاجئين وفي نفس الصدد تناولنا التكامل الموجود بين القانون الإنساني وقانون اللاجئين لعام 1951 حيث تلاحظ أن هناك اتفاق بين القانونين، إذ يعملان معًا تحت مظلة واحدة وهي توفير الحماية للاجئين.

وإلى جانب الجهود الدولية لتنظيم حركة اللجوء هناك جهود إقليمية لتنظيم هذه الحركة فهذه الأخيرة ساهمت بدور فعال في وضع قوانين خادمة للاجئين، ففي البداية نجد اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لعام 1969 وهذه الأخيرة صاحبت الفترة الاستعمارية في إفريقيا والتي نتج عنها تدفقات اللاجئين وفي نفس الموضوع نجد إعلان قرطاجنة حول اللاجئين لعام 1984 ومبادئ بانكوك حول وضع ومعاملة اللاجئين عام 1966 وكل هذه

الاتفاقيات تعمل من أجل توفير حماية ومعاملة أفضل اللاجئين الفارين من النزاع بحثا عن المأمن وتدعم هذه الفكرة وثائق الإتحاد الأوروبي.

كما أنّ ظاهرة اللجوء تخضع لواقع سياسي تفرضه البنية والواقع السياسي لمنطقة ما إذا أن المنطقة العربية تعتبر من أهم بنود اللجوء في العالم وذلك نظرا لما شهدته هذه الأخيرة من تقلبات في أنظمة حكمها وهذا بدوره أثر على الحياة السياسية، إذ نتج عنها زيادة في التعصبات وانتشار الحروب والنزاعات الطائفية.

فالفضاء المتوسطي عمومًا والمنطقة العربية خصوصا عرفت عدة بؤر لتدفق اللاجئين، إذ نجد اللاجئون الفلسطينيين في المقام الأول ثم يليه اللاجئون العراقيون، كما تفاقمت هذه الظاهرة أعقاب الربيع العربي وهذا ما دفع بالعديد من الدول إلى اتخاذ سياسات دولية إزاء ظاهرة اللجوء.

وقد ركزنا في بحثنا هذا على دراسة حالة اللاجئين السوريين باعتبارها حدث الساعة ووضعناها محل الدراسة فسوريا عرفت عدة تقلبات أثرت على البنى التحتية وهذا ما أدى إلى تمزق السلطة وهشاشة نظامها وهذا بدوره أفرز حالة من الصراع والنزاعات المسلحة وحالة من عدم وجود الاستقرار والتي تمخض عنها نزوح السكان وزيادة تدفقات اللاجئين إلى دول الجوار سواء الجوار الإقليمي أو إلى دول أوروبية، وهذا ما دفع بهذه الأخيرة إلى اتخاذ العديد من المواقف إزاء الأزمة السورية.

وفي الأخير قمنا بتقييم لحالة اللاجئين السوريين في الدول المضيفة، إذ قمنا بدراسة تداعيات اللاجئين السوريين الأمنية والاقتصادية، فتواجد اللاجئون السوريون في دول الجوار ينتج حالة من عدم الاستقرار لهذه الدول لذا درسنا التحديات الأمنية والسياسية، كما تصحب ظاهرة تواجد اللاجئين في الدول المجاورة أثار إما على دول المصدر أو الدول المضيفة أو على اللاجئين أنفسهم.

وفي خاتمة بحثنا هذا قمنا بعرض أهم المشاكل التي يعاني منا اللاجئون السوريون والحلول المقترحة لهذه الفئة.

- ✓ يحتل موضوع اللجوء واللاجئين مكانة مهمة في مجال القانون الدولي نظرا لكثرة الحروب وقسوتها وتنوع أسلحتها واشتداد مآسيها، كذلك فإن انتشار الأنظمة الدكتاتورية والعنصرية التي تستأثر بالسلطة لنفسها وتكبت حريات شعوبها أدى إلى نزوح الكثير من مخالفيهم في الرأي والسياسة إلى دول أخرى طلبا للحرية والآمان.
- ✓ حاولت الدول المضيفة استيعاب تدفق اللاجئين السوريين منذ التدفق الأول وهذا ما جعلها تضع مجموعة من الاستراتيجيات لمواجهة هذه الأزمة والتكيف من أجل تقديم المساعدات لتخفيف جوانب المعاناة التي يعرفها اللاجئ السوري.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

❖ باللغة العربية

القرآن الكريم.

الوثائق الرسمية:

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجمهورية العربية السورية، **استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأزمة في سوريا نحو استعادة سبل العيش والحفاظ عليها**، 2014.

2.تقرير الهجرة الدولية: **الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة**، 2015.

3.جامعة الدول العربية. الاجتماع القطاعي العاشر بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية: حماية السكان المتضررين من النزوح (اللاجئين، النازحين، المهاجرين)، 2012.

4.**منظمة العفو الدولية**، مدفوعون إلى الحافة: اللاجئون السوريون يواجهون قيودا متزايدة في لبنان ومطبوعات منظمة العفو الدولية، ط.1، 2015.

5. **النزوح الداخلي في النزاعات المسلحة ومواجهة التحديات**، اللجنة الدولية للصليب الأحمر. القاهرة: المركز الإقليمي للإعلام، ط.1، 2010.

الكتب:

1. أمر الله، برهان. **حق اللجوء السياسي: دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي**. القاهرة: دار النهضة العربية، 1983.

2. البقاعي، برهان الدين إبراهيم. **الإعلام بسن الهجرة إلى الشام**. لبنان: دار ابن حزم، ط.1، 1997.

3. بندق، وائل أنور. **الأقليات وحقوق الإنسان**. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط.2، 2009.

4. الجاسور، ناظم عبد الواحد. **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**. بيروت: دار النهضة العربية، ط.1، 2008.

5.حزى، جلال. **اتفاقات أوسلو وأحكام القانون الدولي.** الإسكندرية: منشأة المعارف، د.س.ن.

6.خضراوي، عقبة. وبسكري، منير. **الوثائق الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان وحقوق اللاجئين.** الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط.1، 2014.

7. زيتون، وضاح. **المعجم السياسي.** عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2006.

8. الشهاوي، طارق عبد الحميد. **الهجرة غير الشرعية "رؤيا مستقبلية".** الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ط.1، 2009.

9.صاغور، هشام. **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط.** الإسكندرية مكتب الوفاء القانونية، ط.1، 2010.

10. الطعيمات، هاني سليمان. **حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.** عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2006.

11. غريفيش، مارتن. وأوكلاهان، تيري. **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية.** الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

12. المسلماني، أحمد محمد علي. **سياسات الدول تجاه ظاهرة لجوء الإفريقيين: دراسة حالتي كينيا وإسرائيل.** القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ط.1، 2013.

13. كالبرتسون، شيلي وكونستانت، لؤي .**تعليم أطفال اللاجئين السوريين إدارة الأزمة في تركيا ولبنان والأردن.** كاليفورنيا:مكتبة الكونغرس، 2015.

المجلات:

1. بلمديوني، محمد. وضع اللاجئين في القانون الدولي الإنساني، **مجلة جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،** كلية الحقوق والعلوم السياسية، ع.17 (2017).

2. بيومي، محمد. اللاجئون السوريون في دول الجوار: أزمة إنسانية وتداعيات إقليمية، **مجلة ملف الأهرام الاستراتيجي،** ع.22 (السنة 19)، ماي 2013.

3. جندلي، وريدة. دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في حماية المدنيين الأفارقة: الترحيل القسري أثناء النزاعات المسلحة، **مجلة البحوث والدراسات الإنسانية**، ع.10 (2015).

4.حرم، محمد بدوي والمهل، عبد العظيم سليمان، الآثار الاقتصادية للنزوح في السودان، دراسة ولاية الخرطوم (1998– 2007)، **مجلة العلوم الاقتصادية**، ع.15 (فيفري 2014).

5.خاطر، مايا. الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة وسبل مكافحتها، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، م.27، ع.3 (2011).

6.خلف سبهان، بشير أحمد. حقوق اللاجئ السياسي والعسكري في إطار المنظمات والمواثيق الدولية، **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية**، م.5، ع.18 (السنة 5).

7. خير النساء، دهالا. اللاجئون والأشخاص النازحون داخليا بين حقوق الإنسان والواقع، مجلة موارد، ع.21، شتاء 2014.

8. الدفاعي، دنيا علوان بدر محمد. حق اللجوء وأحكامه في الأديان السماوية الثلاثة، **مجلة الأستاذ**، م.1، ع.218 (2016).

9. الربيع، وليد خالد. حق اللجوء السياسي في الفقه الإسلامي والقانون الدولي (دراسة مقارنة)، **مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية**، جامعة الكويت، م.23، ع.27 (2008).

10. سهاد، عادل أحمد. دور الأنظمة العربية في الهجرة الطوعية والقسرية للسكان، **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية**، م.1، ع.20 (السنة 6).

11. الشكري، علي يوسف. التنظيم الدستوري لحق اللجوء السياسي، دراسة مقارنة في الدساتير العربية، جامعة الكوفة، **مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية**، م.2،ع.18 (2010).

12. الشيب، هادي، وناصري، سميرة. مسألة اللاجئين بين الحل القانوني والواقع السياسي: الفلسطينيون والسوريون نموذجا، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، ع.1 (2017).

13. طلب فرج، صلاح الدين. حقوق اللاجئين في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، **مجلة الجامعة الإسلامية**، (سلسلة الدراسات الإسلامية)، م.17، ع.1 (جانفي 2009).

14. العبيدي، علي حميد. مفهوم اللجوء والهجرة في القانون الدولي وتطبيقاتها على هجرة العراقيين والسوريين، **مجلة كلية المأمون الجامعة**، ع.27 (2012).

15. عياش، عدنان حسين. اللاجئون الفلسطينيون والإدعاءات الصهيونية ضدهم، **مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية**، م.22، ع.1 (2015).

16. المبارك، أحمد عثمان محمد. حماية النازحين: إعادة توطينهم وإدماجهم الإنساني، ع.35 (2006).

المذكرات والرسائل الجامعية:

1.أبو طربوش، ربى نجيح عادل. **الآثار الاجتماعية والنفسية للأزمة السورية على الأطفال السوريين اللاجئين في الأردن**، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير. الجامعة الأردنية: كلية الدراسات العليا، 2014.

2. أبو مصطفى، سهام فتحي سليمان. **الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية"2011-2013"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. جامعة الأزهر غزة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2015.

3.بتقة، خديجة. **السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. جامعة محمد خيضر، بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/ 2014.

4.بركان، فايزة. **آليات التصدي للهجرة غير الشرعية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/ 2012.

5. بوكرش، فاطمة الزهراء. **الموقف الأوروبي من الحراك الثوري العربي وأثره على السياسة الأمنية الأوروبية (إشكالية الهجرة نموذجا)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير.جامعة الجلفة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/ 2016.

6.حاجي، حنان. **حماية اللاجئين الدولية**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. جامعة باجي مختار عنابة: كلية الحقوق، د.س.ن.

7.حجيرة، ريم. **أزمة اللاجئين العراقيين في الدول المضيفة بين واقع مرير ومستقبل مجهول**، بحث مقدم لنيل درجة الدبلوم في الشؤون الدولية والديبلوماسية. الأكاديمية السورية الدولية، 2011/2010.

8.ختو، فايزة. **البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010 /2011.

9.السعودي، عبد العزيز بن محمد عبد الله. **حقوق اللاجئين بين الشريعة والقانون**، رسالة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: كلية الدراسات العليا، تخصص السياسة الجنائية، 2006/ 2007.

10. مظهر، حريز محمود، **القانون الدولي والقانون العراقي وعلاقتهما باللاجئين الذين يبحثون عن اللجوء إلى العراق**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه. جامعة سانت كليمنتس: قسم القانون الدولي، 2013.

الندوات والأبحاث والتقارير:

1. أبو الوفا، أحمد. اللجوء في الإسلام، القاهرة: كلية الحقوق،د.س.ن.
2. أبو الوفا، أحمد. واقع اللجوء في العالم العربي، جامعة القاهرة: كلية الحقوق، د.س.ن.

3.الأخضر، عمر الدهيمي. **دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر**، ندوة حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010/02/08.

4.أطفال سوريا بين مطرقة القتل وسندان إلى اللجوء، الآثار النفسية المترتبة على اللجوء والنزوح، 2014.

5.الأمانة العامة: القطاع الاجتماعي وإدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة، الهجرة القسرية في المنطقة العربية: نظرة عامة حول الأزمة واستجابة الدول الأعضاء وجهود جامعة الدول العربية، جويلية 2016.

6.أودينة، فاطمة. **أزمة اللاجئين السوريين بين المأساة الإنسانية وفشل الحلول الدولية**، المؤتمر الدولي الثاني: اللاجئون في الشرق الأوسط، الأمن الإنساني: التزامات المجتمع الدولي ودور المجتمعات المضيفة. مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، جامعة اليرموك، ط.1، 2017.

7.**الجمعية العامة**، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،10 ديسمبر 1948.

8.حمدي، شعبان. الهجرة غير المشروعة: الضرورة والحاجة. مصر: مركز الإعلام الأمني، د.س.ن.

9.دراجي، إبراهيم. **مشكلة اللاجئين وسبل معالجتها**، ورقة مقدمة إلى الملتقى العلمي الذي تنظمه جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: كلية العلوم الإستراتيجية، اللاجئون في المنطقة العربية قضاياهم وسبل معالجتها. الرياض، 4/3 أكتوبر 2011.

10. ساري، حنفي. الهجرة القسرية في الوطن العربي: إشكالية قديمة جديدة، بيروت: الجامعة الأمريكية، (د.س.ن).

11. سيف علام، رابحة. تقرير منظمة المرأة العربية حول وضع اللاجئات والنازحات في الدول العربية: **المرأة في خضم الصراعات**، منظمة المرأة العربية. ط.1، 2016.

12. عدنان، عبد الرحمن أبو عامر. **الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين: الرؤية التاريخية والسلوك السياسي**، تجمع العودة الفلسطيني– واجب، دمشق، د.س.ن.

13. علي سميران، محمد. وعلي سميران، مفلح. **اللجوء السوري وأثره على الأردن**، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي لكلية الشريعة القانون في جامعة آل البيت حول الإغاثة الإنسانية بين الإسلام والقانون الدولي: واقع وتطلعات. 18/17 جوان 2014.

14. غريب، حكيم ودريس، نبيل. **ترقية واقع اللاجئين السوريين في الجزائر من أجل مقاربة إنسانية**، المؤتمر الدولي الثاني: اللاجئون في منطقة الشرق الأوسط، الأمن الإنساني: التزامات المجتمع الدولي ودور المجتمعات المضيفة. مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية :جامعة اليرموك، ط.1، 2017.

15. الغزالي، ناصر. النازحون في سورية واللاجئين السوريين في (لبنان، الأردن، تركيا، العراق، مصر). اللجنة العربية لحقوق الإنسان، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية ،2015.

16. **اللجنة السورية لحقوق الإنسان**، رحلة اللجوء السوري: انتهاكات في الوطن ومعاناة في المغترب، نوفمبر 2014.

17. هضم، أحمد عبد الرزاق. موانع اللجوء، دراسة في إطار القانون الدولي، جامعة النهرين: كلية الحقوق، د.س.ن.

18. وضاح، محمود الحمود. **أوضاع اللاجئين في المملكة الأردنية الهاشمية**، ورقة مقدمة من مديرية شؤون اللاجئين السوريين إلى الملتقى العلمي الذي تنظمه جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الإستراتيجية بعنوان اللجوء وأبعاده الأمنية والسياسية والاجتماعية، 3/1 سبتمبر 2015.

المواقع الإلكترونية:

1.أبو فاعور. "التداعيات الاقتصادية لتدفق اللاجئين السوريين في لبنان، النزوح أكبر تحد للدولة منذ اندلاع الأزمة"، في: **https://newpeper.anmahar.com/.../132865**

2.أورخان، أوتيون. وضع اللاجئين السوريين في دول الجوار: الوقائع–النتائج–المقترحات، في /../**https://www.alsouria.net**: تاريخ الاطلاع:(2017/08/04 11:48).

3.أوهزيم، الأمين. "تأثير اللجوء السوري على الأردن"، صحيفة الرأي، نشر 15 مارس 2017، في:/..../**alrai.com/article/10381724**

4.تركماني، عبد الله. واقع اللاجئين السوريين في أوروبا ومشكلاتهم، مركز حرمون للدراسات المعاصرة (2016/08.11)، على الموقع: **https://harmoon.org=archives** تاريخ الاطلاع: (2017/0/22 18:22).

5.سليمان، هاني. "السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين: ثلاثية الأمن، الهوية والقيم الإنسانية"، في: **www.aersag.org/40345**

6.الشعراوي، طارق اسماعيل. " الوضع العام للأردن في ظل أزمة اللجوء السوري"، في: **.com/.../132865http://barq–rs** تاريخ الاطلاع:(2017/06/06 16:26).

7.صافي، وليد. "تداعيات أزمة النازحين السوريين على البلدان المضيفة في ظل النظام العالمي الجديد وتداعيات الصراع العالمي على المنطقة"، في: **http//anbaaonline.com/ ?p=4526686** ، تاريخ الاطلاع(2017/05/18 12:12)

8.عبد الله، ياسمين أيمن محمد. "السياسة الألمانية تجاه قضية اللاجئين: دراسة حالة اللاجئين السوريين"، في: **democraticade/ ?=33084**

9.العطيوي، ربحي. "آثار اللجوء"، في: **http://rebhilawyer . Ahla montada.com/t3–topic** تاريخ الاطلاع على الموقع(2017/03/11 15:03).

10. اللاجئون السوريين في ألمانيا، في: **https:// www–alsouria.net+ content**

❖باللغة الأجنبية

1. Lucas Oesch ; la crise syrienne :déplacement et protection ;revue MIGRATION FORCEES ,numero 47 ;septembre 2014 .
2. Sari hanafi .Forced Migration in the Middle East and North Algeria , in: Elena fiddian- Qasniyeh ; the Oxford Handbook of refuge and forced migration studies (oxford: Oxford university Press, 2014.

الفهرس

الفهرس

كلمة شكر

إهداء

مقدمة

1. التعريف بالموضوع 01

2. أهمية الموضوع 02

3. أسباب اختيار الموضوع 03

4. صعوبات الدراسة 03

5. الدراسات السابقة 04

6. طرح الإشكالية 05

7. فرضيات الدراسة 05

8. حدود الدراسة 06

9. مناهج الدراسة 06

10. أهداف الدراسة 07

11. تقسيم الدراسة 08

الفصل الأول:

ماهية اللجوء

تمهيد 11

المبحث الأول: التمييز بين اللجوء والمفاهيم المشابهة..... 12

المطلب الأول: تعريف حرية تنقل الأفراد 12

المطلب الثاني: تعريف ظاهرة الهجرة..... 13

المطلب الثالث: تعريف ظاهرة النزوح واللجوء..... 16

المبحث الثاني: أساسيات اللجوء 24

المطلب الأول: أركان اللجوء وأنواعه 27

المطلب الثاني: دوافع اللجوء 32

المطلب الثالث: شروط وموانع اللجوء 36

استنتاج الفصل الأول..... 41

الفصل الثاني:

اللجوء في منطقة المتوسط بين الواقع القانوني والواقع السياسي

المبحث الأول: الواقع القانوني لظاهرة اللجوء..... 43

المطلب الأول: الجهود الدولية لتنظيم حركة اللجوء 43

المطلب الثاني: الجهود الإقليمية لتنظيم حركة اللجوء 50

المبحث الثاني: الواقع السياسي لظاهرة اللجوء..... 55

المطلب الأول: اللجوء في المنطقة العربية..... 55

المطلب الثاني: حالات وبؤر اللجوء في المتوسط 58

المطلب الثالث: السياسات الدولية المنتهجة إزاء ظاهرة اللجوء 63

استنتاج الفصل الثاني 67

الفصل الثالث:

دراسة حالة اللاجئين السوريين

تمهيد 69

المبحث الأول: الوضع السياسي السوري بعد سنة 2011. 70

المطلب الأول: الوضع السياسي السوري وموقف بعض الدول الأوروبية من الأزمة..... 74

المطلب الثاني: واقع اللاجئين السوريين في الدول المضيفة..... 84

المبحث الثاني: تقييم وضع وحالة اللاجئين السوريين في الدول المضيفة..... 84

المطلب الأول: تداعيات اللاجئين السوريين في الدول المضيفة..... 84

المطلب الثاني: تحديات وآثار اللاجئين السوريين 90

المطلب الثالث: مشاكل وحلول للاجئين السوريين 95

استنتاج الفصل الثالث 101

الخاتمة..... 103

قائمة المراجع

ملخص

ملخص:

تعالج هذه الدراسة إحدى أهم القضايا والأزمات التي يعرفها العالم بشكل عام ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، حيث جاء الربيع العربي بعدة مخلفات على جميع الأصعدة منها نجد القضية السورية والتي تعتبر من أعقد الأزمات التي يشهدها العالم في الآونة الأخيرة أين أفرزت مشكلة لجوء كبرى للأفراد لم تشهدها البشرية منذ الحرب العالمية الثانية.

إذ أثرت مشكلة اللجوء السوري في كل منطقة من مناطق العالم وهذا نتيجة الانتشار الواسع لظاهرة الحروب أين شاهت تدفقات كبيرة للسكان إلى العديد من الدول المضيفة، سواء دول الجوار الإقليمي أو الدول الأوروبية.

وقد أثرت عملية اللجوء من ناحية على اللاجئين وذلك من خلال ما يعانيه هؤلاء الأفراد من مشاكل والمعاملة القاسية من طرف الدول المستقبلة أو في رحلتهم، ومن جهة أخرى نجد أن هذه الفئة تؤثر على الدول المضيفة إما بالسلب أو الإيجاب إذ أن هناك دول ترى بأن ظاهرة لجوء السوريين تشكل عبئا كبيرا سواء على الجانب الاقتصادي أو الأمني وخاصة الدول التي تعاني من هشاشة النظام الاقتصادي والسياسي، بينما هناك دول فتحت أبوابها للاجئين عملا بسياسة الباب المفتوح وذلك من أجل الاستفادة منهم ومن قدراتهم.

Résumé :

Cette analyse prend en charge l'une des plus importantes complications que le monde n'a jamais connu et le moyen orient en particulier.

En effet, le printemps arabe a causé plusieurs affrontements sut tous les aspects parmi lesquels on peut citer la crise syrienne considérée comme étant la plus compliquée que le monde arabe a vécu ces derniers temps.

L'immigration clandestine, des familles entières n'a jamais enregistré une telle hausse depuis la deuxième guerre mondiale.

Un tel programme a influencé sur tous les pays du monde. C'est le résultat de la propagation de ce phénomène où elle a connu une certaine explosion démographique étendue aux pays accueillants voisins soient-ils ou européens.

Cet exode a influencer, d'une part, sur les émigrations et cela consiste en ce qu'ils ont en difficulté, maltraitance des uns au cours de leurs longs voyages en tant qu'émigrants et d'autre part, on trouve que cet aspect influence lui aussi sur les pays accueillants négativement ou positivement. Ainsi, il y'a ceux qui considèrent ce phénomène comme étant joug très lourd sur le plan économique, sociétal et sécuritaire surtout les pays souffrants déjà d'une certaine fragilité économique.

Cependant, c'autres pays ont ouvert leurs portes à ce phénomène, en ce sens, la politique de la porte ouverte et cela pour en bénéficier et pour aussi leur savoir-faire.